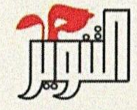
كارل ماركس

بؤس الفلسفة

رد على فلسفة البؤس لبرودون

نقله إلى العربية محمد مستجير مصطفى







بؤس الفلسفة

(رد على فلسفة البؤس لبرودون)



كارل ماركس

بؤس الفلسفة

(رد على فلسفة البؤس لبرودون)

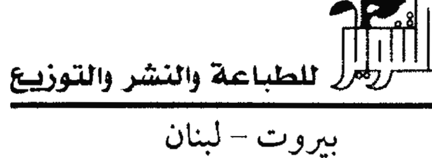
نقله إلى العربية
محمد مستجير مصطفى

الفارابي ـ التنوير

الكتاب: بؤس الفلسفة
المؤلف: كارل ماركس
المترجم: محمد مستجير مصطفى

الطبعة الرابعة / ٢٠١٠

الناشر:



بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٤٧١٣٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١٤٧٥٩٠٥
Email:dar_altanweer@hotmail.com
Email:dar_altanweer@yahoo.com



دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: ٣٠١٤٦١(٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص. ب: ٣١٨١/١١ - الرمز البريدي: ١١٠٧٢١٣٠
Email:info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

التنفيذ الطباعي: مؤسسة ديمو برس للطباعة والتجارة بيروت / لبنان

ISBN:978-9953-71-479-0

توطئة[1]

لقد كتب ماركس هذا العمل طيلة شتاء العام 1846 والعام الذي يليه، أي العام 1847، وذلك أثناء إقامته في بروكسل. وهو قد ردّ فيه على دراسة قد أصدرها برودون، في أكتوبر 1846، تحت هذا العنوان العام: التناقضات الاقتصادية، أو فلسفة البؤس. وكما رأيناه في مراسلاته مع إنجلس، فإنّ ماركس قد أعدّ رده على برودون على شكل كرّاس؛ والذي أصبح، أي ذلك الكراس سفراً حقيقياً، أثناء

---

(1) عندما نشرت المنشورات الاجتماعية من جديد، في عام 1948، كتاب بؤس الفلسفة في سلسلتها الشعبية "عناصر الشيوعية"، صدّرت النص بمقدمة للفيلسوف هنري موجين. وقد توفي هذا الأخير بعيد ذلك جراء مرض أصيب به في معسكرات الاعتقال الألمانية. يبدو لنا أن هذا النص، الذي يمثل مدخلاً ممتازاً لقراءة كتاب ماركس هذا الذي نحن بصدده، لم يولّ زمانه. ومع تعديلات طفيفة أدخلت عليه، يحتل مكاناً في طبعة الأعمال الكاملة لكارل ماركس.

كتابته. لقد كتب ماركس كراسه بالفرنسية وهو عانى صعوبات جمة لنشره؛ ومن المعلوم من خلال مراسلات إنجلس أن ثمة عدداً من الحوادث قد رافقته: متاعب مع الناشر ومصاعب للحصول على عروض موجزة على صفحات الجرائد والمجلات في ذلك العصر، إلخ

وكان برودون الذي لعب دور الشخصيات المهمة قد تكتّم مذَّاك على كتاب ماركس. ولقد كان حاذقاً في ذلك؛ إذ إنّ ماركس كان لا يزال غير معروف في باريس. (وقد اعتبرت صحيفة الاقتصاديين بتاريخ أغسطس 1846 أنه حذّاء، إذ كتبت: "السيد ماركس حذّاء"). إذن، كان برودون حاذقاً، إنما حذاقته قصيرة النظر. فهنا وهناك نطق التاريخ بحكمه؛ إذ أفاد إنجلس في خطاب بتاريخ نوفمبر 1847، عن محادثة له مع لوي بلان قال فيه:

> "كتبت له أنني جئت حاملاً تكليفاً من الديمقراطية اللندنية والبروكسلّية، والرينانية، وكذلك كوكيل للنقابيين... وشرحت له حالة حزبنا على أنها لامعة؛ وقلت له أنت زعيمنا: بإمكانك أن تنظر إلى ماركس كزعيم لحزبنا، أي الفريق الأكثر تقدماً للديمقراطية الألمانية، وإلى كتابه الأخير ضد برودون باعتباره برنامجنا".

إنّ إنجلس هو الذي كان على حق. وعلى كل حال فإنّ برودون يقرّ بذلك إذ إنّه اقتبس بكثير من العناية في الأوساط الخاصة في حين أماط اللثام في العلن على عمل ماركس.

ويشكِّل كتاب فلسفة البؤس مرحلةً بالغة الأهمية في مجمل أعمال ماركس؛ إنّه عمل يتّسم بالانتقالية والنضج في آن. وقد ائتلفت عنده أوّل تركيب بين فلسفة منهجية واقتصاد سياسي موضوعي وعيني في آن. ولتاريخه، فإنّ ماركس كان ميالاً إلى تناول هذين العلمين بطريقة يفصل فيها الواحد عن الآخر؛ فالمسألة بالنسبة إليه كانت مسألة استيفائهما. لقد أتاحت له تجربته الأعمّ التي استفادها منذ انتقاله من ألمانيا إلى باريس ثم إلى بروكسيل، وإسهامه في تنظيم الحركة العمالية في باريس، ثم صلاته العمالية الدولية الأولى، وبلا شكّ أيضاً التأمل في أخطاء برودون، أتاح له كل ذلك للمرة الأولى أن يكتب عملاً يحيط فيه التفسير الماركسي بالواقع على أكمل وجه ويتبيّن أنه حاسم وشامل، لأنه للمرة الأولى لا يرجئ فيها توضيح وجوه أخرى. لقد كشف النقاب عن المنهجية الماركسية؛ وبات ممكناً الشروع في تطبيقها على الواقع، وفي النضالات الحقيقية كما في تفسير الحياة الحقيقية.

ويقدم العمل الحالي بالنسبة إلينا كفرنسيين فائدة إضافية جزئية[2]. إنه عمل من عندنا بحق؛ وكونه كتب بلغتنا، فهو

---

(2) نشير هنا أن كاتب التوطئة هو فرنسي وتعليقه ينطلق من أجواء النقاشات النظرية السياسية الخاصة بالمجتمع الفرنسي لحظة إعادة نشر هذا الكتاب في فرنسا بحلته الجديدة.

ليس سوى رمز نظراً لأهميته بالنسبة إلى الحركة العمالية الفرنسية. ذلك أنه في الواقع، تحت اسم البرودونية الدائم، فقد جرى باستمرار من قبلنا استخراج العقيدة التي استخدمت منذ قرن ونيّف كساتر أمامي وكتشجيع لكل ما حرف الحركة العمالية الثورية في اتجاه المغامرة المجانية واتجاه نفي الذات. فلقد أطلق اسم برودونيين على كل الذين شاركوا كمندوبين فرنسيين في إنشاء الأممية الأولى (بمسايرة نابليون الثالث)، إنما الذين وقفوا، وعلى رأسهم تولان، خارج العامية. فالبرودونيون هم الذين حالوا، في العامية، دون اتخاذ القرارات الفورية التي كان من شأنها أن تعزز الحركة. والبرودونيون هم الذين أرادوا، قبل الحرب العالمية الأولى، إبعاد الحركة العمالية عن كل عمل سياسي. والبرودونيون بالتالي هم الذين أرادوا، في الفترة عينها، أن يقدّموا لـ "العمل الفرنسي" نظرية عمالية. والبرودونيون على الدوام لاغارديل[3]، مستشار موسوليني ووزير العمل في حكومة بيتان. والبرودونية هي الصحف "العمالية" في ظل الاحتلال الهتلري. ألم يعلن الموقّع على معاهدة ميونيخ في تصريحاته داخل المؤتمر الراديكالي لربيع عام 1846، أنه أيضاً برودوني؟

---

(3) عضو في الحزب الاشتراكي قبل حرب 1914، ونقابي فوضوي. أصبح لاغارديل فيما بعد منظراً للحركة النقابية الفاشية.

إنّ المنتصرين لبرودون يعلنون أنه ليس مسؤولاً عن الذين يدعون الانتماء إليه. غير أنهم، في النهاية، لئن ادّعوا ذلك الانتماء في نضالهم ضد المنظمات العمالية، فلإن برودون وفّر لهم الوسائل لذلك.

هذا ما يظهر الأهمية الأساسية التي يمثّلها عمل ماركس هذا بالنسبة إلى الحركة الفرنسية. وبعد مضي قرنين، فإنّه لا يزال بمثابة أفضل انتصار مذهبي ضد الخلط البرودوني؛ وهكذا فإنه بدراسة العلاقات بين برودون وماركس تأتلف على الدوام تجربة تاريخية وشخصية على حد سواء يمكن الاستفادة منها إفادة جمة.

* * *

في خطاب نشره، في 24 يناير 1865، صحيفة "سوسيال ديمقراط"، وقد أثبتت في الملحق، يروي ماركس قصة أولى صلاته ببرودون. كان ذلك في باريس عام 1844، حيث قال ماركس:

> إنني مسؤول إلى حد ما عن "تحريفاته" - وهي كلمة يستخدمها الانجليز للإشارة إلى غش البضائع التجارية - ففي مجرى مناقشات طويلة كثيراً ما دامت الليل بأكمله أصبته - لسوء حظه - بعدوى الهيجلية التي لم يكن يستطيع أن يدرسها بعمق لافتقاره إلى معرفة الألمانية".

لقد قال برودون رأيه بهيجل في مناسبات عديدة؛ وأثناء

تفحص التواريخ نستطيع أن نقدِّر ما كان تأثير تلك المحاورات مع ماركس عليه. فقد كتب قبل أن يتمّ تعرفه إلى الجدلية الهيجلية بواسطة ماركس ما يلي:

"لن أدع نفسي أتأثر بميتافيزيقا هيجل و صيغه... تلك هي يا عزيزي تفاهات بالنسبة إليّ وليست بعلم" (خطاب بتاريخ 23 مايو 1842).

وبتاريخ 20 ديسمبر1843، فقد أرسل برودون إلى المراسل عينه كتابه خلق النصاب في الإنسانية يدعوه إلى:

"إيجاد ميتافيزيقا بكاملها في ذلك المجلّد، مختلفة ببساطتها ووضوحها وخصوبتها عن تلك الخاصة بألمانكم".

ويكشف الكتاب عينه النقاب عن جهل بمذهب هيجل بلغ حدوداً استثنائية.

غير أن برودون قد بدّل رأيه، عام 1844، عقب لقائه بماركس. ففي خطاب بتاريخ 4 أكتوبر إلى المراسل عينه، قد استاء من تخلّف "الجمهور الفرنسي عن الدراسات الفلسفية" وكلّف نفسه بعدئذٍ "تعميم الميتافيزيقا". ويضيف: "من أجل ذلك أستعمل الجدلية الأعمق ألا وهي جدلية هيجل". وبالتالي يقدّم بتاريخ 19 يناير 1845 في خطاب إلى برغمان الكتاب الذي كان يعدّه والذي سيرد عليه ماركس فيما بعد:

"آمل في النهاية تعليم الجمهور الفرنسي ماهية الجدلية... بناءً على المعارف التي راكمتها هذا الشتاء، لقد فهمني عدد كبير من الألمان فهماً جيّداً وأعجبوا

بالعمل الذي أنجزته للوصول منفرداً إلى ما يدّعون أنه قائم عندهم. وما زلت غير قادر على الحكم بشأن القربى الموجودة بين ميتافيزيقيتي ومنطق هيجل، إذ لم يسبق لي قط أن قرأت هيجل؛ بيد أنني على يقين أنّ منطقه هو المنطق الذي سأعتمده في كتابي المقبل؛ إلا أن ذلك المنطق ليس سوى حالة جزئية، أو إذا شئت حالة أبسط من حالتي.

وعبّر عقب شهرين من نشر فلسفة البؤس، في 13 ديسمبر 1846، عن الرأي عينه:

إنّ منطق هيجل، كما أفهمه، يساعد أكثر فأكثر في تلبية منطقي أنا مما تلبيه الحكم البالية التي طفحت بها عقولنا لتفيدنا في شأن بعض عوارض المنطق والمجتمع.

غير أنّ برودون أبدى أوّل تحفّظ في شأن كتابه منذ يونيو 1847، وهو التاريخ الذي نشر فيه ماركس ردّه:

لقد قمت بنقد ليس إلّا ؛ صحيح أنه نقد منهجي ويتضمّن جميع عناصر تركيبي بالرغم من أنّ ذلك التركيب لا يكشف عن نفسه (خطاب بتاريخ 4 يونيو 1847).

ثم أننا إذا جرى تتبع ما قاله عن التركيب في مراسلاته في تلك الفترة يلاحظ أنه ما زال بعيداً عن حل المسألة: إنّ تركيب هيجل هو "المصالحة الكلية بالتناقض الكلي" (خطاب بتاريخ 7 نوفمبر 1846) وإنّه:

"لن يعود صحيحاً لكل من فهمني أن يتمسّك برأي حصري، فذلك ضرب من السخرية" (خطاب بتاريخ 24 أكتوبر 1844).

وبالنسبة إليه فإنّ التركيب هو من دون أي حصرية،

تصالح وطريقة للحفاظ على جميع المفارقات المزعومة والتوفيق بينها.

ولاحقاً، رفض بكل بساطة التركيب الهيجلي:

"إنّ الصيغة الهيجلية ليست ثلاثية إلّا بفضل رغبة المعلّم الطيبة أو خطأه، وهي تتضمّن أطرافاً ثلاثة حيث لا يوجد في الحقيقة سوى اثنين، وهي بالتالي لا ترى أن المفارقة لا حل لها على الإطلاق، إنما تشير إلى تذبذب، أو تضاد قابل لإحداث توازن فحسب".

وبالعودة إلى فلسفة البؤس، فإنه يحدد قوله:

"على غرار هيجل، كنت قد تبنيت فكرة أن حلّ المفارقة ينبغي أن يكون من خلال طرف أرقى هو التركيب الذي يختلف عن الطرفين الأوّلين، الموضوعة والنقيضة؛ إنه خطأ في المنطق بقدر ما هو خطأ في التجربة، لكنني عدت عنه اليوم. لا حل للمفارقة؛ هنا يكمن العيب الأساسي لمجمل الفلسفة الهيجلية. والطرفان اللذان تأتلف بهما يتوازنان... إنّ التوازن ليس تركيباً، كما عناه هيجل وكما كنت قد افترضته من بعده".

كان برودون يحاول بجانب آخر، منذ زمن طويل، إيجاد اللفظة التي تصف تلك العملية البالغة الجزئية التي بها،

"ينبغي على القوى الفاعلة التي تأتلف منها أن تتوازن فيما بينها ليكون للسلطة الاجتماعية فعل ما... وينبغي على هذا التوازن أن ينتج عن تأرجح للقوى تؤثر فيه كل منها على الأخرى بكل حرية، وتقيم فيما بينها معادلة بالتبادل".

لقد سبق للفظة **معادلة** أن وجدت في **فلسفة البؤس**؛ إذ

إنّ برودون أراد أن يقيم فيه "معادلة عامة لكل التناقضات". ووجدت لفظتا ميزان ووزن مقابل من قبل في خلق النصاب في عام 1843. وفي عام 1849 جادل برودون لتحويل التناقض الهيجلي إلى ميزان بين المدين والدائن؛ ويقترح في مكان آخر، مفهوم "التبادل" (mutuum)؛ فتكون القوى الاجتماعية المتوجهة في ميزان وتوازن في حالة تساند متبادل؛ وفي مكان آخر، أيضاً، في عام 1858، صاغ من التركيب معدًّلاً بين الأطراف المتناقضة، معروضة على شكل حدّين أدنى وأقصى.

إننا نرى في ما يسعى إليه: إحلال الجدلية الهيجلية التي تلغي التناقضات، والتي يمثّل النقيض نفياً للموضوع والتركيب نفياً لذلك النفي، محل نظام يعمل وفقاً للعرف، وحيث يتأبد التناقض، حسبما يقول ماركس، ويبلغ توازن معيّن، وصيغة تعايش مقبولاً قبولاً تامّاً، وحالة مساواة وتساند متبادل.

كذلك أمكن للأستاذ الثاني للهيجلية الذي تتلمذ عليه برودون، أي جرين الذي تابع دروسه عقب نفي ماركس من فرنسا، أن يكتب:

"إنّ تلك الحقيقة الساطعة [للهيجلية] حيث وجدت آلاف الأدمغة الفرنسية ضالتها...، فإنّ برودون قد استوعبها استيعاباً كاملاً".

وكان رأي ماركس مغايراً كلياً. فكتب في خطابه إلى السوسيال ديمقراط، في عام 1865، يقول:

"إن طبيعة برودون تدفعه نحو الجدل، لكنه إذ لم

يفهم أبداً الجدل العلمي حقاً فإنه لم يمض إلى أبعد من السفسطة. والواقع أنّ هذا يرتبط بوجهة نظره البورجوازية الصغيرة. فالبورجوازي الصغير شأنه شأن المؤرخ رومر - يتألف من لفظتي "من ناحية" و"من الناحية الأخرى". التجاذب المتضاد عينه في مصلحة المادية، وبالتالي في أفكاره الدينية والعلمية والفنية، وفي أخلاقه، وباختصار في وجوده كله. إنه التناقض وقد تجسّد رجلاً. فإذا كان بالإضافة إلى ذلك موهوباً كبرودون فسرعان ما سيتلاعب بتناقضاته الخاصة ويطورها وفقاً للظروف إلى مفارقات صارخة صاخبة، تكون أحياناً فاضحة وأحياناً نابهة. ولا يمكن أن يفصل الدجل في العلم والوفاقية في السياسة عن مثل وجهة النظر هذه".

ولذلك كان بإمكان ماركس أن يصنّف برودون في البيان الشيوعي في صنف الاشتراكية المحافظة أو البورجوازية:

"فالبورجوازيون الاشتراكيون يريدون شروط حياة المجتمع الحديث، (لكن) بدون النضالات والأخطار الناجمة عنها بالضرورة؛ إنهم يريدون المجتمع القائم منقّى من العناصر التي تثوّره وتهدمه. إنهم يريدون البورجوازية بدون البروليتاريا".

"وهناك شكل آخر لهذه الاشتراكية، عملياً أكثر وأقل تمذهباً، سعى إلى جعل الطبقة العاملة تنفر من كل حركة ثورية، من خلال البرهنة على أنّ ما يسعه أن يفيدها، ليس هذا التغيير السياسي أو ذاك، وإنما فقط تغيير أوضاع الحياة المادية، أي الأوضاع الاقتصادية. وهذه الاشتراكية لا تفهم إطلاقاً أن تغيير أوضاع الحياة المادية يقتضي إلغاء علاقات الإنتاج البورجوازية، الذي لا يتمّ إلا بالطريق الثوري، بل تعني إصلاحات إدارية

تستند إلى أساس علاقات الانتاج هذه، أي أنها لا تغير شيئاً في العلاقة بين رأس المال والعمل المأجور، بل تقلل، في أفضل الأحوال، نفقات سيطرة البورجوازية وتخفف ميزانية الدولة".

وقد انفعل خصوم ماركس باعتزاز لذلك "التناقض": حيث صنّف ماركس برودون ضمن صغار البرجوازيين واشتراكية برودون ضمن الصنف البورجوازي أو المحافظ!

لقد كتب شارل آندلر يقول: كيف يصنّف بورجوازي صغير ذاك الرجل الذي أدرج في صفوف المدافعين عن الرأسمالية الكبرى؟

غير أنه أجبر على الإفصاح عن رأيه عقب:

"ذلك التحوّل الفريد الذي استنبطت منه [عند برودون] الرأسمالية والذي أصبح مديحاً للرأسماليين".

حتى أنّه اضطر إلى التذكير بعبارة ماركس في توطئة كتيّب "**الثامن عشر من بروميير**" مبيّناً، في معرض الحديث عن برودون، كيف تحوّل "البناء التاريخي للانقلاب، الذي ابتكره هذا الأخير، إلى مديح ببونابرت".

وليس ثمة سرّ في أن يقترح برودون كبورجوازي صغير اشتراكية بورجوازية أو محافظة. فلئن كان ثمة سرّ في الأمر، فإنّه يكمن ربما في إرادة عدم فهم ما يوجد في خلفية جدلية برودون المسخ. لقد اختار ماركس، مقابل التناقض بورجوازية/بروليتاريا، حلاً ثورياً: التركيب الجدلي، وهو التركيب الذي يجد فيه طرفا التناقض تفسيرهما ويحل محلهما، عقب نفي النفي، المجتمع الاشتراكي والخالي من

الطبقات. أما برودون، البرجوازي الصغير، فقد اختار التوازن، والتساند المتبادل فيما بين طرفي التناقض: ليس ثمة استحالة في وجود البرجوازية، إنما هناك توازن يتحقق عبر تعاون طبقي. فلذلك ثمة في الجدلية وجه حسن ووجه سيّئ: الوجه الحسن هو الوجه الثوري. ويتمّ تأمين التوازن بإقناع البروليتاريا أن لا وجود لحركة ثورية ولا لإلغاء شروط الإنتاج البورجوازية. وإنّ جرّ الطبقة العاملة للتخلّي عن مهماتها الثورية يعني الإبقاء على التوازن عن طريق إلغاء الوجه السيّئ.

* * *

بالإضافة إلى ذلك، كان ماركس وإنجلس قد **تفحّصا عملياً**، منذ عام 1846، **التعارض المطلق الذي انكشف بين موقف برودون والعمل الثوري**. فلقد كان كلاهما في خضمّ العمل التنظيمي، إذ إن أحدهما كان في باريس والثاني في بروكسيل. لقد اجتهدا في تنظيم جميع المجموعات حول مذهب مفيد، وهي مجموعات عاشت، حتى عام 1845، حياة مغامرة وسرّية. وكان أفضل المنتسبين إلى جميع تلك المجموعات يلمسون على السواء أيّ أغلاط سياسية ارتكبت، وأيّ حالة سياسية جديدة ارتسمت، ألا وهي الحالة التي أُفضي إليها في عام 1848. وقد اعتبر ماركس وإنجلس أنه من الحتمي العمل على تطهير الحزب والتخلّص من كل نزعة

عاطفية، وتصفية كل المذاهب المسخ التي تنتزع من الطليعة العمالية سلاحها المستخدم في ما ينبغي أن تقوم. وكان من شأن موقفهما الحازم والصحيح أن يفضي إلى النتيجة المرجوة، في ربيع عام 1847، عندما أنجزا عملهما العقائدي والتطبيقي وتمكنّا من الموافقة على عقد مؤتمر يمكن أن يهتمّ بإعادة التنظيم السياسي حول مذهب للعمل التطبيقي. وقد عقد ذلك المؤتمر أثناء صيف عام 1847. فكلِّف ماركس وإنجلس بكتابة بيان الحزب.

لقد كتب ماركس، أثنا هذا النشاط التنظيمي، من بروكسيل ليطلب من برودون أن ينضمّ إلى عضوية مكتب دولي للإعلام:

> كتب يقول، "أثناء العمل، فإنه من عظيم الفائدة لكل واحد أن يكون مطلعاً على الأمور القائمة، في الخارج وفي بلده على حدٍّ سواء".

ردّ عليه برودون من مدينة ليون بتاريخ 17 مايو 1846؛ وقال له إنه يوافق على أن يصبح أحد الذين "يتلقون مراسلاتك". غير أنه أبدى على الفور بعض التحفظات الهامة:

> "لا أعدك، مع ذلك، بأن أكتب إليك كثيراً ولا في غالب الأحيان، إذ إنّ انشغالاتي من كل نوع، مضافاً إليها كسلي الطبيعي، تحول دوني ودون تلك الجهود في المراسلة. وسوف أسمح لنفسي إبداء بعض التحفظات التي توحي لي بها فقرات شتى من خطابك".

هذه ما تأتلف منها تلك التحفظات:

1. "أياً تكن أفكاري في شأن التنظيم والإنجاز، راهناً، متبلورة ومحددة تماماً، أقله في ما يتعلق بالمبادئ، فإنني أعتقد أنّ من واجبي ومن واجب كل اشتراكي الاحتفاظ، لبعض الوقت قليلاً، بالصورة القديمة أو الارتيابية، - وبكلمة واحدة إنني أدافع مع الجمهور عن موقف مناهض للجمود الاقتصادي شبه مطلق".
2. فلنبحث سوياً، إذا شئت، عن قوانين المجتمع والنمط الذي تتحقق عبره تلك القوانين والتقدم الذي نصل وفقاً له إلى اكتشافها، إنما بالله عليك! عقب هدم المواقف الجامدة المسبقة كافّة، دعنا لا نسعى بدورنا لتلقين الشعب وحشوه مذهبياً... ولا نزجّ بالجنس البشري في إرباكات جديدة... ودعنا لا نجعل من أنفسنا زعماء لتعصّب جديد بسبب وجودنا في قيادة الحركة... دعنا نستقبل الاحتجاجات كافّة ونشجعها... دعنا لا ننظر أبداً إلى مسألة على أنها استنفدت، وعندما نستنفد آخر حجة لدينا، فلنعاود المحاولة إن اقتضى الأمر مستعينين بالبلاغة والسخرية. بهذا الشرط سأدخل إلى جمعيتكم بكل سرور، وإلّا فلا".

وهذا أخيراً التحفظ الأخطر:

3. "لا بد لي أيضاً من إبداء بعض الملاحظات حول هذه العبارة في خطابك: أثناء العمل. ربما لا زلت تتمسّك بالرأي القائل إنّ أي إصلاح متعذر حالياً من دون فعل مساعد، ومن غير اللجوء إلى ما سمّي في الماضي ثورة، والتي ليست ببساطة سوى اهتزاز. إن ذاك الرأي الذي أفهمه، وأغفر له، وسأناقشه بكل رحابة صدر، لاسيّما أنني شاطرته فترة طويلة، أقرّ

إليك بأن دراساتي الأخيرة جعلتني أعدل عنه. أعتقد أننا لسنا في حاجة إلى ذلك للنجاح؛ وبالنتيجة، لا ينبغي علينا أن نطرح العمل الثوري كوسيلة للإصلاح الاجتماعي، لأن تلك الوسيلة المزعومة يمكن أن تكون مجرّد دعوة للجوء إلى القوّة والاستبداد، باختصار ثمة تناقض. إنني أطرح المشكلة على النحو التالي: يجب أن نُدخل إلى المجتمع، بواسطة تركيبة اقتصادية، الثروات التي خرجت منه عبر تركيبة اقتصادية أخرى... والحال، فإنني على يقين من امتلاكي وسيلة حلّ تلك المعضلة في المدى القصير".

واستطرد برودون قائلاً:

"سوف ينبئك كتابي المقبل قيد الطباعة الآن في نصف المرحلة بالمزيد".

وهكذا كان برودون يعلن عن كتابه "**فلسفة البؤس**".

إذن، كان ماركس قد تلقى، من يد المؤلّف نفسه، الاعتراف بأنّ الطوبى الإصلاحية في الشأن الاقتصادي التي سوف يقترحها برودون أعدّت لدحض أهمية "العمل الثوري كوسيلة إصلاح اجتماعي". فما كان عليه بالتالي سوى أن يبيّن، كما فعل في "**بؤس الفلسفة**"، أن مشاريع برودون الاقتصادية كانت طوباوية صرف. وقام بذلك بمهارة معلّم. وأضاف برودون يقول في خطابه:

"إلّا إذا كنتُ مخطئاً، وتلقيتُ ضربة سوطك رداً على ذلك، وقد أنصاع في تلك الحالة بكل طيبة خاطر، في انتظار دوري في الثأر!"

لقد استُعمل السوط خير استعمال بحيث كان يفضل أن يصمت نهائياً بدلاً من الثأر.

* * *

أما إنجلس الذي استمرّ في تلك الفترة، بباريس، في العمل المنهجي التنظيمي الثوري الذي شرع به ماركس قبل نفيه، فكان بوسعه أن يفحص هو أيضاً الفائدة من البرودونية: فقد رأى جميع التصفويين للحركة والتنظيم يختبئون وراء برودون، في الوقت الذي جعلت الضرورات الأكثر وضوحاً مواقفهم متعذرة التمسك بها؛ وهو كتب في 19 سبتمبر 1846 إلى لجنة بروكسيل يفيد التالي:

"لقد عرض برودون في كتابه الجديد وهو لا يزال مخطوطاً، والذي نقل جرين فحواه، الخطة العظيمة التي يجنى بها المال من لا شيء، وجعل الفردوس بمتناول جميع العمال. وحتى الآن، لم يكن أحد يعرف شيئاً عن الأمر. وقد أبدى جرين موقفاً شديد التحفظ، إنما بيّن أن الخطة من رابع المستحيلات. وكان الانتظار عاماً، ووجد الشيخ أيزرمان نفسه لدى النجارين معي في الآن عينه، وشيئاً فشيئاً راح الشيخ الجميل بكل براءة يكشف عن الأسرار. لقد زوّده جرين بالخطّة كاملة. تأملوا إذن عظمة ذلك المشروع المعدّ لتحرير العالم: فالأمر يتعلّق، لا أكثر ولا أقلّ، إلا بالبازارات العمالية أو الأسواق العمالية التي أنشئت منذ زمن طويل في انجلترا، وانهارت عشرات المرّات: هناك جمعيات لجميع العمال من كل الفروع، هي بمثابة مستودع كبير، وجميع الأعمال

المودعة من قبل المشاركين محددة الرسوم بالضبط بحسب سعر المنتج الخام مضافاً إليه العمل ومسددة أثمانها بمنتجات أخرى من الجمعية، أضيفت إليها الرسوم أيضاً. إنّ ما أودع وفاض عن حاجات الجمعية، سيباع في السوق العالمي، وتدفع النقود من ثم إلى المنتجين. وعلى هذا النحو، يقول برودون، ذلك الماكر، إنه يتمكن هو وشركاؤه من تلافي ربح الوسيط. غير أنه يتلافى في الوقت عينه الربح العائد إلى رأسمال الجمعية؛ أما أن يكون ذلك الربح والرأسمال مساويين تماماً لرأسمال وربح الوسطاء المقصيين، وبالتالي يعطي باليد اليمنى ما يتلقاه باليد اليسرى، فإنّ كل ذلك لم يدر في خلد شريكنا الماكر. وكذلك أن يكون عماله عاجزين عن جمع الرأسمال الضروري لأنهم بغير ذلك ربما يكون كل واحد منهم مستقلاً؛ وأن يكون الاقتصاد العتيد، الناتج عن الجمعية موازناً بالمقابل بمخاطر جمّة؛ وأن تفضي التركيبة كلها بطرق ملتوية إلى تطيير ربح العالم الحالي، وإلى استبدال منتجي ذلك الربح كافة؛ وألا يكون كل ذلك سوى سراب يقصي بداية كل صناعة كبرى، وكل عمل في البناء، وكل زراعة، إلخ...؛ وأن تلك الهيئات المهنية لن تتحمل سوى خسائر البورجوازيين دون أن وأن تشاطرهم أرباحهم: كل ذلك، ومئات الاعتراضات الأخرى، التي تفقئ العيون، ينساها متأثراً بنشوة وهمه الفاقع... إنّ برودون الذي جعل من نفسه عرضة للسخرية إلى الأبد ومعه بالتالي جميع الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسية، هو في نظر علماء الاقتصاد البورجوازيين الذي نشر ذلك العمل. من هنا تلك الدموع وذلك السجال ضد الثورة إذ إنه كان يضمر في قرارة نفسه علاجاً سلمياً!

لقد عمل كتاب برودون ضد تنظيم عمّالي مناضل حتى قبل أن ينشر.

* * *

ولا مفر في النهاية من استعادة سلسلة الأحكام التي أطلقها على الأحداث السياسية في زمانه استعادة سريعة، وكذلك على مختلف تدخلات الطبقة العاملة التاريخية. ويؤكد هكذا فحص كم كان تكهّن ماركس ضد برودون منذ 1847 تكهناً موضوعياً تماماً.

لقد كان برودون، في عام 1847، يبحث عن منبر تحسباً لأحداث في طور النضوج. وقد وجدت في دفاتر ملاحظاته الخاصة الملاحظة التالية:

"محاولة التفاهم مع صحيفة المرشد الصناعي، صحيفة الأسياد، بينما ستكون صحيفة الشعب صحيفة العمال".

في مستهلّ عام 1848، علّق جيزو محاضرات ميشليه، على غرار ما فعله أثناء تعليق محاضرات ميكيفيتش وكينيه؛ ويهنئ برودون نفسه لما جرى من إسكات "صافعي الحمقى" هؤلاء وحين اعترض الطلاب، دوّن ما يلي:

"متى سيجري تأطير تلك الشبيبة المنحرفة والغوغائية؟ بوركت خطواتك يا جيزو!"

أما المدّ الثوري في فبراير 1848 فقد أوحى له بهذه الملاحظة اليتيمة:

"تتزايد الاضطرابات والفضائح. وإن لم تطرد فرنسا معارضتها فإنها ستصاب بالضياع".

وفي مقالة للصحيفة نشر بتاريخ 19 فبراير 1849، استعاد برودون من ناحية أخرى "قلقه االمفترس" أمام الأحداث:

"لقد انتفضت ضد سير الأحداث... وكانت نفسي مصابة بالكرب. تحملت مسبقاً وزر آلام الجمهورية والسهام التي أصابت الاشتراكية. وكنت لا أزال حتى مساء 21 فبراير أحث أصدقائي على عدم الكفاح".

ويضيف: أن إطلاق الرصاص الذي جرى في 23 فبراير "قد غيّر موقفه بلحظة". ذلك واضح تماماً. إلّا أن ذلك لسوء الحظ غير صحيح، إذ إنه دوّن في دفاتره الخاصة، في 24 فبراير:

"أصبحت الفوضى الآن متعذرة الحل... ليس لي فيها أي شأن... وسوف يكون الأمر مرعباً...".

وكتب في 25 منه:

"إن جسدي وسط الشعب، لكنّ فكري في مكان آخر. لقد توصلت، من خلال تطور أفكاري، إلى افتقاد أي قاسم فكري مشترك مع معاصريّ".

وفي 26 سبتمبر 1848، قام بزيارة للويس نابليون بونابرت وقد وجد "لديه نوايا حسنة: أبياً عقلاً وقلباً". وقادته لامبالاته بالشأن السياسي، عقب أسابيع من الانقلاب، إلى كتابة: "ليس ثمة مكان في العالم يتمتع الفكر الذي يمثل

الإنسان كله بهذا القدر من الحرية الذي يتمتع به فيلكِ" (عنى بذلك فرنسا). وأضاف:

"إنّ لويس نابليون مثله مثل عمه دكتاتوري ثوري؛ غير أنه يختلف عنه، عن القنصل الأوّل في أن الأخير كان قد ختم لتوّه المرحلة الأولى للثورة بينما الأوّل، الرئيس، افتتح مرحلتها الثانية".

وفي 12 يناير 1853، طلب من ولي العهد نابليون تدخلاً لصالح سكك حديد بيزانسون في ميلهوس. إذا تمّ الحصول على الامتياز، يقرّ أنه سيجد في ذلك فرصة إجراء دراسة على الموضوع التالي: "تلبية مطالب البروليتاريا العادلة من غير المس بحقوق الطبقة البورجوازية المكتسبة". وكانت هذه الصيغة قد أوحى له بها ولي العهد أثناء مقابلة، باعتبارها استجابة دقيقة لأمنية الإمبراطور. لا يهم كثيراً، في تلك الشروط، أن يسجّل، في الوقت عينه، في دفاتره الخاصة أن لويس نابليون كان

"مغامراً سافلاً، ابن زنا لأميرة، فاسق نذل... مدمر للحريات العامة، ومغتصب للسلطة، وناهب الخزينة ومضلل للشعب"،

إذ إنه في التاريخ نفسه، كما يقول هو نفسه في أحد خطاباته:

"ذهبت إلى قصر التويلري، وإلى مجلس الشيوخ، وإلى المحافظة، بل إلى بعض المعارف وسط أصدقاء لويس نابليون". (10 نوفمبر 1852).

وليس ذو شأن أن يكون قد حكم عليه بالسجن لكتاب نشره حول العدالة في الثورة والكنيسة، وهو حكم لم ينفذ عليه إطلاقاً، وقد استفاد من عفو صدر بعد سنتين، وهو كتاب قدّمه إلى ولي العهد، نابليون كتفسير لمبدأ جديد: "تجسيد الحق الإنساني أو فكر الثورة العقلاني داخل أسرة منتجبة". أمّا فيما يتعلق بموقفه الحقيقي من البروليتاريا ، ("لقد دعوت إلى وفاق الطبقات، رمز تركيب المذاهب)؛ و"المستند إلى المصالحة بين الطبقات" (تعليمات إلى إدارة تحرير صحيفة صوت الشعب)، فإنه نتاج مراسلاته ودفاتر ملاحظاته على السواء:

"سئمت من الجماهير والدماجوجيين... ولأنّ الطبقة الأكثر فقراً، هي أكثر فقراً فإنها الأكثر كفراً بالنعمة والأكثر حسداً والأكثر انعداماً من الأخلاق والأكثر جبناً". (خطاب بتاريخ 26 أبريل 1852).

"إنّ ما هو أكثر تخلفاً وأكثر رجعية في كل البلدان هو الجماهير، أي ما تسمونه الديمقراطية".

وقد ذهب حتى الأخذ على حكومة بابليون الثالث "دعمها العمال سراً ضد أصحاب العمل (16 مايو 1853)؛ وسوف يحدد اتجاهات الحكومة بالصيغة التالية:

"إذا كنا لا نستطيع إنشاء هيكلية اجتماعية جديدة بالتوصل إلى أن يقبلنا الرهبان والبورجوازيون، إلخ، سوف نلقي بالبورجوازية فريسة العوام. (27 نوفمبر 1853).

لقد ارتأينا أنه من المفيد التذكير بهذه الوقائع. لم نلجأ إلى أي تأويل: إننا تركنا برودون أن يشهد لنفسه حصراً. ليست المسألة بالنسبة إلينا مسألة حطّ من قيمة الرجل، إنما أن نبيّن بدقة أين يقف، وأن نزيل الغموض عن الأسطورة التي بموجبها احتمى لاحقاً، ضد التطور الطبيعي للحركة العمالية، أولئك الذين لم يحمّلوا أسيادهم المسؤولية. في الواقع، فقد ظهر أن برودون، في مراسلاته وفي دفتر الملاحظات الخاصة، كان شديد الشبه بأولئك الذين استلهموه.

وفي خطابه بتاريخ 1865 إلى **السوسيال ديمقراط**، ذكّر ماركس بالحكم الذي اطلقه في 1847 والذي يلخص كل ما كشفه برودون في كتابه **فلسفة البؤس** حول نفسه:

"إنه يريد أن يحلّق - كرجل من رجال العلم - فوق البورجوازيين والبروليتاريين، وهو ليس إلا البورجوازي الصغير، الذي يتأرجح على الدوام بين رأس المال والعمل، بين الاقتصاد السياسي والشيوعية".

وقد علق ماركس على حكمه في 1847 على هذا النحو:

"ومهما بدا الحكم السابق قاسياً فإني أساند كل كلمة فيه اليوم، غير أن من المهم أن نذكر أنه في الوقت الذي أعلنت فيه أن كتاب برودون هو دستور البورجوازية الصغيرة عن الاشتراكية، وأثبتُّ ذلك نظرياً، كان برودون هذا نفسه يعتبر ثورياً متطرّفاً سواء من جانب رجال

الاقتصاد السياسي أو الاشتراكيين، وهذا هو السبب في أنني لم أشارك فيما بعد أولئك الذين أطلقوا الصرخات من "خيانته" للثورة. فليس خطأه أنه - إذا أساء الآخرون في الأصل فهمه كما أساء هو فهم نفسه - لم يحقق الآمال التي لم يكن لها ما يبررها".

هنري موجين

مقدمة الطبعة الألمانية الأولى

وضع الكتاب الحالي في شتاء 1846 وخلال العام 1847 في الوقت الذي كانت قد اتضحت فيه أمام ماركس المبادئ الأساسية لنظرته التاريخية والاقتصادية الجديدة. وقد أتاح له كتاب برودون «مذهب التناقضات الاقتصادية أو فلسفة البؤس» ـ وكان قد صدر لتوّه ـ فرصة تطوير هذه المبادئ بمعارضتها لأفكار رجل سيشغل منذ ذلك الوقت المكان الرئيسي بين الاشتراكيين الفرنسيين حينئذ. وخلال الفترة التي كان فيها الرجلان ينفقان ليالي بأكملها في باريس في مناقشة المسائل الاقتصادية تباعدت طرقهما أكثر فأكثر. وقد أكد كتاب برودون أن هناك، بالفعل، هوة لا يمكن تجاوزها بينهما، كما أن تجاهلها لم يعد ممكناً. وقد سجل ماركس بهذا الرد القطيعة التي لا رجعة فيها.

ويمكن أن نجد مجمل حكم ماركس على برودون في المقال الذي نقدمه كملحق لهذه الطبعة، والذي نشر للمرة

الأولى في الأعداد 16 و17 و18 من صحيفة «سيوسيال ديموكرات» في برلين. وكان هذا هو المقال الوحيد الذي كتبه ماركس لتلك الصحيفة، ذلك أن محاولات فون شفايتزر للسير بالصحيفة تحت التأثيرات الإقطاعية والحكومية قد أجبرتنا على أن نعلن جهاراً نهاية تعاوننا معها بعد بضع أسابيع فحسب.

وللكتاب الحالي مغزى خاص، بالنسبة لألمانيا حالياً، لم يتنبأ به ماركس أبداً. فكيف كان يمكن له أن يعرف أنه بهجومه على برودون كان يوجه الضربة، في الوقت نفسه، إلى رودبيرتس ـ معبود الوصوليين اليوم ـ الذي لم يكن عندئذ يعرف حتى اسمه؟

وليس هذا هو مجال تناول علاقة ماركس برودبيرتس، ولا شك أن فرصة ذلك ستتاح لنا قريباً. ويكفي هنا أن نلاحظ أنه حين يوجه رودبيرتس أصابع الاتهام لماركس بأنه «سرقه»، وأنه «استخدم كتابه «Zur Erkenntniss etc...»، بحرية في رأس المال، ودون أن يستشهد به»، ينزلق إلى افتراء لا يمكن تفسيره إلا بالحنق الطبيعي للعبقري الذي أسيء فهمه، وبجهله الواضح لما يدور خارج بروسيا، وبخاصة الكتابات الاقتصادية والاشتراكية. أما بالنسبة إلى ماركس فإن عينه لم تقع على هذا الاتهام، ولا على كتاب رودبيرتس سالف الذكر، وكان كل ما يعرفه عن رودبيرتس هو

«الرسائل الاجتماعية» القصيرة الثلاث، وحتى تلك فإنه لم يعرفها بالتأكيد قبل عام 1858 أو عام 1859.

وثمة أساس أكبر لزعم رودبيرتس في رسائله أنه اكتشف «قيمة برودون المشكّلة» قبل برودون، لكن من الصحيح هنا أيضاً أنه يخطئ حين يعتقد أنه المكتشف الأول. وعلى أي حال فإن النقد الموجه لبرودون في كتابنا هذا يشمله هو أيضاً، وهذا يضطرني إلى أن أتناول باختصار الكتيّب «الأساسي» Zur Erkenntniss unsere staatswirtschaftlichen zustende (إسهام في معرفة ظروف اقتصادنا القومي) ـ 1842، على الأقل من حيث أن هذا الكتيب ـ فضلاً عما يحويه من شيوعية على طريقة وايتلنج ـ يستبق برودون دون أن يدري.

وبقدر ما تبدأ الاشتراكية الحديثة ـ أياً كان اتجاهها ـ من الاقتصاد السياسي البورجوازي فإنها بلا استثناء تقريباً ترتبط بنظرية القيمة عند ريكاردو. ومنذ عام 1821 تم استخدام القضيتين اللتين أعلنهما ريكاردو عام 1817 في بداية كتابه «المبادئ» وهما: 1) أن قيمة أي سلعة لا تتحدد إلا بكمية العمل اللازم لإنتاجها و2) أن ناتج العمل الاجتماعي كله يقسم بين طبقات ثلاث هي ملاك الأرض (الريع) والرأسماليون (الربح) والعمال (الأجر). وهاتان القضيتان استخدمتا في إنجلترا للتوصل إلى استخلاصات

اشتراكية. لقد عرضت هذه الاستخلاصات بقدر من العمق والوضوح بحيث إن هذا الأدب ـ الذي يكاد يكون قد اختفى الآن، والذي كان ماركس، إلى حد كبير، هو الذي أعاد اكتشافه ـ ظل دون أن يتجاوزه أحد حتى ظهور «رأس المال». وسنعود إلى ذلك في مكان آخر. ومن هنا فإذا كان رودبيرتس قد توصل من جانبه ـ في عام 1842 ـ إلى استخلاصات اشتراكية من القضيتين السابقتين فقد كانت هذه بالتأكيد خطوة كبيرة بالنسبة لألماني في ذلك الحين، لكنها لم تكن اكتشافاً جديداً إلا بالنسبة لألمانيا. وقد أوضح ماركس أن مثل هذا التطبيق لنظرية ريكاردو بعيد تماماً عن الجدة في مناقشته لبرودون الذي كان يعاني من تصور مماثل.

> «إن كل من يعرف أدنى معرفة حركة الاقتصاد السياسي في إنجلترا لا يمكن إلا أن يعرف أن كل الاشتراكيين في ذلك البلد تقريباً قد اقترحوا ـ في فترات مختلفة ـ التطبيق الذي يحقق المساواة لنظرية ريكاردو. نستطيع أن نستشهد لبرودون: بهودجسكين «الاقتصاد السياسي» ـ 1827، ووليم طومبسون «بحث في مبادئ توزيع الثروة المفضية إلى السعادة البشرية» ـ 1824، وت. ر. إدموندز «الأخلاق العملية والاقتصاد السياسي» ـ 1828 إلخ... إلخ... وأربع صفحات من إلخ... هذه. وسنكتفي بالاستماع إلى شيوعي إنجليزي هو براي، وسنقدم الفقرات الحاسمة في كتابه البارز «أخطاء العمل وعلاج العمل» ـ ليدز 1839».

والاستشهادات التي وردت هنا عن براي كفيلة وحدها

بأن تضع حداً لجانب كبير من ادعاء الأولوية الذي يزعمه رودبيرتس.

وفي ذلك الحين لم يكن ماركس قد توجه بعد إلى قاعة المطالعة في المتحف البريطاني، ولم يكن قد درس إلا تلك الكتب التي يمكن الحصول عليها من مانشستر، وذلك إلى جانب مكتبات باريس وبروكسل، وإلى جانب كتبي ومقتطفاتي التي قرأها خلال رحلة لمدة ستة أسابيع قمنا بها معاً في إنجلترا في صيف عام 1845. ومن هنا فإن الكتابات المذكورة لم تكن في ذلك الحين صعبة المنال كما قد تكون اليوم. وإذا كانت قد ظلت ـ رغم هذا ـ مجهولة لدى رودبيرتس فإن هذا لا يرجع إلا إلى ضيق أفقه البروسي المحلي. إنه المؤسس الحقيقي لاشتراكية بروسية خاصة، وقد حظي أخيراً بالاعتراف له بهذه الصفة.

غير أن رودبيرتس لم يبق بمنجاة حتى في بروسيا وطنه الحبيب. ففي عام 1859 صدر في برلين الجزء الأول من كتاب ماركس «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي». وفي هذا الكتاب كان الاعتراض الثاني من اعتراضات الاقتصاديين على ريكاردو هو (ص 40)[1]:

«إذا كانت القيمة التبادلية لناتج ما معادلة لوقت

---

(1) KARL MARX: *Contribution à la critique de l'économie politique, Editions sociales, 1975, p. 38*. (ملاحظة من التحرير)

العمل الذي يحويه فإن القيمة التبادلية ليوم عمل تكون معادلة لناتج يوم عمل. أي أن أجر العمل ينبغي أن يكون معادلاً لناتج العمل. لكن العكس هو القائم».

وهو يعلق على هذا بملاحظة تقول:

«وهذا الاعتراض الذي وجهه إلى ريكاردو الاقتصاديون البورجوازيون قد أثاره الاشتراكيون فيما بعد. ولما كانوا يسلمون بالدقة النظرية لهذه الصيغة فقد أخذوا على الممارسة تناقضها مع النظرية، ودعوا المجتمع البورجوازي إلى أن يستخلص من الممارسة النتائج المفترضة لمبدئه النظري. وبهذه الطريقة أدار الاشتراكيون الإنجليز صيغة ريكاردو عن القيمة التبادلية ضد الاقتصاد السياسي».

وفي الملاحظة نفسها ترد إشارة إلى كتاب ماركس «بؤس الفلسفة» الذي كان متوافراً حينئذ في المكتبات.

ومن هنا فقد كان من السهل تماماً على رودبيرتس أن يتبيّن ما إذا كانت اكتشافاته في عام 1842 هي اكتشافات جديدة حقاً. لكنه بدلاً من ذلك لا يكف عن إعلانها، ويعتبرها غير قابلة للمقارنة، بحيث لم يخطر له أبداً أن ماركس كان يستطيع أن يتوصل مستقلاً إلى استخلاصاته عن ريكاردو كما فعل رودبيرتس نفسه. إنَّ هذا مستحيل، لقد «سرقه» ماركس ـ هو الذي أتاح له ماركس هذا نفسه كل فرصة لكي يتبيّن أن هذه الاستخلاصات ـ على الأقل في شكلها الفج الذي لا يزال لها عند رودبيرتس ـ قد أعلنت في إنجلترا قبل أي منهما بوقت طويل.

والحق أن أبسط تطبيق اشتراكي لنظرية ريكاردو هو التطبيق السالف الذكر، وقد قاد في كثير من الحالات إلى لمحات ذكية، عن منشأ فائض القيمة وطبيعته، تتجاوز ريكاردو كثيراً، كما حدث بالنسبة لرودبيرتس أيضاً. وإذا نحينا جانباً أنه في هذا الصدد لم يقدم شيئاً لم يكن قد قيل من قبل، بالمستوى عينه على الأقل، فإن عرضه يعاني النواقص ذاتها التي تعانيها عروض أسلافه: إنه يتقبل المقولات الاقتصادية مثل العمل ورأس المال والقيمة في شكلها الفج الذي تلقاه عن الاقتصاديين - والذي يرتبط بمظاهرها - دون أن يبحث في مضمونها. وهكذا فإنه لا يحرم نفسه فحسب من أية وسيلة لتطويرها تطويراً كاملاً - على عكس ماركس الذي كان أول من يصنع شيئاً من هذه القضايا التي طالما رددت طيلة أربع وستين عاماً - بل إنه كما سنوضح يتبع الطريق الذي يقود مباشرة إلى الايتوبيا.

فالتطبيق السابق لنظرية ريكاردو، الذي يبيّن للعمال أن الناتج الاجتماعي بأسره - الذي هو ناتجهم - ينتمي لهم لأنهم هم المنتجون الحقيقيون الوحيدون، يقود مباشرة إلى الشيوعية. لكنه أيضاً - كما أشار ماركس - خاطئ من حيث الشكل إذا تحدثنا اقتصادياً، لأنه لا يعدو أن يكون تطبيقاً للأخلاق على الاقتصاديات. فطبقاً لقوانين الاقتصاد البورجوازي لا ينتمي الجانب الأكبر من الناتج للعمال الذين أنتجوه. فإذا نحن قلنا عندئذ: إنَّ هذا ليس عدلاً، وهذا

ينبغي ألا يكون، فلن تكون لذلك صلة بالاقتصاديات. ونحن لا نعدو أن نقول إن هذه الواقعة الاقتصادية تتناقض مع إحساسنا الأخلاقي. ومن هنا فإن ماركس لم يبنِ أبداً مطالبه الشيوعية على ذلك، وإنما على الانهيار الضروري لأسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يجري يومياً أمام أعيننا وبصورة متزايدة. وكل ما يقوله هو أن فائض القيمة يتألف من العمل غير المدفوع: وتلك حقيقة خالصة بسيطة. لكن ما قد يكون خاطئاً قطعياً من الزاوية الاقتصادية قد يكون مع هذا صحيحاً من زاوية التاريخ الكلي. فإذا كان الحس الأخلاقي للجماهير يعتبر واقعة اقتصادية ما غير عادلة ـ كما حدث من قبل بالنسبة للعبودية أو القنانة ـ فإن هذا يثبت أن هذه الواقعة ذاتها قد انقضى أوانها، وأن وقائع اقتصادية أخرى قد ظهرت ونتيجة لها أصبحت الواقعة الأولى غير محتملة ولا يمكن الدفاع عنها. ومن هنا فقد يكون مضمون اقتصادي صادق للغاية مختفياً خلف عدم الدقة الشكلية الاقتصادية. وليس هذا هو مكان التعرض بتفصيل أكبر لمغزى نظرية فائض القيمة وتاريخها.

كما يمكن، في الوقت عينه، أن تستخلص نتائج أخرى ـ وهي قد استخلصت بالفعل ـ من نظرية ريكاردو. فقيمة السلع تتحدد بالعمل اللازم لإنتاجها، غير أنه تبيّن أن السلع ـ في هذا العالم الشرير ـ تشترى أحياناً بأعلى من قيمتها وأحياناً بأدنى من قميتها، وأن هذا لا يرجع فحسب إلى

التغيّرات في المنافسة، فبقدر ما يميل معدل الربح إلى التعادل عند المستوى عينه بالنسبة لكل الرأسماليين تتجه أثمان السلع أيضاً إلى الهبوط إلى قيمة العمل خلال وساطة العرض والطلب. لكن معدل الربح يحتسب لمجمل رأس المال المستثمر في منشأة صناعية. ولما كان الناتج السنوي في فرعين مختلفين من فروع الصناعة قد يجسّد كميّات متساوية من العمل، أي قد يمثّل قيماً متساوية، كما أن الأجور قد تكون على المستوى نفسه في الفرعين، في حين أن رأس المال المستثمر في الفرعين قد يكون ـ وكثيراً ما يكون ـ ضعفي أو ثلاثة أمثال رأس المال المستثمر في الفرع الآخر، فإن قانون ريكاردو عن القيمة ـ كما اكتشف ريكاردو نفسه ـ يتناقض مع قانون المعدل المتساوي للربح. وإذا بيعت منتجات كلا فرعي الصناعة بقيمتها فإن معدلي الربح لا يمكن أن يكونا متساويين، أما إذا كان معدلا الربح متساويين فإن منتجات كلا الفرعين لا يمكن بالتأكيد أن تكون قد بيعت بقيمتها دائماً وفي كل مكان، وهكذا فإن لدينا هنا تناقضاً، نقيضه بين قانونين اقتصاديين، يجري حله العملي عند ريكاردو بصورة نظامية (الفصل الأول القسمان الرابع والخامس) لصالح معدل الربح على حساب القيمة.

غير أن لتحديد القيمة عند ريكاردو ـ رغم خصائصه المشؤومة ـ سمة تجعله عزيزاً على قلوب بورجوازيينا الطيبين، هي تلك السمة التي تستقوي بقوة لا تُصدّ بحاسة

العدالة لديهم، فالعدالة والمساواة في الحقوق هما العمودان الأساسيان اللذان كان بورجوازي القرن الثامن عشر والتاسع عشر يود أن يقيم عليهما بناءه الاجتماعي فوق أنقاض المظالم واللامساواة والامتيازات الإقطاعية. وتحديد قيمة السلع بالعمل، والتبادل الحر الذي يجري ـ بناء على هذا المقياس للقيمة ـ بين المالكين المتساوين في الحقوق، تلك هي ـ كما أوضح ماركس بالفعل ـ الأسس الواقعية التي بنيت فوقها كُل الأيديولوجية السياسية والقانونية والفلسفية للبورجوازية الحديثة. فحالما نعرف أن العمل هو مقياس السلع فإن مشاعر الخير لدى البورجوازي الطيب لا بدّ أن تجرحها بعمق شراسة عالم، وإن كان يعترف شكلاً بمبدأ العدالة هذا، إلا أنه يبدو في كل لحظة وهو ينحيه جانباً دون حرج. وبشكل خاص فإن البورجوازي الصغير الذي تتدهور قيمة عمله الأمين يوماً بعد يوم ـ ولو لم يكن سوى عمل عماله وصبيانه ـ أمام منافسة الإنتاج الكبير والآلات، بشكل خاص فإن هذا المنتج الصغير لا بد أن يتطلع إلى مجتمع يصبح فيه تبادل المنتجات وفقاً لقيمة العمل وحقيقة كاملة لا استثناء لها، وبعبارة أخرى فإنه لا بد وأن يتطلع إلى مجتمع يحكمه تماماً، وعلى سبيل الحصر، قانون واحد للإنتاج السلعي، ولكن تلغى فيه الظروف التي يمكن لها ـ وحدها ـ أن تجعل من هذا القانون فعّالاً، أي تلغى القوانين الأخرى للإنتاج السلعي وبالأحرى للإنتاج الرأسمالي.

وقد ضربت هذه الأيتوبيا بجذورها عميقاً في فكر البورجوازي الصغير الحديث ـ الواقعي أو المثالي ـ الأمر الذي يؤكد أنها ـ ومنذ عام 1831 ـ قد تطورت بشكل واسع على يد جون جراي، وأنها جربت في الممارسة وانتشرت في إنجلترا في ذلك الحين، وأعلن أنها الحقيقة الأخيرة على يد رودبيرتس في ألمانيا في عام 1842، وبرودون في فرنسا في عام 1846، وأن رودبيرتس قد عاد فأعلنها عام 1871 باعتبارها حل المسألة الاجتماعية، وباعتبارها ـ إذا أمكن القول ـ وصيته الاجتماعية، وأنها لا تزال في عام 1884 تجد أنصاراً لها بين حشد الوصوليين الذين يسعون جاهدين ـ باسم رودبيرتس ـ للاستفادة من اشتراكية الدولة البروسية.

وقد قدّم ماركس باستفاضة نقد هذه الأيتوبيا سواء ضد برودون أو ضد جراي[1] بحيث أستطيع أن أقتصر هنا على بضع ملاحظات عن الشكل الخاص الذي اتخذه رودبيرتس لإثباتها والتعبير عنها.

وكما سبق أن قلنا فإن رودبيرتس يتقبل المفهومات الاقتصادية التقليدية في الشكل الذي تلقاها به عن الاقتصاديين، وهو لا يبذل أدنى محاولة للتحقق منها. فالقيمة عنده هي:

---

(1) انظر الملحق رقم 2 لهذا الكتاب.

«تقويم شيء ما كمياً بالنسبة للأشياء الأخرى، هذا هو التقويم المتخذ مقياساً».

وهذا التعريف غير الدقيق ـ على أقل تقدير ـ يعطينا في أفضل الأحوال فكرة عما تبدو عليه القيمة تقريباً، لكنه لا يقول شيئاً إطلاقاً عما تكون، ولكن لمّا كان هذا هو كل ما يستطيع رودبيرتس أن يقوله لنا عن القيمة فإن من المفهوم أن يبحث عن مقياس للقيمة خارج القيمة؛ فبعد ثلاثين صفحة يخلط فيها في تشويش بالغ بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ـ بقوة التجريد التي يعجب بها أدولف واجنر للغاية ـ يصل إلى نتيجة هي أنه ليس هناك مقياس حقيقي للقيمة، وأن على المرء أن يكتفي بمقياس بديل. ويمكن للعمل أن يكون هذا المقياس، وإنما فحسب في حالة تبادل منتجات لكميات متساوية من العمل، سواء كان ذلك هو «الحال القائم فعلاً أو اتخذت ترتيبات» لتكفله. وبالتالي فإن القيمة والعمل يظلان دون أدنى علاقة واقعية، رغم أنه قد استغرق الفصل الأول كله ليشرح لنا كيف ولماذا لا «تتكلف» السلع سوى «عمل»، ولا شيء غير العمل.

ومن جديد فإن العمل يؤخذ في الشكل الذي يأخذه لدى الاقتصاديين. بل ويقتصر الأمر على ذلك، فرغم وجود بضع كلمات عن الاختلافات في كثافة العمل فإن العمل يصوّر بشكل عام للغاية كشيء «يكلّف»، أي كشيء يقيس القيمة، بغض النظر تماماً عما إذا كان يبذل في ظل الظروف

الاجتماعية المتوسطة العادية أم لا. فسواء كان المنتجون ينفقون عشرة أيام أو يوماً واحداً في صنع منتجات يمكن صنعها في يوم واحد، أو يستخدمون أفضل الأدوات أو أسوأها، أو ينفقون وقت عملهم في إنتاج مواد لازمة اجتماعياً وبالكمية اللازمة اجتماعياً ويصنعون موادّ غير مطلوبة أو موادّ أخرى مطلوبة بكميات تزيد عن الطلب أو تقل عنه ـ ما من كلمة واحدة عن هذا كله: فالعمل هو العمل، وناتج العمل المتساوي لا بد أن يجري تبادله بناتج عمل يساويه. إن رودبيرتس الذي نراه في كل الحالات الأخرى على استعداد ـ عن حق أو غير حق ـ لتبني الزاوية القومية، ولأن يطل على علاقات المنتجين المعزولين من برج الاعتبارات الاجتماعية العامة يتجنب ذلك بحرص هنا، وذلك لسبب بسيط هو أنه يتجه مباشرة منذ السطر الأول لكتابه نحو ايتوبيا تقود العمل، ولأن أي تحليل للعمل كمنتج للقيمة لا بدَّ أن يملأ طريقه بعقبات لا اجتياز لها. لقد كانت غريزته هنا أقوى كثيراً من قدرته على التجريد، التي نقول ـ بهذه المناسبة ـ إنها لا تتبدى عند رودبيرتس إلا خلال الافتقار ـ العيني تماماً ـ إلى أفكار.

ويتم التحول إلى الايتوبيا بضربة واحدة. «فالترتيبات» التي تكفل تبادل السلع وفقاً لقيمة العمل كقاعدة مطلقة لا تثير أي صعوبة. إن كل الطوباويين الآخرين من هذا الاتجاه ـ من جراي حتى برودون ـ قد قدحوا زناد فكرهم في ابتداع

مؤسسات اجتماعية يمكن أن تحقق هذا الهدف، وهم يحاولون على الأقل حل المسألة الاقتصادية بطريقة اقتصادية خلال عمل ملاّك السلع التي يجري تبادلها. أما عند رودبيرتس فالأمر أيسر كثيراً، فهو كبروسي جيد يلجأ إلى الدولة: مرسوم من السلطة العامة يأمر بهذا الإصلاح.

وبهذه الطريقة إذن «تتشكل» القيمة بصورة موفقة، ولكن لا تقر بأي حال الأولوية التي يدعيها رودبيرتس لهذا التشكيل. بالعكس لقد ردد جراي وبراي ـ وكثير غيرهما ـ هذه الفكرة بإسهاب يثير الملل: هذه الرغبة الورعة في إجراءات يمكن بواسطتها أن تتبادل المنتجات ـ دائماً ورغم كل العقبات ـ بقيمة العمل.

وبعد أن تشكّل الدولة القيمة بهذه الطريقة ـ على الأقل بالنسبة لجزء من المنتجات لأن رودبيرتس يتسم بالتواضع ـ فإنه تصدر بونات العمل، وتعطى منها دفعات مقدماً للرأسماليين الصناعيين الذين يقومون منها بدفع أجور العمال. ومن ثم يقوم العمال بشراء المنتجات بالبونات التي حصلوا عليها، وبالتالي يعيدون العملة الورقية إلى نقطة بدئها. ويحدثنا رودبيرتس نفسه عن مدى اليسر الذي ستسير به هذه العملية.

«وفيما يتعلق بهذا الشرط الثاني فسنصل إلى الترتيب الذي يتطلب أن تكون القيمة التي تشهد بها العملة قد طرحت حقاً في التداول بعدم إعطاء عملة إلا لمن سلم حقاً ناتجاً، وبأن تسجل العملة بدقة كمية العمل اللازمة

لصنع الناتج. فمن يسلم ناتجاً استغرق يومي عمل يحصل على عملة مسجل عليها «يومي عمل». ويتحقق الشرط الثاني بالضرورة بالمراعاة الدقيقة لهذه القاعدة عند الإصدار. ولما كانت القيمة الحقيقية للبضائع تتوافق ـ من حيث افتراضاتنا ـ مع كمية العمل التي يكلفها إنتاجها، وكانت كمية العمل هذه قابلة للقياس بوحدة الزمن العادية، فإن كل من يسلم ناتجاً أنفق في إنتاجه يومي عمل، وحصل على شهادة بيومي عمل، لم يحصل أو يشهد له بأكثر أو أقل مما سلمه بالفعل ـ وفضلاً عن ذلك فلما كان من طرح فعلاً منتجاً في التداول هو وحده الذي يحصل على مثل هذه الشهادة، فإن من المؤكد بالمثل أن القيمة المسجلة في العملة متاحة بالفعل للمجتمع. ومهما اتسعت دائرة تقسيم العمل التي نتصورها ـ وإذا ما اتبعت هذه القاعدة بدقة ـ فإن **المجموع الكلي للقيمة المتاحة لا بد أن يكون مساوياً بالدقة للمجموع الكلي للقيمة المشهود بها**: ولما كان المجموع الكلي للقيمة المشهود بها يساوي بالدقة المجموع الكلي للقيمة الموزعة فإن هذه الأخيرة لا بد **أن تتوافق بالضرورة مع القيمة المتاحة، وسيتم إشباع كل المطالب وتتحقق السيولة الدقيقة**» (ص 166ـ167).

وإذا كان من سوء حظ رودبيرتس حتى الآن أن يصل دائماً متأخراً للغاية باكتشافاته الجديدة فإنه يتمتع هذه المرة على الأقل بنوع من الأصالة هو: أن أحداً من منافسيه لم يجرؤ على أن يعبّر عن سخافة ايتوبيا بونات العمل بهذا الشكل الطفولي الساذج، بل أستطيع أن أقول الشكل البوميراني ـ فما دام كل بون قد سلم مقابله موضوع قيمة

مماثل، وما دام كل موضوع للقيمة لا يسلم إلا مقابل بون مماثل، فإن المجموع الكلي للبونات لا بدَّ أن يغطيه دائماً المجموع الكلي لموضوعات القيمة وتحل المسألة الحسابية دون أية بواقي، وهو حساب صحيح بمقياس ثابتة العمل ولا يمكن لأي مشرف حسابات في مكتب العائدات العامة[1] ـ مهما كانت درجة الشيب في رأسه خلال الخدمة ـ أن يثبت وجود أدنى خطأ في الحساب. فماذا تريد أكثر من ذلك.

إن كل رأسمالي في المجتمع الرأسمالي الحالي ينتج لحسابه ما يريد، وبالطريقة والكمية التي يريد. غير أن الطلب الاجتماعي يظل كماً مجهولاً له، فهو يجهل نوع الأشياء المطلوبة كما يجهل كميتها، فما لا يمكن عرضه اليوم بالسرعة الكافية قد يعرض غداً بكميات تتجاوز الطلب كثيراً. ورغم هذا يتمّ إشباع الطلب في النهاية بدرجة أو بأخرى، وبشكل عام يتجه الإنتاج في النهاية إلى الأشياء المطلوبة. فكيف يتم هذا التوفيق للتناقض؟ بواسطة المنافسة. وكيف تحقق المنافسة هذا الحل؟ ببساطة بأن تهبط بتلك السلع التي تعد ـ من حيث نوعها أو كميتها ـ غير قابلة للاستخدام بالنسبة للطلب الحالي للمجتمع إلى أدنى من قيمة العمل، وبأن تجعل المنتجين يشعرون ـ بهذه الطريقة الملتوية ـ أنهم

---

(1) لقب خيالي استخدمه إنجلس من قبيل السخرية ـ المترجم.

أنتجوا أشياء غير قابلة للاستخدام تماماً، أو أنتجوا كميات غير قابلة للاستخدام. ويترتب على ذلك أمران:

أولاً إن الانحرافات المستمرة لأثمان السلع عن قيمتها هو الظرف المناسب والضروري الذي يمكن في ظله، وعن طريقه وحده أن توجد قيمة السلع. فلا يمكن لقانون القيمة أن يتحقق في الإنتاج السلعي، ولتحديد قيمة السلعة بالعمل اللازم اجتماعياً أن يصبح واقعاً، إلا من خلال ذبذبات المنافسة، وبالتالي ذبذبات أثمان السلع. وهكذا فإن اتخاذ الشكل الذي تتجلى فيه القيمة ـ أي الثمن ـ لمظهر يختلف عن القيمة التي تتجلى فيه، مصير تشاطر فيه القيمة أغلب العلاقات الاجتماعية. وكثيراً ما لا يشبه المَلك المَلكية التي يمثلها. وإذا أردنا ـ في مجتمع من المنتجين الذين يتبادلون سلعهم ـ أن تحدد القيمة بوقت العمل في الوقت نفسه الذي نمنع فيه المنافسة من إقرار هذا التحديد للقيمة خلال الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها أن تقرها ـ وهي التأثير على الأثمان ـ فإننا إنما نؤكد أننا ـ على الأقل في هذا المجال ـ قد تبنينا ذلك الازدراء الطوباوي المألوف للقوانين الاقتصادية.

وثانياً إن المنافسة ـ بتحقيقها لقانون القيمة في الإنتاج السلعي في مجتمع من المنتجين الذين يتبادلون سلعهم ـ ترسى بهذه الطريقة بالتحديد، وبشروط معيّنة النظام الوحيد والتنظيم الوحيد الممكن للإنتاج الاجتماعي. فعن طريق هبوط أثمان المنتجات أو ارتفاعها، عن هذا الطريق وحده

يمكن لمنتجي السلع المعزولين أن يدركوا ـ على حسابهم ـ أي أشياء يحتاجها المجتمع وبأي كميات. لكن هذا المنظم الوحيد بالتحديد هو الذي ستلغيه الايتوبيا التي يشارك فيها رودبيرتس. وإذا نحن سألنا أي ضمان لدينا بأننا لن ننتج إلا الكمية اللازمة من كل ناتج، وأننا لن نجد عجزاً في القمح أو اللحم في حين يفيض سكر البنجر، ونغص بشراب البطاطس، وأننا لن نفتقر إلى السراويل لستر عرينا في حين تتدفق أزرار السراويل بالآلاف ـ فإن رودبيرتس يرينا ظافراً حسابه الشهير حيث سلمت شهادة صحيحة لكل رطل زائد من السكر، ولكل برميل غير مباع من الشراب، ولكل أزرار سروال غير مستخدم، وهو حساب «دقيق» يؤدي إلى «إشباع كل المطالب، ويحقق السيولة الدقيقة». وعلى كل من لا يصدق ذلك أن يتوجه إلى السيد أكس... مشرف حسابات مكتب العائدات العامة في بوميرانيا، الذي راجع الحساب، ووجده صحيحاً، وهو محاسب جدير بالثقة لم يكتشف لديه أبداً أي خطأ في حسابه الجاري.

ولنتأمل الآن قليلاً السذاجة التي سيلغي بها رودبيرتس الأزمات الصناعية والتجارية عن طريق ايتوبياه. فما أن يتخذ إنتاج السلع أبعاد السوق العالمي حتى يتحقق التوازن بين المنتجين الأفراد المعزولين ـ الذين ينتجون وفقاً لحسابهم الخاص ـ وبين السوق التي ينتجون لها، والتي هي مجهولة لهم إلى حد ما من حيث نوع الطلب وكميته عن طريق أزمة

تجارية[1]. فلو أننا حظرنا الآن على المنافسة أن تعرِّف المنتجين المعزولين بوضع السوق عن طريق ارتفاع الأثمان وانخفاضها فإننا نعمي عيونهم تماماً. فتوجيه الإنتاج السلعي بطريقة لا يعود معها المنتجون يعرفون شيئاً عن حالة السوق التي ينتجون لها ـ هو في الواقع علاج لمرض الأزمة يمكن أن يثير حسد الدكتور ايزنبارت من رودبيرتس.

وهكذا يدرك المرء الآن لماذا يحدد رودبيرتس قيمة السلع ببساطة بالعمل، ويعترف على الأكثر بدرجات مختلفة من كثافة العمل. فلو أنه تساءل لماذا وكيف يخلق العمل القيمة، وبالتالي يحددها ويقيسها، لوصل إلى العمل اللازم اجتماعياً، اللازم للناتج الواحد، سواء بالنسبة للمنتجات الأخرى من النوع نفسه، أو بالنسبة لمجموع الكمية المطلوبة اجتماعياً، ولوصل إلى مسألة: كيف يتكيف إنتاج المنتجين المعزولين مع الطلب الاجتماعي الكلي، ولغدت كل ايتوبياه

---

(1) كان هذا هو الوضع على الأقل حتى فترة قريبة. ومنذ أن فقدت إنجلترا ـ على نحو متزايد ـ احتكارها للسوق العالمية نتيجة مشاركة فرنسا وألمانيا، وأميركا في المقام الأول، في التجارة الدولية فإن شكلاً جديداً للموازنة يبدو أنه قد أخذ يستقر. ففترة الازدهار العام التي تسبق الأزمة لم تعد تظهر دائماً، وإذا هي اختفت تماماً فسيصبح الركود المزمن ـ مع ذبذبات خفيفة ـ هو الوضع الطبيعي للصناعة الحديثة [ملحوظة لإنجلس].

مستحيلة. والواقع أنه فضّل التجريد هذه المرة: لقد جرّد المشكلة التي كان عليه أن يحلها.

وها نحن أخيراً نصل إلى النقطة التي يقدم لنا رودبيرتس فيها شيئاً جديداً حقاً، شيئاً يميّزه عن كل زملائه الكثيرين أنصار تنظيم التبادل ببونات العمل، فكلهم يدعون إلى هذا الأسلوب للتبادل بهدف إلغاء استغلال رأس المال للعمل المأجور. فكل منتج ينبغي أن يحصل على كل قيمة عمل ناتجة، وفي هذا يتفقون جميعاً، من جراي حتى برودون. أما رودبيرتس فيقول كلا، سيظل العمل المأجور واستغلاله.

فبادئ ذي بدء لا يمكن للعامل في أية حالة متصورة للمجتمع أن يحصل لاستهلاكه على القيمة الكاملة لناتجه، فالرصيد الناتج لا بد أن يغطي عدداً من الوظائف غير المنتجة اقتصادياً والضرورية مع ذلك، وبالتالي لا بد من إعالة من يقومون بهذه الوظائف. وهذا ليس صحيحاً إلا طالما بقي تقسيم العمل الحالي؛ ففي مجتمع يكون فيه العمل الإنتاجي العام إلزامياً ـ وهو أيضاً مجتمع «متصوّر» ـ تنتفي هذه الملاحظة. غير أن ضرورة وجود رصيد للاحتياطي الاجتماعي وللتراكم ستبقى، وبالتالي ففي حين أن العمال ـ أي الجميع ـ سيظلون حائزين ومتمتعين بنتاجهم الكلي فإن كل عامل على حدة لن يتمتع بالناتج الكامل لعمله. كما أن إعالة الوظائف غير المنتجة اقتصادياً على حساب ناتج العمل ليست أمراً أغفله كل طوباويي بونات العمل الآخرين، لكنهم

يتركون العمال يقومون بأنفسهم بالاستقطاعات لهذا الغرض، متبعين في ذلك الطريقة الديمقراطية المعتادة، أما رودبيرتس ـ الذي فصّل كل إصلاحه الاجتماعي في عام 1842 وفق نموذج الدولة البروسية عندئذ ـ فيحيل المسألة كلها إلى تقدير البيروقراطية التي تحدد ـ من عليائها ـ نصيب العامل في ناتج عمله، وتتفضل عليه به.

كذلك فإنّ ريع الأرض والربح سيبقيان، فالواقع أن ملاك الأرض والرأسماليين الصناعيين يؤدون بدورهم بعض الوظائف المفيدة اجتماعياً بل حتى الضرورية، وإن كانت وظائف غير منتجة اقتصادياً، ويحصلون، مقابل ذلك، على مبلغ من المال في شكل ريع أرض وربح ـ وهذا التصوّر ليس جديداً بأي حال حتى في عام 1842. والحق أنهم يحصلون، في الوقت الحالي، على قدر كبير للغاية مقابل القليل الذي يؤدونه، ويؤدونه بشكل سيئ، ولكن رودبيرتس في حاجة إلى طبقة ذات امتياز، على الأقل طيلة الخمسمائة عام القادمة. ومن هنا فإن معدل فائض القيمة ـ لكي استخدم التعبير الصحيح ـ لا بد أن يبقى، على ألا يسمح له بأن يزيد. ويقبل رودبيرتس كمعدل حالي لفائض القيمة نسبة 200%، ويعني هذا أن العامل لن يحصل مقابل اثنتي عشرة ساعة من العمل اليومي على شهادة باثنتي عشرة ساعة وإنما بأربع ساعات فحسب، وتقسم القيمة الناتجة في الساعات

الثمان المتبقية بين مالك الأرض والرأسمالي. وإذن فإن بونات عمل رودبيرتس تكذب كذباً صارخاً، غير أن المرء لا بد أن يكون مالكاً إقطاعياً من بوميرانيا حتى يتصور أنه ستوجد طبقة عاملة تقبل العمل اثنتي عشرة ساعة لكي تحصل على بون عمل بأربع ساعات. ولو أن شعوذة الإنتاج الرأسمالي قد ترجمت إلى هذه اللغة الساذجة التي يبدو فيها سرقة صريحة لأصبح هذا الإنتاج مستحيلاً، فسيكون كل بون يعطى للعامل تحريضاً مباشراً على التمرد تنطبق عليه المادة 110 من القانون الجنائي للأمبراطورية الألمانية. ولا يمكن إلا لمن لم ير أي بروليتاري ـ فيما عدا الشغيل باليومية الذي لا يزال في الواقع قنًّا يخدم لدى إقطاعي في بوميرانيا حيث تسود العصا والسوط، وحيث تنتمي كل جميلات القرية إلى حريم السيد ـ أن يتصور أنه يستطيع أن يعرض مثل هذه الإهانة على العامل. لكن محافظينا هم بالتحديد أعظم ثوريينا.

غير أنه إذا كان عمالنا طيعين إلى حد أن يتقبلوا التسليم بأنهم لم يعملوا في الواقع إلا أربع ساعات بعد أن قضوا اثنتي عشرة ساعة من العمل المجهد فسيكفل لهم ـ كمكافأة ـ ألا يهبط نصيبهم أبداً إلى أدنى من الثلث. ولا يعدو هذا، في الواقع، أن يكون لحن المستقبل معزوفاً على بوق طفل، وهو لا يستحق أن نضيع جهداً آخر في مناقشته. بالتالي فكل

ما قدّمه رودبيرتس من جديد في ايتوبيا بونات العمل هو طفولي وهو أدنى كثيراً من أعمال منافسيه الكثيرين الذين جاؤوا قبله وبعده على السواء.

وفي الوقت الذي ظهر فيه كتاب رودبيرتس Zur Erkenntniss، الخ، فقد كان بالتأكيد كتاباً هاماً، بحيث كانت متابعة نظرية ريكاردو في هذا الاتجاه بداية مبشّرة. ورغم أن هذا لم يكن جديداً إلا بالنسبة له، وبالنسبة لألمانيا، فقد كان عمله عموماً يقف على قدم المساواة مع أعمال أفضل أسلافه الإنجليز. لكن هذا لم يكن سوى بداية لم يكن من الممكن تحقيق كسب نظري حقيقي منها إلا بمزيد من العمل الأساسي الانتقادي. غير أن هذا التطوّر توقف عند هذه النقطة، لأنه منذ البداية يوجه تطوير نظرية ريكاردو في الاتجاه الآخر، في اتجاه الأيتوبيا. ومن هنا أضاع الشرط الأول لكل نقد وهو ـ الاستقلال. لقد عمل رودبيرتس بهدف محدد سلفاً، وأصبح اقتصادياً متحيّزاً، وما إن سقط في أحابيل ايتوبياه حتى حرم نفسه من كل إمكانية للتقدم العلمي. وظل منذ عام 1842 حتى وفاته يدور في الدائرة عينها، ويكرر الأفكار نفسها التي عبّر عنها أو أشار إليها من قبل في مؤلفاته السابقة، شاعراً بأنه لم يلق ما يستحقه من تقدير، مكتشفاً أنه يتعرض للسرقة، في حين لم يكن لديه ما يسرق منه، ورافضاً في النهاية ـ وإن لم يخل

ذلك من عمد ـ أن يعترف بأنه في جوهر الأمر إنما أعاد اكتشاف ما كان قد اكتُشف من قبله منذ أمد طويل.

وهكذا فإنه ليس من الضروري أن نشير إلى أن المصطلحات المستخدمة في هذا الكتاب لا تتفق تماماً مع مصطلحات «رأس المال»، فلا يزال هذا الكتاب يتحدث عن العمل كسلعة، وعن شراء العمل وبيعه، بدلاً من قوة العمل.

واستكمالاً للكتاب فقد أضفنا إلى هذه الطبعة: 1) فقرة من كتاب ماركس «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي» ـ برلين 1859 تتعرض لأول ايتوبيا لبونات العمل عند جون جراي. 2) خطاب ماركس عن التجارة الحرة الذي ألقاه بالفرنسية في بروكسل (1847)، والذي ينتمي إلى فترة تطوره عينها التي ينتمي لها كتاب «بؤس الفلسفة».

فريدريك إنجلس

لندن ـ 25 أكتوبر 1884

مقدمة الطبعة الألمانية الثانية

ليس لدي ما أضيفه بالنسبة لهذه الطبعة الألمانية الثانية إلا أن اسم هوبكنز (ص 46)[1] والذي ورد خطأ في النص الفرنسي قد استبدل له الاسم الصحيح هودجسكين، وأن تاريخ مؤلف ويليم طومبسون (في الصفحة عينها) قد صحح إلى عام 1824. ونأمل أن يهدئ ذلك الضمير الببليوجرافي للبروفيسور أنطون مينجر.

فريدريك إنجلس

لندن ـ 29 مارس 1892

---

(1) صفحة 111 من هذه الطبعة (ملاحظة من التحرير).

كان من سوء حظ برودون أن يواجه سوء فهم بالغ في أوروبا. فهم في فرنسا يغفرون له أن يكون اقتصادياً سيئاً، إذ عرف بأنه فيلسوف ألماني جيد، وفي ألمانيا يغفرون له أن يكون فيلسوفاً سيئاً، فقد عرف بأنه واحد من أقدر الاقتصاديين الفرنسيين.. وقد أردت ـ كألماني واقتصادي في آن ـ أن أحتج على هذا الخطأ المزدوج.

---

(1) لوضع نصنا، لقدر تقيّدنا بالطبعة المسماة الأعمال الكاملة لماركس وإنجلس (Marx-Engels Gesammtausgalae) الطبعة الأولى، المجلّد الخامس، برلين 1932 وهي تستنسخ الطبعة الأصلية، باريس، بروكسل 1847. إلّا أننا أخذنا في الاعتبار بعض التصحيحات والملاحظات التي أدخلها إنجلس للطبعة الألمانية لعام 1885، والتي نجدها في الطبعة الفرنسية المعادة عام 1896.
كان ماركس قد كتب «بؤس الفلسفة» بالفرنسية مباشرة: كان عالماً علماً واسعاً ودقيقاً، غير أن النص يشكو هنا وهناك من بعض الأخطاء. فمن غير أن نغرق في التعالم مع احترام صياغة المؤلف ارتأينا من المناسب أن نعدّل في الحواشي وفي بعض الأماكن صياغة أقرب ما تكون إلى ما هو مستخدم.

وسيقرر القارئ أنه كان علينا مراراً في هذه المهمة البغيضة أن نترك نقدنا لبرودون لكي ننتقد الفلسفة الألمانية، ونقدم في الوقت ذاته بعض اللمحات عن الاقتصاد السياسي.

كارل ماركس

بروكسل في 15 يونيو 1847

ليس كتاب برودون مجرد بحث في الاقتصاد السياسي، ليس كتاباً عادياً، إنه كتاب مقدس، «أسرار خفية»، «أسرار منتزعة من صدر الرب»، «وحي»، وهو لا يفتقر إلى شيء. ولكن لما كان الأنبياء يناقشون في أيامنا هذه بدقة أكثر من الكتّاب الدنيويين فلا بد أن يتقبل القارئ المضي معنا عبر معارف «سفر التكوين» القاحلة المعتمة، كيف نرتقي بعد ذلك مع برودون إلى مملكة الاشتراكية العليا الأثيرية الخصبة (انظر برودون «فلسفة البؤس» ـ المقدمة ص (III)ـ السطر 20).

الفصل الأول

اكتشاف علمي

1 ـ التعارض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية

«تسمى قدرة كل المنتجات ـ سواء كانت طبيعية أم صناعية ـ على أن تكفل معيشة الإنسان القيمة الاستعمالية، وقدرتها على أن تتبادل فيما بينها القيمة التبادلية... فكيف تصبح القيمة الاستعمالية قيمة تبادلية؟... لم يلحظ الاقتصاديون باهتمام كاف مولد فكرة القيمة (التبادلية): ومن ثم فإن من الضروري لنا أن نتوقف عنده. لما كان عدد كبير للغاية من الأشياء التي أحتاجها لا يوجد في الطبيعة إلا بكميات ضئيلة، أو لا يوجد على الإطلاق، فإنني أضطر إلى المعاونة في إنتاج ما أفتقر إليه، ولما لم أكن أستطيع أن أضع يدي في عدد كبير من الأشياء فسأقترح على غيري من الناس، مساعديَّ في مختلف الوظائف، أن يتنازلوا لي عن جزء من منتجاتهم مقابل منتجاتي»[1].

---

(1) PROUDHON: *Système des contradictions, ou philosophie de la misère*, t.I., chap. II.

يأخذ برودون على عاتقه أن يفسّر لنا في المقام الأول الطبيعة المزدوجة للقيمة، «**التمايز في القيمة**»، الحركة التي تجعل من القيمة الاستعمالية قيمة تبادلية. ومن الضروري لنا أن نتوقف مع برودون عند عملية التحول هذه. وهكذا تجري هذه العملية عند كاتبنا.

إن عدداً كبيراً من المنتجات لا يوجد في الطبيعة، إنه من منتجات الصناعة. ولما كانت احتياجات الإنسان تتجاوز إنتاج الطبيعة التلقائي فإنه يضطر إلى اللجوء إلى الإنتاج الصناعي. فما هي هذه الصناعة في نظر برودون؟ ما منشأها؟ إن فرداً وحيداً يشعر بالحاجة إلى عدد كبير للغاية من الأشياء «لا يستطيع أن يضع يده في عدد كبير من الأشياء». ومثل هذا العدد الكبير من الاحتياجات التي ينبغي إشباعها يفترض مسبقاً عدداً كبيراً من الأشياء التي ينبغي إنتاجها ـ وليس ثمة منتجات دون إنتاج، ـ فمثل هذا العدد الكبير من الأشياء التي ينبغي إنتاجها يفترض مسبقاً على الفور اشتراك أيدي أكثر من إنسان في إنتاجها. وفي اللحظة التي تفترض فيها أكثر من يد تشترك في الإنتاج فإنك تكون قد أفترضت بالفعل إنتاجاً بأسره، قائماً على تقسيم العمل. وهكذا فالحاجة ـ كما يفترضها برودون ـ تفترض بذاتها كل تقسيم العمل. وحين تفترض تقسيم العمل تحصل على التبادل، وبالتالي القيمة التبادلية. ولقد كان في وسع المرء أن يفترض القيمة التبادلية أصلاً منذ البداية الأولى.

لكن برودون فضل أن يصل عن طريق ملتو، فدعونا نتبعه في كل إلتفافاته التي دائماً ما تقوده إلى النقطة التي بدأ منها.

فلكي أخرج من الظرف الذي ينتج فيه كل امرئ بشكل منفصل، وأصل إلى التبادل «فإنني أتوجه إلى مساعديّ في مختلف الوظائف».. هكذا يقول برودون. وإذن فلديّ مساعدون، لكل منهم وظيفة مختلفة، ورغم هذا فإني أنا والآخرين ـ ووفقاً لافتراض برودون ذاته ـ لم نخرج عن الوضع المنفرد الذي لا يكاد يكون اجتماعياً لأمثال روبنسون كروزو. إن المساعدين ومختلف الوظائف، وتقسيم العمل وما يستتبعه من تبادل، كلها موجودة بالفعل.

ولنوجز ما قلناه: إن لدي احتياجات تقوم على تقسيم العمل وعلى التبادل، وحين يفترض برودون مسبقاً هذه الاحتياجات فإنه يكون قد افترض التبادل، والقيمة التبادلية، أي ذات الشيء الذي اعتزم أن «يلحظ مولده باهتمام أكبر من سائر الاقتصاديين».

ولقد كان في وسع برودون أن يقلب ترتيب الأمور دون أن يؤثر بأي حال على دقة استخلاصاته. فلكي نفسِّر القيمة التبادلية لا بد أن يكون لدينا تبادل، ولكي نفسِّر التبادل لا بد أن يكون لدينا تقسيم العمل، ولكي نفسِّر تقسيم العمل لا بد أن تكون لدينا احتياجات تجعل تقسيم العمل ضرورياً. ولكي نفسِّر هذه الاحتياجات لا بدَّ أن «نفترضها»، الأمر الذي لا

يعني إنكارها على عكس المسلّمة في مقدمة برودون «إن افتراض اللّه يعني إنكاره»[1].

فكيف يستطيع برودون ـ الذي يفترض تقسيم العمل كمقدار معلوم ـ أن يفسّر القيمة التبادلية التي لا تزال بالنسبة له مقداراً مجهولاً؟

يبدأ «إنسان»، «فيقترح على غيره من الناس، على مساعديه في مختلف الوظائف» أن يجروا تبادلاً، وأن يميّزوا بين القيمة العادية والقيمة التبادلية. وإذ يقبل المساعدون هذا التمييز المقترح فإنهم لا يتركون لبرودون من «شاغل» الا تسجيل الواقعة، ألا أن «يلحظ» في بحثه عن الاقتصاد السياسي «مولد فكرة القيمة». غير أنه ما زال عليه أن يفسّر لنا «مولد» هذا الاقتراح، وأن يخبرنا في النهاية كيف خطرت فجأة لهذا الفرد المفرد، هذا الروبنسون كروزو، فكرة أن يتقدم إلى «مساعديه» باقتراح من هذا النوع، وكيف تقبله مساعدوه دون أدنى اعتراض.

غير أن برودون لا يدخل في هذه التفصيلات المتعلقة بالأنساب، وإنما هو يضع فحسب نوعاً من الخاتم التاريخي على واقعة التبادل، بعرضها في شكل حركة، يقوم بها طرف ثالث، من أجل أن يتم التبادل.

---

(1) برودون، م س، المقدمة، ص 1.

وتلك عينة من «المنهج التاريخي والوصفي» عند برودون، الذي يبدي استعلاءً سامياً على «المناهج التاريخية والوصفية» لدى أمثال آدم سميث وريكاردو.

إن للتبادل تاريخه الخاص، ولقد مرّ بمراحل مختلفة.

فلقد كان هناك وقت ـ كما في العصور الوسطى ـ لم يكن يُتبادل فيه سوى ما هو زائد، سوى ما يفيض من الإنتاج عن الاستهلاك.

ثم جاء وقت لم ينتقل فيه إلى التجارة ما هو زائد فحسب بل كل المنتجات، كل الوجود الصناعي، وأصبح الإنتاج بأسره معتمِداً على التبادل. فكيف نستطيع أن نفسِّر هذه المرحلة الثانية للتبادل ـ القيمة السوقية مرفوعة إلى قوتها الثانية؟

يمكن لبرودون أن يجد إجابة جاهزة: افترض أن إنساناً قد «اقترح على غيره من الناس، على مساعديه في مختلف الوظائف» رفع القيمة السوقية إلى قوتها الثانية.

وأخيراً جاء وقت أصبح فيه كل ما كان يعتبره الناس أمراً لا يُباع ولا يُشترى موضوعاً للتبادل، للتجارة، وأصبح من الممكن نقل ملكيته. هذا هو الوقت الذي انتقلت فيه كل الأشياء التي كانت حتى ذلك الحين تنقل ولا يجري تبادلها، تعطى ولا تُباع، تُكتسب ولا تُشرى ـ الفضيلة والحب والقصيدة والمعرفة والضمير، إلخ ـ وباختصار انتقل كل شيء إلى التجارة، إنه زمن الفساد العام والرشوة الكلية، أو إذا

تحدثنا بعبارات الاقتصاد السياسي، الزمن الذي يجلب فيه كل شيء أدبي أو جسدي ـ بعد أن أصبح قيمة سوقية ـ إلى السوق ليقدر بقيمته الصحيحة.

فكيف نستطيع من جديد أن نفسّر هذه المرحلة الجديدة والأخيرة للتبادل ـ القيمة السوقية مرفوعة إلى قوتها الثالثة؟

يمكن لبرودون أن يجد إجابة جاهزة: افترض أن شخصاً قد «اقترح على غيره من الأشخاص، على مساعديه في مختلف الوظائف»، أن يجعلوا من الفضيلة والحب، إلخ، قيمة سوقية، أن يرفعوا القيمة التبادلية إلى قوتها الثالثة والأخيرة.

ونحن نرى أن «المنهج التاريخي والوصفي» لبرودون صالح لكل شيء، إنه يجيب على كل شيء، ويفسّر كل شيء. فإذا كانت المسألة بوجه خاص هي أن نفسّر تاريخياً «مولد فكرة اقتصادية» فإنه يفترض أن إنساناً يقترح على غيره من الناس، على مساعديه في مختلف الوظائف، أن يقوموا بفعل الميلاد هذا، وهكذا تنتهي المسألة.

وسنتقبل منذ الآن «مولد» القيمة التبادلية كحقيقة واقعة، ولا يبقى أمامنا الآن إلا أن نعرض العلاقة بين القيمة التبادلية والقمية الاستعمالية. فلنسمع ما يقوله برودون:

«لقد أبرز الاقتصاديون جيداً الطابع المزدوج للقيمة، لكن ما لم يبرزوه بالوضوح نفسه هو **طبيعتها المتناقضة**، وتلك هي النقطة التي يبدأ منها نقدنا... وإنه لأمر يسير أن نلفت الأنظار إلى هذا التباين المذهل بين القيمة

الاستعمالية والقيمة التبادلية، الذي اعتاد الاقتصاديون ألا يروا فيه إلا شيئاً بالغ البساطة: ويجب أن نوضح أن هذه البساطة المزعومة تخفي سراً عميقاً من واجبنا أن ننفذ إليه... وبعبارات فنية فإن القيمة الاستعمالية والقمية التبادلية تتناسبان تناسباً عكسياً».

وإذا كنا قد فهمنا فكرة برودون جيداً فإن النقاط الأربع التالية هي التي حاول إقرارها:

1 ـ إن القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية تشكلان «تبايناً مذهلاً»، إنهما متعارضتان.

2 ـ إن القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية تتناسبان تناسباً عكسياً، تتناقضان فيما بينهما.

3 ـ إن الاقتصاديين لم يروا ولم يعرفوا لا التعارض ولا التناقض.

4 ـ إن نقد برودون يبدأ من النهاية.

ونحن أيضاً سنبدأ من النهاية، ولكي نبرئ ساحة الاقتصاديين من اتهامات برودون سنترك الحديث لاثنين من الاقتصاديين المعروفين.

سيسموندي:

«إن ما انتهت إليه التجارة بكل شيء هو التعارض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية»[1].

---

(1) SISMONDI: *Etudes*, Tome II, page 162, édition de Bruxelles.

لوديردال :

«وبشكل عام فإن الثروة القومية [القيمة الاستعمالية] تنقص بقدر ما تزيد ثروات الأفراد بزيادة القيمة السوقية، وبقدر ما تتناقص هذه الثروات بهبوط هذه القيمة فإن الثروة الأولى تزيد عموماً»[1].

وقد أقام سيسموندي على التعارض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية مذهبه الرئيسي، ووفقاً له يتناسب الهبوط في الدخل مع الزيادة في الإنتاج.

وأقام لوديردال مذهبه على التناسب العكسي بين نوعي القيمة، ولقد كان مذهبه شائعاً في عهد ريكاردو حتى لقد كان في وسع هذا الأخير أن يتحدث عنه كشيء معروف عموماً.

«فمن خلال الخلط بين فكرتي القيمة السوقية والثروات (القيمة الاستعمالية) زعم البعض أن من الممكن زيادة الثروات عن طريق تقليل كمية الأشياء الضرورية أو المفيدة أو المناسبة للحياة»[2].

وها نحن قد رأينا أن الاقتصاديين قبل برودون قد «لفتوا

---

(1) LAUDERDALE: *Recherches sue la nature et l'origine de la richesse publique;* traduit par Largentie de Lavaisse. Paris, 1808.

(2) RICARDO: *Principes d'économie politique,* traduits par Canstanio, annotés par J.-B. Say, Paris, 1835; t II, chapitre «Sur la valeur et les richesses».

الأنظار» إلى السر العميق للتعارض والتناقض. فلنر الآن كيف يفسر برودون هذا السر بعد الاقتصاديين.

إن القيمة التبادلية لناتج ما تهبط بقدر ازدياد العرض إذا ما بقي الطلب على ما هو عليه، وبعبارة أخرى: كلما زادت وفرة ناتج ما بالنسبة للطلب هبطت قيمته التبادلية أو ثمنه. والعكس بالعكس: كلما قلّ العرض بالنسبة للطلب ارتفعت القيمة التبادلية أو ثمن الناتج المعروض، وبعبارة أخرى كلما زادت ندرة المنتجات المعروضة بالنسبة للطلب ارتفعت أثمانها. فالقيمة التبادلية لناتج ما تتوقف على وفرته أو ندرته، ولكن دائماً بالنسبة للطلب. خذ ناتجاً هو أكثر من نادر، هو فريد في نوعه إن شئت: إن هذا الناتج الفريد سيكون أكثر من وافر، سيكون زائداً، إذا لم يكن عليه طلب. ومن الناحية الأخرى خذ ناتجاً يُنتج بالملايين، أنه سيكون نادراً إذا لم يكن يكفي الطلب، أي إذا كان هناك طلب زائد عليه.

تلك حقائق نكاد أن نسميها مسلّمات، إلا أننا كنا في حاجة إلى أن نرددها هنا كي نجعل أسرار برودون قابلة للفهم.

«بحيث إنه إذا تابعنا المبدأ حتى نتائجه الأخيرة فإن علينا أن نصل إلى أكثر الاستخلاصات منطقية في العالم، وهو أن الأشياء التي لا غنى عن استخدامها والتي تتوفر بكمية غير محدودة لا بد أن يُحصل عليها دون مقابل، وتلك التي تبلغ نفقتها الصفر وندرتها بالغة لا بد أن تكون ذات ثمن لا يُقدّر. ويزيد الطين بلة أن الممارسة

لا تسمح بهذين الطرفين: فمن ناحية لا يمكن لأي ناتج إنساني أبداً أن يكون غير محدود في مقداره، ومن ناحية أخرى لا بد حتى لأندر الأشياء أن تكون لها درجة من المنفعة وإلا لما كانت لها أية قيمة. وهكذا فإن القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ترتبطان ارتباطاً لا انفصام له، رغم أنهما بحكم طبيعتهما تميلان على الدوام إلى أن تستبعد كل منهما الأخرى»[1].

ما الذي يزيد الطين بلة أمام برودون؟ إنه ببساطة قد نسي **الطلب**، نسي أن الشيء لا يمكن أن يكون نادراً أو وفيراً إلا بالنسبة للطلب، وما أن ينحّى الطلب جانباً حتى يُطابق بين القيمة التبادلية والندرة، وبين القيمة الاستعمالية والوفرة، فالواقع أنه حين يقول إن الأشياء «**التي تبلغ منفعتها الصفر وندرتها بالغة**» ذات «**ثمن لا يقدر**» فإنه ببساطة إنما يقول إن القيمة التبادلية ليست سوى الندرة. «فالندرة البالغة والمنفعة التي تبلغ الصفر» تعني الندرة الخالصة، «والثمن الذي لا يقدر» يعني أقصى قيمة تبادلية، أنه القيمة التبادلية الخالصة. وهو يعادل بين هذين التعبيرين. ومن هنا فإن القيمة التبادلية والندرة تعبيران مترادفان. وحين يصل برودون إلى هذه «النتائج القصوى» المزعومة فإنه في الواقع لم يدفع إلى الحد الأقصى بالأشياء وإنما بالعبارات التي تعبّر عنها، وهو إذ يفعل ذلك يكشف عن مقدرة بلاغية أكثر مما يكشف

(1) برودون، م س، المجلد الأول، ص 39.

عن مقدرة منطقية، إنه إنما يعيد اكتشاف افتراضاته الأولى بكل عريها في حين يعتقد أنه قد توصل إلى نتائج جديدة. وبفضل الإجراء عينه فإنه ينجح في المطابقة بين القيمة الاستعمالية والوفرة الخالصة.

وبعد أن عادل برودون بين القيمة التبادلية والندرة، وبين القيمة الاستعمالية والوفرة، فإنه يشعر بالدهشة البالغة حين لا يجد القيمة الاستعمالية في الندرة والقيمة التبادلية، ولا القيمة التبادلية في الوفرة والقيمة الاستعمالية، وإذ يرى أن الممارسة لا تسمح بهذين الطرفين فإنه لا يستطيع إلا أن يؤمن بالأسرار. إن لديه ثمناً لا يقدر لأنه لا يوجد مشترون، وهو لن يجد مشترين أبداً طالما يستبعد الطلب.

ومن الناحية الأخرى فإن وفرة برودون تبدو شيئاً عفوياً. إنه ينسى تماماً أن هناك أناساً ينتجونها، وأن من مصلحتهم ألا يغيب الطلب عن أبصارهم. وإلا فكيف استطاع برودون أن يقول إن الأشياء المفيدة للغاية لا بد أن يكون ثمنها منخفضاً للغاية أو حتى لا تكلف شيئاً؟ بالعكس كان عليه أن يستخلص أن علينا أن نحد من الوفرة، من إنتاج الأشياء المفيدة للغاية، إذا أردنا رفع الثمن، رفع القمية التبادلية.

إن قدامى زارعي الكروم في فرنسا حين دعوا إلى سن قانون يحظر زرع كروم جديدة، والهولنديين حين أحرقوا التوابل الآسيوية، واقتلعوا أشجار القرنفل في جزر مولاكا، إنما كانوا يحاولون أن يقللوا الوفرة لكي يزيدوا القيمة

التبادلية. وطيلة فترة القرون الوسطى كان هذا المبدأ ذاته هو المبدأ المعمول به حينما كانت القوانين تحدد عدد عمال المياومة الذي يمكن لصاحب عمل واحد أن يستخدمه، وعدد المعدات التي يستطيع أن يستخدمها (انظر أندرسون «تاريخ التجارة»[1]).

وبعد أن يصور برودون الوفرة على أنها القيمة الاستعمالية، والندرة على أنها القيمة التبادلية ـ وليس أيسر من إثبات أن الوفرة والندرة تتناسبان تناسباً عكسياً ـ فإنه يطابق بين القيمة الاستعمالية والعرض، وبين القيمة التبادلية والطلب، ولكي يجعل نقيض الدعوى أكثر وضوحاً فإنه يُحلّ تعبيراً جديداً، ويضع عبارة «**القيمة التقديرية**» Valeur d'opinion محل عبارة **القيمة التبادلية**. لقد انتقل ميدان المعركة الآن، ولدينا من ناحية **المنفعة** (القيمة الاستعمالية، العرض) ومن ناحية أخرى **التقدير** (القيمة التبادلية، الطلب).

فمن الذين سيوفق بين هاتين القوتين المتناقضتين؟ ماذا نصنع لكي نوفق بينهما؟ أيمكن فقط أن نجد بينهما نقطة شبه واحدة؟

يصيح برودون:

«هناك بالتأكيد نقطة شبه ـ الإرادة الحرة، فالثمن

---

(1) ا. أندرسون «استخلاص تاريخي تقويمي لنشأة التجارة منذ الحسابات الأولى حتى الوقت الحالي». وقد ظهرت طبعته الأولى في 1764.

الناشئ عن هذه المعركة بين العرض والطلب، بين المنفعة والتقدير، لن يكون تعبيراً عن العدالة الأبدية».

ويمضي برودون ليطور هذا التناقض:

«فأنا بصفتي مشترياً حراً حكم لاحتياجاتي، حكم لمقدار مناسبة الشيء لي، حكم للثمن الذي أريد أن أدونه، ومن ناحية أخرى فأنت بصفتك منتجاً حراً سيداً لوسائل التنفيذ، وبالتالي لديك القدرة على التقليل من نفقاتك»[1].

ولمّا كان الطلب، أو القيمة التبادلية، مطابقاً للتقدير فإن على برودون أن يقول:

«من الثابت أن الإرادة الحرة للإنسان هي التي تولّد التعارض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فكيف يمكن حل هذا التعارض طالما بقيت الإرادة الحرة؟ وكيف يمكن أن نضحي بهذه الأخيرة دون أن نضحي بالإنسان»[2].

وهكذا فما من مخرج ممكن. ثمة صراع بين قوتين لا يمكن المقارنة بينهما، بين المنفعة والتقدير، بين المشتري الحر والمنتج الحر.

فلننظر إلى الأمور عن قرب أكبر.

إن العرض لا يمثّل المنفعة فحسب، والطلب لا يمثل التقدير فحسب. أفلا يعرض الطالب كذلك ناتجاً معيّناً، أو

(1) برودون، م س، المجلد الأول، ص 41.
(2) م ن، ص 41.

الرمز الذي يمثل كل المنتجات أي النقود؟ وألا يمثّل كعارض ـ وفقاً لما يقوله برودون ـ المنفعة أو القيمة الاستعمالية؟

ومن الناحية الأخرى أفلا يطلب العارض بدوره ناتجاً معيناً، أو الرمز الذي يمثل كل المنتجات أي النقود؟ وألا يصبح بذلك رمزاً للتقدير، للقيمة التقديرية أو القيمة التبادلية؟

إن الطلب هو في الوقت ذاته عرض، والعرض هو في الوقت ذاته طلب، وهكذا فإن تناقض برودون حين يكتفي بمطابقة العرض والطلب أحدهما مع المنفعة والآخر مع التقدير، لا يقوم إلا على تجريد عقيم.

وما يسميه برودون القيمة الاستعمالية يسميه اقتصاديون آخرون ـ وبالقدر عينه من الصواب ـ القيمة التقديرية. ونكتفي بأن نستشهد بستورش[1].

فالحاجات عند ستورش هي الأشياء التي نشعر بالحاجة إليها، والقِيم هي الأشياء التي ننسب لها قيمة. وليس لأغلب الأشياء قيمة إلا لأنها تشبع احتياجات يولِّدها التقدير. وتقدير حاجاتنا قد يتغيّر، ومن ثم فإن منفعة الأشياء ـ التي لا تعبر

---

(1) *Cours d'économie politique*, Paris, 1823, pp. 88 et 99.

العنوان الكامل للمرجع هو هـ. ستورش «دروس في الاقتصاد السياسي أو عرض للمبادئ التي تحدد ثروات الأمم» ـ أربعة مجلدات ـ باريس 1823 ـ ويقتبس ماركس عن المجلد الأول.

إلا عن علاقة هذه الأشياء بحاجاتنا ـ قد تتغير أيضاً. والحاجات الطبيعية ذاتها تتغير باستمرار، والحق، ماذا يمكن أن يكون أكثر تنوعاً من المواد التي تشكل الطعام الرئيسي لمختلف الشعوب.

إن الصراع لا يدور بين المنفعة والتقدير، وإنما هو يدور بين القيمة السوقية التي يطلبها العارض والقيمة السوقية التي يعرضها الطالب. والقيمة التبادلية للناتج هي في كل مرة محصِّلة هذين التقديرين المتعارضين.

وفي التحليل الأخير فإن العرض والطلب يضعان الإنتاج والاستهلاك أحدهما في مواجهة الآخر، وإنما الإنتاج والاستهلاك القائمان على المبادلات الفردية.

فالناتج المعروض ليس نافعاً في حد ذاته، فالمستهلك هو الذي يحدد منفعته، وحتى عند الاعتراف بصفته كشيء نافع فإنه لا يمثل المنفعة وحدها. ففي مجرى الإنتاج تمت مبادلته بكل تكاليف الإنتاج مثل المواد الأولية وأجور العمال، إلخ، وكلها قيم سوقية. ومن هنا فإن الناتج يمثل ـ في نظر المنتج ـ المجموع الكلي لقيم سوقية. وما يعرضه ليس مجرد شيء نافع، بل هو أيضاً ـ وفي المقام الأول ـ قيمة سوقية.

أما الطلب فلن يكون فعالاً إلا بشرط أن تكون تحت تصرفه وسائل للتبادل، وهذه الوسائل هي ذاتها منتجات، قيم سوقية.

ففي العرض والطلب إذن نجد من ناحية ناتجاً تكلف قيماً سوقية مع الحاجة إلى البيع، ومن الناحية الأخرى وسائل تكلفت قيماً سوقية مع الرغبة في الشراء.

ويقابل برودون المشتري الحر بالمنتج الحر، وهو يضفي على هذا وذاك صفات ميتافيزيقية خالصة. وهذا هو الذي يدفعه إلى أن يقول:

«من الثابت أن الإرادة الحرة للإنسان هي التي تولّد التعارض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية».

إن المنتج ـ في اللحظة التي ينتج فيها في مجتمع يقوم على أساس تقسيم العمل والتبادل ـ (وهذا هو افتراض برودون) مجبر على أن يبيع. وبرودون يجعل المنتج سيداً لوسائل الإنتاج، لكنه سيوافق معنا على أن وسائل إنتاجه لا تعتمد على إرادته الحرة، وفضلاً عن ذلك فإن كثيراً من وسائل الإنتاج هذه، في أغلبها، هي منتجات يُحصل عليها من الخارج، وهو في الإنتاج الحديث ليس حراً حتى أن ينتج الكمية التي يريدها. فالدرجة الفعلية لتطور القوى الإنتاجية تجبره على أن ينتج بهذا القدر أو ذاك.

وليس المستهلِك بأكثر حرية من المنتِج. فتقديره يتوقف على وسائله واحتياجاته، وكل منهما يتحدد بمركزه الاجتماعي، الذي يتوقف بدوره على التنظيم الاجتماعي بأسره. صحيح أن كلاً من العامل الذي يشتري البطاطس، والمحظية التي تشتري الدانتلة، يتبع تقديره، لكن الاختلاف

في تقديرهما يرجع إلى الاختلاف في المراكز التي يشغلانها في العالم، والتي هي ذاتها نتاج للتنظيم الاجتماعي.

فهل نظام الحاجات بأسره يقوم على التقدير أم على كل تنظيم الإنتاج؟ تنشأ الحاجات غالباً بشكل مباشر عن الإنتاج، أو عن وضع قائم على الإنتاج. والتجارة العالمية تدور كلها تقريباً لا على حاجات الاستهلاك الفردي بل على حاجات الإنتاج. وهكذا ـ إذا اخترنا مثالاً آخر ـ أفلا تفترض الحاجة إلى المحامين قانوناً مدنياً معيناً ليس إلا تعبيراً عن تطور معين للملكية أي للإنتاج؟

ولا يكتفي برودون بأن يزيل العناصر سالفة الذكر من علاقة العرض والطلب بل هو يمضي بالتجريد إلى أبعد مدى له، حيث يصهر كل المنتجين في **منتج مفرد واحد**، وكل المستهلكين في مستهلك **مفرد واحد**، ويدير الصراع بين هذين الشخصين الوهميين. لكن الأمور تجري بطريقة أخرى في العالم الواقعي، فالمنافسة بين العارضين، والمنافسة بين الطالبين، تشكلان عنصراً ضرورياً من الصراع بين البائعين والمشترين، الذي تنشأ عنه القيمة السوقية.

وبعد أن يستبعد برودون تكاليف الإنتاج والمنافسة يستطيع في يسر أن يهبط بصيغة العرض والطلب إلى مستوى الحماقة.

إنه يقول:

«فالعرض والطلب ليسا سوى شكلين رسميين

يعملان على وضع القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية إحداهما في مواجهة الأخرى، ويقودان إلى التوفيق بينهما. إنهما القطبان الكهربيان اللذان لا بد عند توصيلهما أن ينتجا ظاهرة العلاقة التي ندعوها التبادل»[1].

ويستطيع المرء بالمثل أن يقول إن التبادل ليس سوى «شكل رسمي» يضع المستهلك في مواجهة موضوع الاستهلاك، يستطيع بالمثل أن يقول إن كل العلاقات الاقتصادية «أشكال رسمية» تقوم بدور الوسيط للاستهلاك المباشر. بالعرض والطلب علاقتان لإنتاج معين، شأنهما في ذلك تماماً شأن المبادلات الفردية.

فممّ إذن تتألف كل جدلية برودون؟ من إحلاله محل القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، محل العرض والطلب، أفكاراً مجردة متناقضة مثل الندرة والوفرة، والمنفعة والتقدير، والمنتج **الواحد** والمستهلك **الواحد**، وكل منهما فارس من فرسان **الإرادة الحرة**.

وإلام كان يريد أن يصل؟

إلى أن يدبِّر لنفسه الوسيلة التي يُدخل بها فيما بعد أحد العناصر التي نحّاها جانباً، وهو **تكاليف الإنتاج**، باعتباره التركيب بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وهكذا ففي

---

(1) برودون، م س، المجلد الأول ص 49ـ50.

نظره تشكل تكاليف الإنتاج القيمة التركيبية أو القيمة المشكّلة.

2 ـ القيمة المشكَّلة أو القيمة التركيبية

«القيمة (السوقية) هي حجر الزاوية في البناء الاقتصادي»، والقيمة «المشكَّلة» هي حجر الزاوية في مذهب التناقضات الاقتصادية.

فما هي إذن هذه «القيمة المشكَّلة» التي تشكل كل ما اكتشفه برودون في الاقتصاد السياسي؟

ما إن نعترف بالمنفعة حتى يكون العمل هو مصدر القيمة، ومقياس العمل هو الزمن. وتتحدد القيمة النسبية للمنتجات بالوقت اللازم لإنتاجها. والثمن هو التعبير النقدي عن القيمة النسبية لمنتج ما، وأخيراً فإن القيمة المشكّلة لناتج ما هي بكل بساطة القيمة التي يشكّلها وقت العمل المتجسّد فيها.

وتماماً كما اكتشف آدم سميث تقسيم العمل فإن برودون يزعم أنه اكتشف «القيمة المشكّلة». وهي ليست بالدقة «شيئاً لم يُسمع به»، غير أن علينا أن نعترف بأنه ليس ثمة شيء لم يُسمع به في أي اكتشاف للعلم الاقتصادي. غير أن برودون ـ الذي يُقدر أهمية ابتكاره كل التقدير ـ يسعى مع ذلك إلى التقليل من فضله.

«حتى يطمئن القارئ إلى إدعائه الأصالة، وكي يكسب النفوس التي يجعلها تهيّبها قليلة التحبيذ للأفكار الجديدة».

لكنه عند تقدير نصيب كل من أسلافه في فهم القيمة مجبر على أن يعترف جهراً بأن النصيب الأكبر، نصيب الأسد، كان نصيبه هو.

«لقد أدرك آدم سميث بشكل غامض الفكرة التركيبية للقيمة. . . . لكن فكرة القيمة هذه كانت عند آدم سميث حدسية تماماً. والمجتمع لا يغيّر عاداته استناداً إلى الإيمان بالحدس: فقراراته إنما تصدر استناداً إلى الوقائع. وكان لا بد أن تعبّر النقيضة عن نفسها بشكل ملموس وواضح بدرجة أكبر: وكان جان بتيست ساي هو الناطق الرئيسي باسمها».

هذا بإيجاز هو تاريخ اكتشاف القيمة التركيبية: عند آدم سميث حدس غامض، وعند ج.ب.ساي نقيضه، وعند برودون الحقيقة المشكِّلة والحقيقة «المشكَّلة». ودعونا لا نخطئ في هذا الأمر: فكل الاقتصاديين الآخرين منذ ساي حتى برودون إنما كانوا يتعثرون في أخدود النقيضة.

«ومن غير المصدق أن مثل هذا العدد الكبير من رجال الفكر قد أرغوا وأزبدوا طيلة الأربعين عاماً الأخيرة ضد هذه الفكرة البسيطة. ولكن كلا، إن القِيم تقارن دون أن يكون هناك أي وجه للمقارنة بينها، ودون أية وحدة للقياس، وهذا ـ وليس اعتناق نظرية المساواة الثورية ـ هو ما صمم اقتصاديو القرن التاسع عشر على

الدفاع عنه في مواجهة الجميع وضدهم. فماذا ستقول عن ذلك الأجيال المقبلة؟»[1].

إن الأجيال المقبلة ـ التي أثيرت هنا بشكل فجائي ـ ستبدأ بالتخبط حول التتابع الزمني. ولا بد أنها ستتساءل: أليس ريكاردو ومدرسته من اقتصاديي القرن التاسع عشر؟ إن مذهب ريكاردو الذي يضع كمبدأ أن

«القيمة النسبية للسلع لا تتمشى إلا مع كمية العمل اللازم لإنتاجها»،

يرجع إلى عام 1817. وريكاردو هو رأس مدرسة بأسرها سارت في إنجلترا منذ عودة المَلَكية[2]. ويلخص مذهب ريكاردو ـ بصرامة ودون رحمة ـ البورجوازية الإنجليزية بأسرها، وهي ذاتها نموذج البورجوازية الحديثة. «ماذا ستقول الأجيال المقبلة؟» إنها لن تقول إن برودون لم يعرف ريكاردو، لأنه يتحدث عنه، ويتحدث عنه باستفاضة، ويظل يعود إليه، ويختتم حديثه بوصف مذهبه بأنه «هراء». وإذا حدث أن تدخلت الأجيال المقبلة فلربما قالت أن برودون ـ لخشيته من إثارة الخوف من الإنجليز لدى قُرائه ـ قد فضّل أن يجعل من نفسه الناشر المسؤول لأفكار ريكاردو. وعلى

---

(1) برودون، م س، المجلد الأول، ص 68.

(2) تبدأ الفترة المشار إليها منذ انتهاء حروب نابليون وعودة أسرة البوربون إلى فرنسا في عام 1815 ـ المترجم.

أي حال فإنها ستجد أن من السذاجة البالغة أن يعرض برودون «كنظرية ثورية للمستقبل» ما عرضه ريكاردو باعتباره نظرية المجتمع الحالي، المجتمع البورجوازي، وأن يأخذ لحل النقيضة بين المنفعة والقيمة التبادلية ما عرضه ريكاردو ومدرسته قبله بفترة طويلة باعتباره الصيغة العلمية لجانب واحد من هذه النقيضة، **للقيمة التبادلية**. ولكن فلنترك الأجيال المقبلة وشأنها مرة وإلى الأبد، ولنواجه برودون بسلفه ريكاردو. وهذه بعض الفقرات عن هذا الكاتب تلخص مذهبه عن القيمة:

«فليست المنفعة هي مقياس القيمة التبادلية وأن تكن أساسية للغاية بالنسبة لها»[1].

«والأشياء حالما يعترف لها بمنفعة في ذاتها تستمد قيمتها التبادلية من مصدرين: من ندرتها ومن كمية العمل اللازمة للحصول عليها. وهناك أشياء تتحدد قيمتها بندرتها وحدها، فلا يمكن لأي عمل أن يزيد كميتها، ومن هنا فإن قيمتها لا يمكن الهبوط بها بزيادة وفرتها مثل التماثيل أو اللوحات النادرة إلخ... وقيمتها لا تعتمد إلا على قدرة من يرغبون في حيازتهم وأذواقهم ونزواتهم»[2].

«غير أن هذه السلع لا تشكل إلّا جزءاً صغيراً

---

(1) RICARDO: *Principes de l'économie politique,* etc. Traduits de l'anglais par J.S. Constancio, Paris, 1839, t.I, p.3.

(2) م ن، ص 4 و5.

للغاية من مجموع السلع التي يتم تبادلها يومياً. أما الجزء الأكبر من الأشياء التي يرغب الناس في تملكها فهو ثمرة الصناعة، ويمكن مضاعفته، لا في بلد واحد فحسب، بل في كثير من البلاد، دون حدود مرسومة تقريباً، كلما أردنا استخدام الصناعة اللازمة لخلقه»[1].

«وهكذا فحين نتحدث عن السلع، وعن قيمتها التبادلية، وعن المبادئ التي تحكم أثمانها النسبية فإننا لا نعني دائماً إلا مثل هذه السلع التي يمكن زيادة كميتها بجهد الصناعة البشرية، والتي تشجع المنافسة إنتاجها، ولا يعوقه أي عائق»[2].

ويستشهد ريكاردو بآدم سميث الذي يقول عنه أنه «حدد المصدر الأصلي للقيمة التبادلية بقدر كبير من الدقة» (آدم سميث «ثروة الأمم» ـ الكتاب الأول ـ الفصل الخامس)[3]. ويضيف:

«وكون هذا [أي وقت العمل] هو حقاً أساس القيمة التبادلية لكل الأشياء، باستثناء تلك التي لا يمكن للصناعة البشرية مضاعفتها كما تريد، مذهب له أهميته القصوى في الاقتصاد السياسي، فما من مصدر لمثل هذا القدر الكبير من الأخطاء، ومن الاختلاف في الرأي في

---

(1) م ن، ص 5.
(2) م ن، ص 5.
(3) العنوان الكامل للمرجع هو: آدم سميث «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم». وقد ظهرت طبعته الأولى في لندن عام 1776، المترجم.

هذا العلم، مثل الأفكار الغامضة غير المحددة التي تعلق بكلمة «القيمة»»[1].

«وإذا كانت كمية العمل المتجسد في شيء ما هي التي تحكم قيمته التبادلية فإن كل زيادة في كمية العمل لا بد أن تزيد قيمة الشيء الذي بذلت فيه، كما أن كل تخفيض في العمل لا بد أن يهبط بالثمن»[2].

ويمضي ريكاردو بعد ذلك ليأخذ على سميث:

(1) أنه أقام للقيمة مقياساً آخر غير العمل، هو أحياناً قيمة القمح، وأحياناً كمية العمل التي يمكن للشيء أن يشتريها إلخ[3].

(2) أنه اعترف بالمبدأ دون تحفظ، ومع ذلك فقد قصر تطبيقه على الحالة البدائية الفظة للمجتمع، التي سبقت كلاً من تراكم رؤوس الأموال وملكية الأرض»[4].

ودأب ريكاردو في إثبات أن ملكية الأرض، أي الريع، لا يمكن أن تغيّر القيمة النسبية[5] للمواد الغذائية، وأن تراكم رأس المال ليس له سوى تأثير عابر متذبذب على القيم النسبية التي تتحدد بالكمية النسبية للعمل المبذول في إنتاجها.

---

(1) ريكاردو، م س، المجلد الأول، ص 8.

(2) م ن.

(3) م ن، المجلد الأول، ص 9ـ10.

(4) م ن، ص 21.

(5) يقول إنجلس في الهامش: «عند ريكاردو القيمة النسبية هي القيمة معبراً عنها بالنقود».

وتأييداً لهذه القضية يقدم نظريته الشهيرة عن الريع العقاري، ويحلل رأس المال، ولا يجد فيه في النهاية إلا عملاً متراكماً. ثم يطوّر نظرية كاملة عن الأجور والأرباح، ويثبت أن الأجور والأرباح ترتفع وتنخفض في تناسب عكسي، دون أن تؤثر في القيمة النسبية للناتج. وهو لا يهمل التأثير الذي يمكن أن يكون لتراكم رؤوس الأموال واختلاف طبيعتها (رؤوس الأموال الثابتة ورؤوس الأموال المتداولة) وكذلك لمعدلات الأجور، على القيمة النسبية للمنتجات. بل الواقع أن هذه كانت المشكلات الرئيسية التي تشغل ريكاردو. وهو يقول[1]:

«إن الاقتصاد في العمل لا يمكن إلا أن يقلل القيمة النسبية للسلعة، سواء كان هذا الاقتصاد في العمل اللازم لصناعة السلعة ذاتها، أو في العمل اللازم لتكوين رأس المال المستخدم في إنتاجها[2].

«وبالتالي فطالما استمر يوم العمل في إعطاء كمية

---

(1) ريكاردو، م س، المجلد الأول، ص 28.

(2) من المعروف أن ريكاردو يحدد قيمة السلعة بكمية العمل اللازم لإنتاجها. غير أنه نتيجة لشكل التبادل السائد في كل نظام للإنتاج يقوم على الإنتاج السلعي ـ بما في ذلك بالتالي النظام الرأسمالي ـ فإن هذه القيمة لا تجد تعبيراً مباشراً عنها بكمية العمل، وإنما بكمية سلعة أخرى. ويسمي ريكاردو قيمة السلعة معبراً عنها بكمية سلعة أخرى (سواء كانت نقوداً أو لم تكن) القيمة النسبية [ملحوظة لفريدريك إنجلس في الطبعة الألمانية لعام 1885].

السمك نفسها لشخص والغزل لشخص آخر فإن المعدل الطبيعي لسعر التبادل سيظل هو هو، أياً كان التغيّر في الأجور والأرباح، ورغم كل تأثيرات تراكم رأس المال[1].

«لقد اعتبرنا العمل أساس قيمة الأشياء، وكمية العمل اللازم لإنتاجها القاعدة التي تحكم الكميات النسبية من السلع التي ينبغي تقديمها عند مبادلتها بأخرى: لكننا لم نزعم بإنكار حدوث انحرافات عارضة ومؤقتة في الثمن الجاري للسلع عن هذا الثمن الأولي والطبيعي»[2].

«وتكاليف الإنتاج هي التي تحكم في التحليل الأخير أثمان الأشياء، وليس ـ كما قيل كثيراً ـ التناسب بين العرض والطلب»[3].

وكان اللورد لوديردال قد طوّر اختلافات القيمة التبادلية تبعاً لقانون العرض والطلب، أو للندرة والوفرة بالنسبة للطلب. وفي رأيه أن قيمة الشيء يمكن أن تزيد حين تنخفض كميته أو حين يزيد الطلب عليه، ويمكن أن تنخفض نتيجة للزيادة في كميته أو النقص في الطلب. وهكذا فإن قيمة شيء ما يمكن أن تتغير بفعل ثمانية أسباب مختلفة، أربعة أسباب منها تنطبق على الشيء ذاته، وأربعة أسباب

---

(1) ريكاردو م س، المجلد الأول، ص 32.

(2) م ن، ص 105.

(3) م ن، المجلد الثاني، ص 253.

تنطبق على النقود وعلى أية سلعة أخرى تستخدم كمقياس للقيمة. وهذا هو دحض ريكاردو لذلك:

«إن المنتجات التي احتكرت سواء من جانب فرد أو شركة، تتغيّر قيمتها تبعاً للقانون الذي أرساه اللورد لوديردال: فهي تهبط في تناسب مع عرضها بكمية أكبر، وترتفع في تناسب مع الرغبة التي يبديها المشترون في الحصول عليها، وليس لأثمانها أي صلة ضرورية بقيمتها الطبيعية. أما الأشياء الخاضعة للمنافسة بين البائعين، والتي يمكن زيادة كميتها في حدود معتدلة، فإن أثمانها ستتوقف في النهاية لا على حالة الطلب والعرض، وإنما على زيادة أو انخفاض تكلفة إنتاجها»[1].

ونترك للقارئ المقارنة بين لغة ريكاردو البسيطة الواضحة المحددة هذه ومحاولات برودون الطنانة للوصول إلى تحديد القيمة النسبية بوقت العمل.

إن ريكاردو يرينا حركة الإنتاج البورجوازي الواقعية التي تشكل القيمة. أما برودون الذي يبعد هذه الحركة الواقعية عن حسابه فإنه «يرغي ويزبد» لكي يبتدع أساليب جديدة، ولكي ينظم العالم وفق صيغة يزعم أنها جديدة وليست سوى التعبير النظري عن الحركة الواقعية القائمة التي عرضها ريكاردو جيداً. إن ريكاردو يأخذ نقطة بدئه من المجتمع الحالي ليوضح لنا كيف يُشكل القيمة: وبرودون يأخذ القيمة المشكّلة

(1) ريكاردو، م س، المجلد الثاني، ص 259.

نقطة بدء له ليشكل عالماً اجتماعياً جديداً بواسطة هذه القيمة. فبالنسبة له ـ أي لبرودون ـ لا بد للقيمة المشكَّلة أن تتحرك في دائرة، لتغدو ثانية عنصراً مشكِّلاً لعالم هو أصلاً مشكَّل وفقاً لهذا الأسلوب في التقويم. إن تحديد القيمة بوقت العمل هو لدى ريكاردو قانون القيمة التبادلية، وهو عند برودون تركيب «Synthèse» القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. ونظرية ريكاردو عن القيم هي التفسير العلمي للحياة الاقتصادية الفعلية: ونظرية برودون عن القيم هي التفسير الطوباوي لنظرية ريكاردو. وريكاردو يثبت صدق صيغته باستخلاصها من كل العلاقات الاقتصادية، وبتفسير كل الظواهر بهذه الوسيلة، حتى تلك التي قد تبدو لدى الوهلة الأولى متناقضة معها مثل الريع وتراكم رؤوس الأموال والعلاقة بين الأجور والأرباح، وهذا بالتحديد ما يجعل مذهبه مذهباً علمياً، أما برودون الذي أعاد اكتشاف صيغة ريكاردو هذه عن طريق افتراضات تعسفية تماماً فإنه مجبر بعدئذ على أن يبحث عن وقائع اقتصادية معزولة يلويها ويزيفها ليقدمها كأمثلة، كتطبيقات قائمة بالفعل، وكبدايات لتحقيق فكرته التجديدية (Regénératrice) (انظر فقرتنا الثالثة).

ولننتقل الآن إلى النتائج التي يستخلصها برودون من القيمة المشكَّلة (بوقت العمل).

ـ إن كمية معينة من العمل تعادل الناتج الذي تخلقه هذه الكمية من العمل ذاتها.

ـ إن كل يوم عمل يساوي أي يوم عمل آخر، أي أنه عند تساوي الكمية فإن عمل إنسان ما يساوي عمل إنسان آخر: وليس ثمة فوارق كيفية. فبكمية العمل ذاتها يمكن أن يعطي ناتج إنسان ما مقابل ناتج إنسان آخر. وكل الناس عاملون بالأجر، ويحصلون على أجور متساوية مقابل وقت متساو من العمل. وتحكم المساواة الكاملة المبادلات.

فهل هذه الاستخلاصات هي النتائج الطبيعية الدقيقة للقيمة «المشكَّلة» أو المحدَّدة بوقت العمل؟

إذا كانت القيمة النسبية لسلعة ما تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها فسينتج بالطبع أن القيمة النسبية لعمل ـ أو الأجر ـ تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاج الأجر. وهكذا فإن الأجر ـ أي القيمة النسبية للعمل أو ثمنه ـ يتحدد بوقت العمل اللازم لإنتاج كل ما هو ضروري لإعالة العامل.

«خفض تكاليف إنتاج القبعات وسيهبط ثمنها في النهاية إلى ثمنها الطبيعي الجديد رغم أن الثمن قد يتضاعف أو يبلغ ثلاثة أو أربعة أمثاله، خفض تكاليف معيشة الناس بتخفيض الثمن الطبيعي للطعام والملابس التي تصان بها الحياة، وستهبط الأجور في النهاية بالرغم من أن الطلب على الأيدي العاملة قد يرتفع كثيراً جداً»[1].

---

(1) ريكاردو، م س، المجلد الثاني، ص 253.

ولا شك أن لغة ريكاردو ساخرة كل السخرية، فوضع تكاليف صناعة القبعات وتكاليف معيشة الناس على المستوى نفسه يعني تحويل الإنسان إلى قبعة. ولكن دعونا لا نثير ضجة حول السخرية. فالسخرية إنما هي سخرية الوقائع لا الكلمات التي تعبّر عن الوقائع. إن كُتّاباً فرنسيين مثل السادة دروز وبلانكي وروسّي وغيرهم يشعرون بارتياح بريء حين يثبتون تفوقهم على الاقتصاديين الإنجليز بالسعي إلى مراعاة لياقات المخاطبة «الإنسانية»، وإذا كانوا يلومون ريكاردو ومدرسته على لغتهم الساخرة فلأنهم يشعرون بالضيق إذ يرون العلاقات الاقتصادية معروضة بكل فجاجتها، ويرون أسرار البورجوازية وقد نزع عنها القناع.

ولنلخص حديثنا: إن العمل ـ باعتباره ذاته سلعة ـ يُقاس بوقت العمل اللازم لإنتاج سلعة العمل. فماذا نحتاج لإنتاج سلعة العمل هذه؟ بالدقة وقت العمل اللازم لإنتاج الموضوعات التي لا غنى عنها للإبقاء الدائم على العمل، أي للإبقاء على العامل حياً قادراً على تكاثر جنسه. وليس الثمن الطبيعي للعمل إلا الحد الأدنى للأجر[1]. وإذا كان

---

(1) إن الصيغة القائلة إن الثمن «الطبيعي» أي العادي لقوة العمل يتفق مع الحد الأدنى للأجور، أي لما يعادل من حيث القيمة وسائل المعيشة التي لا غنى عنها إطلاقاً لحياة العمال وتكاثرهم، هذه الصيغة قد طرحتها أولاً في «مقدمة نقد الاقتصاد السياسي» (الحوليات الفرنسية الألمانية ـ باريس 1844) وفي «أوضاع الطبقة العاملة في إنجلترا».

معدل الأجور الجاري يرتفع عن هذا الثمن الطبيعي فذلك بالتحديد لأن قانون القيمة ـ الذي يضعه برودون كمبدأ ـ توازنه آثار تغيّرات العلاقة بين العرض والطلب. غير أن الحد الأدنى للأجر يظل هو المركز الذي تنجذب نحوه المعدلات الجارية للأجور.

وهكذا فإن القيمة النسبية، التي تُقاس بوقت العمل، هي بشكل حتمي صيغة الاستعباد الحديث للعامل، وليست ـ كما يريد لها برودون ـ «النظرية الثورية» لتحرر البروليتاريا.

ولنر الآن بأي قدر من الحالات لا يتمشى تطبيق وقت العمل كمقياس القيمة مع التناحر الطبقي القائم، والتوزيع غير المتساوي للناتج بين العامل المباشر ومالك العمل المتراكم.

ولنأخذ أي ناتج آخر: الجوخ، على سبيل المثال، فإنه

= وكما نرى هنا فإن ماركس تقبل هذه الصيغة في ذلك الوقت. وقد أخذها لاسال عنا كلينا. ولكن إذا كان صحيحاً أن الأجور في الواقع تتجه على الدوام إلى الاقتراب من حدها الأدنى فإن الصيغة السابقة مع هذا غير صحيحة. فحقيقة أن قوة العمل تتلقى ـ بشكل عام وفي المتوسط ـ أقل من قميتها لا يمكن أن تغير هذه القيمة. وقد صحح ماركس هذه الصيغة في «رأس المال» (القسم الخاص «بشراء وبيع قوة العمل») وكذلك حلل (في الفصل الثالث والعشرين «القانون العام لتراكم رأس المال») الظروف التي تسمح للإنتاج الرأسمالي بأن يهبط بثمن قوة العمل أكثر وأكثر إلى أدنى من قيمتها (ملاحظة لإنجلس للطبعة الألمانية في 1885).

لما هو عليه، يحوي كمية محددة من العمل، وستظل هذه الكمية من العمل هي هي أياً كان الوضع المتبادل لمن تعاونوا في خلق هذا الناتج.

ولنأخذ ناتجاً آخر: الكتان الذي يحتاج كمية العمل عينها التي يحتاجها الجوخ.

إذا تم تبادل بين هذين الناتجين فهو تبادل لكميتين متساويتين من العمل. وحين نتبادل هاتين الكميتين المتساويتين من العمل فإننا لا نغير الوضع المتبادل للمنتجين، تماماً كما لا نغيّر شيئاً في وضع العمال والصناعيين فيما بينهم. والقول بأن هذا التبادل للمنتجين اللذين قيسا بوقت العمل يؤدي إلى توزيع متساو بين كل المنتجين يعني افتراض أن المساواة في المشاركة في الناتج كانت قائمة قبل التبادل. فحين يتم مبادلة الكتان بالجوخ فإن منتجي الكتان سيشاركون في الجوخ بنسبة مساوية للنسبة التي كانوا يشاركون بها من قبل في الكتان.

وقد نتج وهم برودون عن أنه اعتبر كنتيجة، ما لا يمكن أن يكون في أفضل الأحوال سوى افتراض اعتباطي.

ولنمضِ إلى أبعد من ذلك.

هل وقت العمل كمقياس للقيمة يفترض على الأقل أن الأيام متساوية، وأن يوم إنسان ما يساويه يوم إنسان آخر؟ كلا.

فلنفترض لحظة أن يوم عمل الجواهري يعادل ثلاثة أيام

من عمل النساج: فسيظل الوضع هو أن أي تغيّر في قيمة الجواهر بالنسبة للمنسوجات ـ ما لم يكن نتيجة عابرة لذبذبات العرض والطلب ـ لا بد أن يكون سببه هبوط أو زيادة في وقت العمل الذي ينفقه هذا أو ذاك في الإنتاج. وإذا كانت النسبة بين أيام عمل ثلاثة عمال مختلفين كالنسبة بين 1، 2، 3 فإن أي تغيّر في القيمة النسبية لمنتجاتهم سيكون تغيّراً بنسبة نفسها 1، 2، 3 هذه عينها. وهكذا يمكن أن تقاس القِيم بوقت العمل بالرغم من عدم تساوي قيمة مختلف أيام العمل، غير أنه لا بد لكي نطبق مثل هذا المقياس أن يكون لدينا معيار مقارن لمختلف أيام العمل: والمنافسة هي التي تضع هذا المعيار.

هل ساعة عملك تساوي ساعة عملي؟ هذا سؤال تحسمه المنافسة.

فالمنافسة ـ كما يقول اقتصادي أميركي ـ تحدد كم عدد أيام العمل البسيط التي يحويها يوم العمل المركب. أفلا يفترض هذا الاختزال لأيام العمل المركب إلى أيام عمل بسيط أن العمل البسيط ذاته يُتخذ مقياساً للقيمة؟ إذا كانت مجرد كمية العمل تؤدي وظيفة مقياس القيمة بغض النظر عن النوع فإن هذا بدوره يفترض أن العمل البسيط قد أصبح محور الصناعة. إنه يفترض أن الأعمال قد سويت بتبعية الإنسان للآلة أو بالتقسيم البالغ للعمل، وأن الناس قد

انمحوا أمام العمل، وأن حركة رقّاس الساعة قد أصبحت مقياساً دقيقاً للنشاط النسبي لاثنين من العمال بقدر ما هي مقياس دقيق لسرعة قاطرتين. ولهذا يجب ألا نقول إن ساعة عمل إنسان ما تساوي ساعة عمل إنسان آخر بل بالأحرى أن إنساناً ما خلال ساعة يساوي إنساناً آخر خلال ساعة. فالوقت هو كل شيء والإنسان لم يعد شيئاً، أنه على الأكثر هيكل الوقت. فالكيف لم يعد يهم، والكم وحده هو الذي يقرر كل شيء: ساعة مقابل ساعة، ويوماً مقابل يوم، لكن هذه التسوية للعمل ليست بأي حال من فعل عدالة برودون الأبدية، وإنما هي بكل بساطة من فعل الصناعة الحديثة.

ففي الورشة الأوتوماتيكية لا يكاد عمل عامل ما يتميّز بأي شكل عن عمل عامل آخر: ولا يمكن تمييز العمال عن بعضهم البعض إلا بطول الوقت الذي يقضونه في العمل. ورغم هذا فإن هذا الفارق الكمي يصبح ـ من زاوية معينة ـ فارقاً كيفياً، من حيث إن الوقت الذي يقضونه في العمل يتوقف جزئياً على أسباب مادية خالصة مثل التكوين البدني والعمر والجنس، وجزئياً على أسباب معنوية سلبية خالصة مثل الصبر ورباطة الجأش والدأب. وباختصار فإذا كان هناك فارق في الكيف بين عمل مختلف العمال فإنه على الأكثر كيف من أدنى نوع، بعيد كل البعد عن أن يكون تخصصاً مميزاً. وهذا ـ في التحليل الأخير ـ هو الوضع في الصناعة

الحديثة. وفوق هذه المساواة ـ التي تحققت بالفعل في العمل الأوتوماتيكي ـ يستخدم برودون مسحاج[1] «التسوية» التي يعتزم إقامتها بشكل شامل في «الزمن القادم».

إن كل النتائج «التي تحقق المساواة» (égalitaire) والتي يستخلصها برودون من مذهب ريكاردو تقوم على خطأ أساسي، فهو يخلط بين قيمة السلع مقاسة بكمية العمل المتجسد فيها وقيمة السلع مقاسة «بقيمة العمل». ولو أن هاتين الطريقتين لقياس قيمة السلع كانتا شيئاً واحداً لأمكن أن يقال على حد سواء: إن القيمة النسبية لأي سلعة ما تُقاس بكمية العمل المتجسد فيها، أو أنها تُقاس بكمية العمل التي تستطيع أن تشتريها، أو أنها مرة أخرى تُقاس بكمية العمل التي يمكن أن تشترى بها. لكن الأمر أبعد من أن يكون كذلك، فقيمة العمل لا يمكن أن تصلح مقياساً لقيمة شأنها في ذلك شأن قيمة أي سلعة أخرى. وتكفي بضعة أمثلة لكي توضح بشكل أفضل ما قررناه لتونا.

إذا تكلف مكيال من القمح يومي عمل بدلاً من يوم واحد فستكون له ضعف قيمته الأصلية؛ لكنه لن يحرك ضعف كمية العمل، لأنه لن يحوي من المواد الغذائية أكثر مما كان يحويه من قبل. وهكذا فإن قيمة القمح إذا ما قيست بكمية

---

(1) أداة يستخدمها النجار لتسوية الخشب، ويطلق عليها أيضاً اسم «الفأرة» ـ المترجم.

العمل المستخدم لإنتاجه ستتضاعف؛ لكنها إذ قيست سواء بكمية العمل التي تستطيع أن تشتريها أو بكمية العمل التي يمكن شراؤها بها، لن تتضاعف بأي حال. ومن الناحية الأخرى إذا كان العمل عينه ينتج ضعف ما كان ينتجه من قبل من ملابس فإن قيمتها النسبية ستهبط إلى النصف، ورغم هذا فإن هذه الكمية المضاعفة من الملابس لن تهبط بذلك إلى طلب نصف كمية العمل فقط، كما أن العمل عينه لن يستطيع طلب ضعف كمية الملابس؛ لأن نصف الملابس سيظل يؤدي للعامل الخدمة التي كان يؤديها من قبل.

وهكذا فإن تحديد القيمة النسبية للسلع بقيمة العمل يتعارض مع الحقائق الاقتصادية، أنه تحرك في حلقة مفرغة، أنه تحديد للقيمة النسبية بقيمة نسبية هي ذاتها في حاجة إلى تحديد.

وليس من شك في أن برودون يخلط بين المقياسين، بين القياس بوقت العمل اللازم لإنتاج سلعة ما، والقياس بقيمة العمل. فهو يقول إن «عمل كل إنسان يمكن أن يشتري القيمة التي يحويها». وهكذا فإن كمية معينة من العمل متجسدة في ناتج ما تعادل ـ وفقاً له ـ أجر العامل أي قيمة العمل، والتدليل نفسه هو الذي يجعله يخلط بين تكلفة الإنتاج والأجور.

«ما هو الأجر؟ إنه ثمن تكلفة القمح إلخ، إنه الثمن المتكامل لكل الأشياء». ولنمضِ إلى أبعد من ذلك. «الأجر

هو التناسب بين العناصر التي تشكل الثروة». ما هو الأجر؟ إنه قيمة العمل.

ويأخذ آدم سميث كمقياس للقيمة أحياناً وقت العمل اللازم لإنتاج سلعة ما، وأحياناً قيمة العمل. وقد كشف ريكاردو هذا الخطأ بإيضاحه بجلاء التباين بين هاتين الطريقتين للقياس. ويمضي برودون بالخطأ إلى أبعد من آدم سميث بالمطابقة بين الشيئين اللذين لم يزد الأخير عن أن يضعهما في تقارب (Juxtaposition).

إن برودون يبحث عن مقياس للقيمة النسبية للسلع لكي يجد النسبة الصحيحة التي ينبغي أن يشارك فيها العمال في المنتجات، أو بعبارة أخرى لكي يحدد القيمة النسبية للعمل. ولكي يجد مقياس القيمة النسبية للسلع فإنه لا يستطيع أن يفكّر في شيء أفضل من أن يعطي كمعادل لكمية معينة من العمل المجموع الكلي للمنتجات التي خلقتها، وهو ما يعادل افتراض أن المجتمع كله لا يتألف إلا من عمال مباشرين، يحصلون على ناتجهم كأجر. وفي المقام الثاني فإنه يأخذ المساواة بين أيام عمل مختلف العمال أمراً مفروغاً منه. وباختصار فإنه يبحث عن مقياس القيمة النسبية للسلع لكي يصل إلى أجور متساوية للعمال، وهو يأخذ المساواة في الأجور كحقيقة واقعة بالفعل لكي يمضي في البحث عن القيمة النسبية للسلع. يا للجدل الرائع!

«إن ساي والاقتصاديين من بعده قد لاحظوا أنه لما

كان العمل ذاته موضوعاً للتقويم، لما كان سلعة كغيره من السلع، فسيكون دوراناً في حلقة مفرغة أن نتخذه مبدأ وسبباً فعّالاً للقيمة، وليسمح لي هؤلاء الاقتصاديون بأن أقول إنهم كشفوا في ذلك عن قدر من الغفلة، فالعمل يوصف بأن له **قيمة** لا باعتباره هو ذاته سلعة وإنما بالنظر إلى القيم التي يفترض أنه يحويها بالقوة. فقيمة العمل تعبير مجازي، وتقديم للنتجية على السبب، أنها خرافة شأنها شأن إنتاجية رأس **المال**... فالعمل ينتج، ورأس المال له قيمة... وكنوع من الإضمار يتحدث المرء عن قيمة العمل... فالعمل كالحرية... شيء غامض غير محدد بطبيعته، وإنما يتحدد كيفياً بموضوعه، أي أنه يصبح واقعاً بواسطة الناتج».

«ولكن أبنا حاجة إلى أن نؤكد هذه النقطة؟ في اللحظة التي يغير فيها الاقتصادي [ضع مكانها اسم برودون] اسم الأشياء، Vera rerum vocabula [الأسماء الحقيقية للأشياء ـ المترجم] فإنه يعترف ضمناً بعجزه، ويقف بمنأى عن القضية»[1].

لقد رأينا أن برودون يجعل قيمة العمل «السبب الفعال» لقيمة المنتجات، إلى حد أن الأجر عنده ـ وهو الاسم الرسمي «القيمة العمل» ـ يشكل الثمن المتكامل لكل الأشياء. وهذا هو السبب في أن اعتراض ساي يزعجه، وهو لا يرى في العمل كسلعة ـ وهو واقع كئيب ـ إلا إضماراً لغوياً.

---

(1) برودون، م س، المجلد الأول، ص 61 و188.

ومن هنا فإن كل المجتمع الراهن ـ القائم على العمل كسلعة ـ يقوم منذ الآن على ضرورة شعرية، على تعبير مجازي. وإذا أراد المجتمع أن «يزيل كل المتاعب» التي يعانيها، حسناً! فليزل كل العبارات سيئة الرنين، فليغير اللغة، وما عليه لهذا الغرض إلا أن يطلب من الأكاديمية أن تصدر طبعة جديدة من قاموسها. ومن السهل بعد كل ما رأيناه أن نفهم لماذا كان على برودون ـ في كتاب عن الاقتصاد السياسي ـ أن يدخل في أبحاث مسهبة عن اشتقاق الكلمات وغيره من مواضيع النحو. وهكذا فإنه لا يزال يناقش في تعالم الاشتقاق المهجور لكلمة Servus من كلمة Servare. ولهذه الأبحاث الفيلولوجية معنى عميق، معنى باطني، أنها تشكل جزءاً أساسياً من تدليل برودون.

فالعمل، قوة العمل ـ بقدر ما تباع وتشترى ـ سلعة كغيرها من السلع، ولها بالتالي قيمة تبادلية. لكن قيمة العمل، أو العمل من حيث هو سلعة، لا تنتج شيئاً إلا بقدر ما تصلح قيمة القمح، أو القمح من حيث هو سلعة، لأن تكون طعاماً.

والعمل «يساوي» أكثر أو أقل تبعاً لما إذا كانت السلع الغذائية أكثر أو أقل سعراً، وما إذا كان عرض وطلب الأيدي العاملة بهذه الدرجة أو تلك إلخ، إلخ.

والعمل ليس «شيئاً غامضاً»، فهو دائماً عمل محدد ما، وليس العمل عموماً هو الذي يُشترى ويُباع أبداً. وليس العمل

وحده هو الذي يتحدد كيفياً بالموضوع، بل إن الموضوع كذلك يتحدد بالنوعية المحددة للعمل.

والعمل ـ بقدر ما يُباع ويُشترى ـ هو ذاته سلعة. فلماذا يُشترى؟ «بالنظر إلى القِيم التي يفترض أنه يحويها بالقوة». ولكن إذا قِيل عن شيء ما إنه سلعة فلا تعود تثور مسألة السبب في شرائه أي مسألة المنفعة المستمدة منه، والاستخدام الذي سيستخدم فيه، إنه سلعة كموضوع للإتجار وتقتصر كل حجج برودون على ما يلي: إن العمل لا يشترى كموضوع مباشر للاستهلاك، كلا، أنه يُشترى كأداة للإنتاج، كما يمكن أن تُشترى الآلة. فالعمل ـ كسلعة ـ له قيمة وهو لا يُنتج. ولقد كان في وسع برودون أن يقول بالطريقة عينها إنه لا يوجد شيء يُسمى سلعة لأن كل سلعة إنما يُحصل عليها لغرض نافع ما، وليس أبداً كسلعة في ذاتها.

وعند قياس قيمة السلع بالعمل فإن برودون يلمح بشكل غامض إلى استحالة استبعاد العمل من هذا المقياس بالذات، بقدر ما تكون للعمل قيمة، بقدر ما هو سلعة. وهو يتوجس من أن في ذلك تحويلاً للحد الأدنى للأجر إلى ثمن طبيعي وعادي للعمل المباشر، وتقبلاً للوضع القائم للمجتمع. وهكذا فإنه لكي يفلت من هذه النتيجة المحتومة يرتد على أعقابه، ويزعم أن العمل ليس سلعة، وأنه لا يمكن أن تكون له قيمة. وينسى أنه هو نفسه قد اتخذ قيمة العمل مقياساً، ينسى أن مذهبه كله يقوم على العمل كسلعة، على العمل

الذي تجري مقايضته وشراؤه وبيعه وتبادله مع المنتجات إلخ؛ على العمل الذي هو ـ في الواقع ـ المصدر المباشر لدخل العامل. إنه ينسى كل شيء.

فهو لكي ينقذ مذهبه يوافق على التضحية بأسسه.

Et propter vitam vivendi perdere causas![1].

ونصل الآن إلى تحديد جديد «للقيمة المشكّلة».

«القيمة هي **علاقة التناسب** بين المنتجات التي تشكل الثروة».

ولنلاحظ في المقام الأول أن العبارة البسيطة «القيمة النسبية أو التبادلية» تتضمن فكرة علاقة ما يتم بها تبادل المنتجات فيما بينها. وحين نطلق اسم «علاقة التناسب» على هذه العلاقة فإننا لم نغير شيئاً في القيمة النسبية، اللهم إلا التعبير، فلا انخفاض قيمة ناتج ما ولا ارتفاعها يقضي على ارتباطه «بعلاقة تناسب» ما بالمنتجات الأخرى التي تشكل الثروة.

فلماذا إذا هذا التعبير الجديد الذي لا يُدخل فكرة جديدة؟

إن «علاقة التناسب» توحي بكثير من العلاقات الاقتصادية الأخرى مثل التناسب في الإنتاج، والتناسب

---

(1) وحتى يعيش، يفقد كل سبب للعيش، (ملاحظة من التحرير).

الصحيح بين العرض والطلب، إلخ؛ وقد فكّر برودون في هذا كله وهو يصوغ هذا الإسهاب التعليمي للقيمة السوقية.

وبادئ ذي بدء، لمّا كانت القيمة النسبية للمنتجات تتحدد بكمية العمل المقارنة المستخدمة في إنتاج كل منها فإن علاقة التناسب ـ مطبقة على هذه الحالة الخاصة ـ تعني كمية كل من المنتجات التي يمكن صناعتها في زمن معيّن، والتي تقدم بالتالي مقابلاً لبعضها البعض.

فلنر أية فائدة يستخلصها برودون من علاقة التناسب هذه.

كل امرئ يعرف أنه حين يتوازن العرض والطلب فإن القيمة النسبية لأي ناتج تتحدد بدقة بكمية العمل المتجسدة فيه، أي أن هذه القيمة النسبية تعبّر عن علاقة التناسب بالمعنى الذي أضفيناه عليها لتونا بالتحديد. غير أن برودون يعكس ترتيب الأمور، فهو يقول أبدأ بقياس القيمة النسبية لناتج ما بكمية العمل المتجسدة فيه وعندئذ فإن العرض والطلب لا بد حتماً أن يتوازنا، ويتماشى الإنتاج مع الاستهلاك، ويكون الناتج دائماً قابلاً للتبادل، وسيعبر ثمنه الجاري بالدقة عن قيمته الحقة. وبدلاً من أن يقول ككل إنسان آخر: حين يكون الجو صافياً فإننا نشاهد كثيراً من الناس يخرجون للتنزه فإن برودون يجعل ناسه يخرجون للتنزه كي يكفل لهم جواً صافياً.

وما يقدمه برودون كنتائج للقيمة السوقية المحددة مسبقاً

بوقت العمل لا يمكن أن يبرره إلا قانون يجد تعبيراً تقريبياً عنه بالعبارات التالية:

سيتم تبادل المنتجات في المستقبل بالنسبة الدقيقة لوقت العمل الذي كلفته، وأياً كانت نسبة العرض إلى الطلب فإن تبادل السلع سيتم دائماً وكأنها قد أنتجت في تناسب مع الطلب. فليأخذ برودون على عاتقه أن يصوغ ويقر مثل هذا القانون وسنعفيه من ضرورة تقديم البراهين. أما إذا أصر على العكس على تبرير نظريته لا كمشرِّع وإنما كاقتصادي فسيكون عليه أن يثبت أن **الوقت** اللازم لخلق سلعة ما يشير بالدقة إلى درجة **منفعتها**، ويحدد علاقتها التناسبية بالطلب، وبالتالي بكل كمية الثروة. فإذا بيع الناتج في هذه الحالة بثمن يعادل تكلفة إنتاجه فسيتوازن العرض والطلب دائماً، إذ من المفروض أن تكلفة الإنتاج تعبّر عن العلاقة الحقة بين العرض والطلب.

والواقع أن برودون يسعى إلى إثبات أن وقت العمل اللازم لخلق ناتج ما يشير إلى تناسبه الصحيح مع الاحتياجات، بحيث أن الأشياء التي يكلف إنتاجها أقل وقت هي الأكثر نفعاً بشكل مباشر، وهكذا خطوة بخطوة. ومجرد إنتاج موضوع للترف يثبت على الفور ـ وفقاً لمذهبه ـ أن لدى المجتمع من وقت الفراغ ما يسمح له بأن يشبع حاجة مترفة.

ويجد برودون البرهان على قضيته في ملاحظة أن الأشياء

الأكثر نفعاً تكلف أقل وقت للإنتاج، وأن المجتمع يبدأ دائماً بإنتاج الأشياء الأكثر سهولة، ثم بعد ذلك

«يبدأ في إنتاج الأشياء التي تكلف أكبر وقت للعمل، والتي تتماشى مع احتياجات أرفع منزلة».

ويستعير برودون من دونواييه مثال الصناعة الاستخراجية ـ تجميع الفواكه والرعي وصيد الحيوانات وصيد الأسماك إلخ، ـ وهي أبسط الصناعات وأقلها تكلفة، والتي بدأ بها الإنسان «اليوم الأول لخلقه الثاني». أما اليوم الأول للخلق الأول فمسجل في سفر التكوين الذي يرينا اللّه باعتباره أول صناعي في العالم.

غير أن الأمور تحدث بصورة مخالفة تماماً لما يتخيله برودون. ففي اللحظة ذاتها التي تبدأ فيها المدنية، يبدأ الإنتاج في الاستناد إلى التناحر بين المراتب والفئات والطبقات، وباختصار إلى التناحر بين العمل المتراكم والعمل المباشر. وحيث لا تناحر فلا تقدم. هذا هو القانون الذي اتبعته المدنية حتى أيامنا. فحتى الآن تطورت القوى الإنتاجية بحكم هذا النظام من التناحرات الطبقية. وقولنا الآن أن الناس يستطيعون ـ لأن كل احتياجات العمال جميعاً قد أشبعت ـ أن يكرسوا أنفسهم لخلق منتجات من مرتبة أرقى، لصناعات أكثر تعقيداً، يعني إبعاد التناحر الطبقي عن الاعتبار، وقلب كل التطور التاريخي رأساً على عقب. وإنه أشبه بقولنا إنه لأن أسماك المورين Murènes كانت تربى في

أحواض سمك صناعية أيام الأباطرة الرومان فإن السكان الرومانيين كان لديهم غذاءً وفيراً. والواقع هو أن الشعب الروماني على العكس لم يكن لديه ما يكفي لشراء خبزه في حين كان لدى الارستقراطيين الرومان ما يكفي من العبيد ليلقونهم غذاء لأسماك المورين.

إن ثمن إنتاج الطعام قد ارتفع باستمرار تقريباً في حين أن ثمن البضائع المصنوعة وبضائع الترف قد هبط باستمرار تقريباً. ولنأخذ صناعة الزراعة نفسها: إن أكثر الأشياء ضرورة مثل القمح واللحم إلخ، يرتفع ثمنها في حين أن القطن والسكر والبن ينخفض ثمنها بنسبة مذهلة. وحتى بين المواد الغذائية بالمعنى الصحيح فإن مواد الترف مثل الخرشوف والهليون إلخ، هي اليوم أرخص نسبياً من الأطعمة ذات الضرورة الأولى. إن غير الضروري أيسر في انتاجه في أيامنا من الضروري. وأخيراً فإن علاقات الأثمان المتبادلة ـ في العصور التاريخية المختلفة ـ ليست مختلفة فحسب بل هي متعارضة. فطيلة العصور الوسطى كانت المنتجات الزراعية أرخص نسبياً من المنتجات الصناعية، وفي الأزمنة الحديثة انعكست العلاقة. فهل يعني هذا أن منفعة المنتجات الزراعية قد انخفضت منذ العصور الوسطى؟

إن منفعة المنتجات تتحدد بالظروف الاجتماعية التي يجد المستهلكون أنفسهم فيها، وهذه الظروف ذاتها تقوم على التناحر الطبقي.

فالقطن والبطاطس والمشروبات الروحية من أوسع الأشياء استخداماً. وقد ولدت البطاطس الدمامل الناتجة عن التهاب في الغدد الدماغية، وطرد القطن الكتان والصوف إلى حد كبير رغم أن الصوف والكتان في كثير من الحالات أكثر منفعة ولو من الناحية الصحية، وأخيراً كان للمشروبات الروحية اليد العليا على الجعة والنبيذ رغم أن من المعترف به في كل مكان أن المشروبات الروحية كمادة غذائية تعد سماً، وطيلة قرن جاهدت الحكومات عبثاً ضد الأفيون الأوروبي. لقد سادت الاقتصاديات وأملت أوامرها على الاستهلاك.

فلماذا كانت البطاطس والقطن والمشروبات الروحية محاور المجتمع البورجوازي؟ لأن إنتاجها يحتاج إلى أقل قدر من العمل، وبالتالي فإن لها أدنى سعر. فلماذا يحدد الثمن الأدنى الاستهلاك الأقصى؟ أيرجع ذلك بأي حال إلى المنفعة المطلقة لهذه الأشياء، منفعتها الباطنة، منفعتها لاحتياجات العامل كإنسان وليس لاحتياجات الإنسان كعامل؟ كلا، وإنما هو يرجع إلى أنه في مجتمع يقوم على البؤس فإن لأبأس المنتجات حقاً محتوماً في أن يستخدمها أكبر عدد.

فأن نأتي الآن ونقول إنه لأن الأشياء ذات التكلفة الأقل تستخدم بشكل أوسع فلا بد أنها ذات منفعة أكبر يعني أن تقول إن الاستخدام الواسع للمشروبات الروحية ـ نتيجة لانخفاض تكلفة إنتاجها ـ هو البرهان القاطع على منفعتها؛ إنه يعني أن نقول للبروليتاري أن البطاطس أكثر فائدة له من

اللحم؛ يعني تقبل الوضع القائم؛ إنه باختصار مدح ـ مع برودون ـ للمجتمع دون أن نفهمه.

وفي مجتمع مقبل تكف فيه التناحرات الطبقية، ولا تعود به طبقات، لن يعود الاستعمال يحدد بالحد الأدنى لوقت الإنتاج، بل إن وقت الإنتاج الاجتماعي الذي سيخصص لمختلف الأشياء سيتحدد بدرجة منفعتها الاجتماعية.

ولنعد إلى قضية برودون. في اللحظة التي يكف فيها وقت العمل اللازم لإنتاج سلعة ما عن أن يكون التعبير عن درجة منفعتها فإن القيمة التبادلية لهذه السلعة عينها ـ المحددة مقدماً بوقت العمل المتجسد فيها ـ ستصبح غير قادرة على تنظيم العلاقة الحقيقية بين العرض والطلب، أي علاقة التناسب بالمعنى الذي يضفيه عليها برودون في الوقت الحالي.

وليس بيع ناتج ما بثمن تكلفة إنتاجه هو الذي يشكل «علاقة التناسب» بين العرض والطلب، أو الحصة المتناسبة من هذا الناتج بالنسبة للمجموع الكلي للإنتاج، وإنما التغيرات في العرض والطلب هي التي تبيِّن للمنتج أي كمية من سلعة مفيدة عليه أن ينتجها لكي يحصل في مقابلها على تكلفة الإنتاج على الأقل. ولما كانت هذه التغيرات تحدث باستمرار فإن هناك أيضاً حركة مستمرة من سحب رأس المال واستخدامه في مختلف فروع الصناعة.

«ونتيجة لمثل هذه التغيرات فحسب يخصص رأس

المال النسبة المطلوبة بالتحديد وليس أكثر منها لإنتاج مختلف السلع التي تكون موضعاً للطلب، فمع ارتفاع الأثمان أو هبوطها، ترتفع الأرباح أو تنخفض عن مستواها العام، ويتشجع رأس المال على الدخول من فرع العمالة الخاص الذي حدث فيه التغير أو يفزع خارجاً منه».

«وحين ننظر إلى سوق مدينة كبيرة، ونلاحظ كيف يتم تزويدها بانتظام بكل السلع، المنتجة محلياً والمستوردة بالكميات المطلوبة، وأياً كان تغيّر الطلب نتيجة للنزوات أو الذوق أو التغيّرات في عدد السكان، دون أن تحدث كثيراً تأثيرات الإغراق نتيجة وفرة العرض الزائدة، أو ثمن مرتفع إلى حد هائل نتيجة ضعف العرض بالمقارنة بالطلب: فلا بد أن نعترف بأن المبدأ الذي يوزع رأس المال بين كل فرع من فروع الصناعة بالنسب الملائمة بالدقة، هو أكثر قوة مما نعتقد عموماً»[1].

وإذا كان برودون يعترف بأن قيمة المنتجات تتحدد بوقت العمل فلا بد أن يعترف بالمثل بأن حركة الذبذبة وحدها هي التي تجعل العمل مقياس القيمة. فليست هناك «علاقة تناسب» مشكّلة جاهزة، وإنما هناك حركة تقوم بالتشكيل.

وقد رأينا لتونا بأي معنى يكون صحيحاً أن نتحدث عن «التناسب» كنتيجة للقيمة التي تتحدد بوقت العمل. وسنرى

---

(1) ريكاردو، م س، المجلد الأول، ص 105 و108.

الآن كيف يتحول هذا القياس بالوقت ـ الذي يدعوه برودون «قانون التناسب» ـ إلى قانون لعدم التناسب.

إن كل اختراع جديد يمكِّننا من أن ننتج في ساعة واحدة ما كان ينتج حتى الآن في ساعتين يُخفض ثمن كل المنتجات المماثلة في السوق. وتُجبر المنافسة المنتج على أن يبيع ناتج ساعتين بما يعادل ناتج ساعة واحدة. فالمنافسة تحقق القانون الذي تتحدد القيمة النسبية لناتج ما وفقاً له بوقت العمل اللازم لإنتاجه. وبهذه الطريقة يصبح وقت العمل الذي يعد مقياساً للقيمة السوقية قانون الانخفاض المستمر للعمل. وسنمضي إلى أبعد من ذلك. فسيكون هناك انخفاض لا في السلع المجلوبة إلى السوق وحدها بل كذلك في أدوات الإنتاج والمصانع بأسرها. وقد أشار ريكاردو بالفعل إلى هذه الحقيقة حين قال:

«ونحن بزيادتنا المستمرة لسهولة الإنتاج نقلل باستمرار قيمة بعض السلع قبل إنتاجها»[1].

ويمضي سيسموندي إلى أبعد من ذلك. فهو يرى في هذه «القيمة المشكَّلة» بوقت العمل مصدر كل تناقضات الصناعة والتجارة الحديثين ويقول:

«إن القيمة التجارية تتحدد دائماً في التحليل الأخير

---

(1) م ن، المجلد الثاني، ص 59.

بكمية العمل اللازمة للحصول على الشيء المقدم: إنها ليست ما يكلفه فعلاً، ولكن ما يمكن أن يكلفه في المستقبل ربما بوسائل أفضل. وهذه الكمية ـ رغم أن من الصعب تقويمها ـ تستقر دائماً بشكل أمين عن طريق المنافسة... وعلى هذا الأساس يحسب طلب البائع وعرض المشتري. وربما أعلن الأول أن الشيء قد كلفه عمل عشرة أيام، غير أن الثاني إذا كان يعرف أن من الممكن إنتاجه منذ الآن بثمانية أيام عمل، وإذا ما أثبتت المنافسة ذلك للطرفين المتعاقدين، فستنخفض القيمة ويتحدد ثمن السوق بثمانية أيام فقط. صحيح أن كلاً من الطرفين يؤمن بأن الشيء نافع، أنه مرغوب فيه، وأنه بدون رغبة لن يكون هناك بيع،، لكن تحديد الثمن ليس له أي شأن بالمنفعة»[1].

ومن المهم أن نؤكد هذه النقطة، أن نؤكد أن ما يحدد القيمة ليس الوقت الذي ينفق في إنتاج شيء ما وإنما الحد الأدنى من الوقت الذي يمكن إنتاجه خلاله، ويتأكد هذا الحد الأدنى بواسطة المنافسة. فلنفترض لحظة أنه لم تعد هناك منافسة، وبالتالي لم تعد هناك وسيلة للتحقق من الحد الأدنى من العمل اللازم لإنتاج سلعة ما. فماذا سيحدث؟ يكفي أن تنفق ست ساعات عمل في إنتاج شيء ما لكي يكون لك الحق ـ في رأي برودون ـ في أن تطالب مقابله

(1) SISMONDI: *Etudes, etc.*, Edition de Bruxelles. t.II. p. 267.

بستة أمثال ما يطالب به من لم ينفق سوى ساعة واحدة لإنتاج الشيء نفسه.

فبدلاً من «علاقة تناسب» لدينا علاقة عدم تناسب، وذلك على أي حال إذا ظللنا متمسكين بالعلاقات، الطيبة أو السيئة.

وليس الانخفاض المستمر للعمل إلا جانباً واحداً، نتيجة واحدة، لتقويم السلع بوقت العمل، فالزيادة الفاحشة في الأثمان، وفائض الإنتاج، وكثير من الظواهر الأخرى للفوضى الصناعية، تجد تفسيرها في هذا الأسلوب للتقويم.

ولكن هل وقت العمل المستخدم كمقياس للقيمة يولّد على الأقل التنوع المتناسب للمنتجات الذي يبهر برودون كثيراً؟

بالعكس إن الاحتكار بكل رتابته يسير في أعقابه، ويغزو عالم المنتجات، تماماً كما يعرف المجتمع أن الاحتكار يغزو عالم أدوات الإنتاج. ولا يمكن تحقيق تقدم سريع للغاية إلا في بضعة فروع للصناعة مثل صناعة القطن. والنتيجة الطبيعية لهذا التقدم هي أن منتجات صناعة القطن مثلاً يهبط ثمنها بسرعة؛ ولكن إذ يهبط ثمن القطن فلا بد أن يرتفع ثمن الكتان بالمقارنة. فماذا ستكون الحصيلة؟ سيحل القطن محل الكتان. وبهذه الطريقة طرد الكتان من كل أميركا الشمالية تقريباً، وحصلنا بدلاً من التنوع المتناسب للمنتجات على سيادة القطن.

فماذا بقي من «علاقة التناسب» هذه؟ لا شيء سوى أمنية إنسان شريف، يود لو أنتجت السلع في تناسب يمكن أن يسمح بأن تباع بثمن عادل. وفي كل الأزمان وجد البورجوازيون الطيبون والاقتصاديون المحبّون للإنسان متعة في التعبير عن هذه الأمنية الصادقة.

ولنسمع ما يقوله بْوَاغيبّير الاقتصادي القديم:

«لا بد أن يكون ثمن السلع دائماً متناسباً، فمثل هذا التفاهم المتبادل وحده هو الذي يمكّنها من أن توحد معاً، بحيث تعطي نفسها لبعضها البعض في كل لحظة [ها هي القابلية المستمرة للتبادل عند برودون] ويولد كل منها الآخر... ولمّا لم تكن الثروة إذاً سوى هذا الاتصال المستمر بين الإنسان والإنسان، والمهنة والمهنة إلخ، فإن من العمى الرهيب أن نتوجه للبحث عن أسباب البؤس في مكان آخر غير توقف مثل هذه التجارة، المترتب على اضطراب التناسب في الأثمان»[1].

ولنستمع أيضاً إلى اقتصادي عصريّ:

«القانون العظيم الذي لا بد أن نطبقه على الإنتاج، أي قانون التناسب، هو وحده الذي يستطيع أن يحافظ على استمرار القيمة... فلا بد أن يكفل المعادل... وقد حاولت كل الأمم في مختلف فترات تاريخها أن تؤثر على قانون التناسب هذا بوضع العديد من اللوائح

(1) BOISGUILLEBERT: *Dissertation sur la nature des richesses*, Edit. Daire.

> والقيود التجارية... لكن الأنانية الكامنة في طبيعة الإنسان... دفعته إلى تحطيم كل أمثال هذه اللوائح. والإنتاج المتناسب هو تحقق الحقيقة الكاملة لعلم الاقتصاد الاجتماعي»[1].

Fuit Troja[2]. إن هذا التناسب الصحيح بين العرض والطلب، الذي بدأ من جديد يصبح موضع هذا القدر الكبير من الأمنيات، قد كف عن الوجود منذ أمد بعيد، لقد انتقل إلى كونه أشياء مستهلكة بالية. وهو لم يكن ممكناً إلا في وقت كانت فيه وسائل الإنتاج محدودة، وكانت حركة التبادل تجري داخل حدود ضيقة للغاية. ومع مولد الصناعة الكبيرة كان على هذا التناسب الصحيح أن ينتهي، ويجبر الإنتاج حتماً على السير في تتابع مستمر عبر ذبذبات الازدهار والكساد والأزمة والركود وتجدد الازدهار وهلم جرا.

وأولئك الذين يريدون ـ مثل سيسموندي ـ أن يعودوا إلى التناسب الصحيح للإنتاج مع الاحتفاظ بالأسس الحالية للمجتمع رجعيون، لأن عليهم ـ لكي يكونوا متسقين ـ أن يريدوا كذلك إعادة كل الظروف الأخرى للصناعة في الأزمنة السابقة.

---

(1) W. ATKINSON: *Principles of Political Economy*. Londres 1840, pp. 170-195.

(2) «لم تعد هناك طروادة»، (ملاحظة من التحرير).

ما الذي أبقى الإنتاج في تناسب صحيح، أو في تناسب صحيح تقريباً؟ كان الطلب هو الذي يسيطر على العرض، هو الذي يسبق العرض، وكان الإنتاج يسير في أعقاب الاستهلاك خطوة بخطوة. أما الصناعة الكبيرة ـ التي تجبرها ذات الأدوات التي تحت يدها على الإنتاج على نطاق متزايد ـ فلم تعد تستطيع أن تنتظر الطلب. إن الإنتاج يسبق الاستهلاك، والعرض يسبق الطلب.

وفي المجتمع الحالي، في الصناعة القائمة على المبادلات الفردية، فإن فوضى الإنتاج التي هي مصدر كل هذا البؤس هي في الوقت نفسه مصدر كل تقدم.

وهكذا فإن أمامك واحداً من اثنين:

إما أن تريد التناسب الصحيح للقرون الماضية بوسائل إنتاج عصرنا، وعندئذ فإنك رجعي وطوباوي معاً.

أو أن تريد التقدم دون الفوضى: وعندئذ فلا بد لكي تبقي على القوى الإنتاجية من أن تتخلى عن المبادلات الفردية.

فالمبادلات الفردية لا تتمشى إلا مع الصناعة الصغيرة للقرون الماضية، بما يتبعها من «تناسب صحيح»، أو مع الصناعة الكبيرة بكل ما تجرّه من بؤس وفوضى.

وبعد كل ما قلناه فإن تحديد القيمة بوقت العمل ـ أي الصيغة التي يقدّمها لنا برودون باعتبارها صيغة المستقبل التجديدية (régénératrice) ـ ليست إذاً سوى التعبير العلمي

عن العلاقات الاقتصادية للمجتمع الحاضر، كما بيّن ريكاردو بوضوح قبل برودون بوقت طويل.

ولكن هل التطبيق **«الذي يحقق المساواة»** لهذه الصيغة ـ على الأقل ـ ينتمي لبرودون؟ هل هو أول من تصور إصلاح المجتمع بتحويل كل الناس إلى عمال مباشرين يتبادلون كميات متساوية من العمل؟ وهل حقه أن يلوم الشيوعيين ـ أولئك المجردين من كل معرفة بالاقتصاد السياسي، أولئك «الحمقى العنيدون»، أولئك «الحالمون بالفردوس» ـ لأنهم لم يكتشفوا قبله هذا «الحل لمشكلة البروليتاريا»؟

إن كل من يعرف أدنى معرفة حركة الاقتصاد السياسي في إنجلترا لا يمكن إلا أن يعرف أن كل الاشتراكيين في ذلك البلد تقريباً قد اقترحوا ـ في فترات مختلفة ـ تطبيق نظرية ريكاردو التي تحقق المساواة. ونستطيع أن نستشهد لبرودون: بهودجسكين[1] «الاقتصاد السياسي» ـ 1822؛ ووليم طومبسون «بحث في مبادئ توزيع الثروة المفضية إلى السعادة البشرية» ـ 1824[2]، وت.ر.إدموندز «الأخلاق العملية والاقتصاد السياسي» ـ 1828 إلخ، إلخ، وأربع صفحات من إلخ هذه. وسنكتفي بالاستماع إلى شيوعي

(1) راجع أعلاه، ص 53 «مقدمة الطبعة الألمانية الثانية»، (ملاحظة من التحرير).

(2) م ن.

إنجليزي هو براي. وسنقدم الفقرات الحاسمة في كتابه البارز «أخطاء العمل وعلاج العمل» ـ ليدز 1839، وسنتوقف عنده بعض الوقت، أولاً لأن براي لا يزال غير معروف كثيراً في فرنسا، وثانياً لأننا نعتقد أننا قد اكتشفنا لديه مفتاح أعمال برودون في الماضي والحاضر والمستقبل.

«الطريق الوحيد للوصول إلى الحقيقة هو أن نتجه على الفور إلى المبادئ الأولى. دعونا نتجه على الفور إلى المصدر الذي نشأت عنه الحكومات ذاتها. وبالتوجه هكذا إلى مصدر المسألة سنجد أن كل قوة للحكومة، وكل ظلم اجتماعي وحكومي جديد يدين بظهوره إلى النظام الاجتماعي القائم ـ إلى **مأسسة الملكية كما هي عليه في الوقت الحاضر**، وإننا بالتالي لكي ننهي أخطاءنا وبؤسنا فوراً وإلى الأبد فإن **ترتيبات المجتمع الحالية لا بد أن تقلب كلية**... وهكذا فإننا بمهاجمة الاقتصاديين على أرضهم، وبأسلحتهم هم، سنتجنب الثرثرة الحمقاء عن **الحالمين والمنظّرين** الذين هم على استعداد دائماً لأن يطلقوها. وما لم ينكر الاقتصاديون أو يدحضوا الحقائق والمبادئ المعروفة التي يقيمون عليها حججهم فإنهم لن يستطيعوا أن يرفضوا النتائج التي نصل إليها بهذا المنهج ذاته»[1].

«إن العمل وحده هو الذي يضفي القيمة... ولكل إنسان حق لا شك فيه في كل ما يمكن لعمله الأمين أن

---

(1) BRAY: *Labour Wrongs and Labour's Remedy*, Leeds 1839, pp. 17 et 41.

يجلبه له، وحين يتملك بهذه الطريقة ثمار عمله فإنه لا يرتكب ظلماً ضد أي كائن إنساني آخر، لأنه لا يتدخل في حق إنسان آخر في أن يتصرف بالطريقة نفسها... ويمكننا إرجاع ولادة كل الأفكار عن الأرقى والأدنى، عن السيد والأجير، إلى إهمال المبادئ الأولى، وإلى ما نشأ عن ذلك من عدم مساواة في الملكيات. ولن يمكن اجتثاث مثل هذه الأفكار، ولا هدم المؤسسات القائمة عليها، طالما بقيت عدم المساواة هذه قائمة. لقد تطلع الناس عبثاً حتى الآن إلى معالجة الوضع الراهن غير الطبيعي للأمور بتدمير اللامساواة القائمة، وترك سبب اللامساواة دون أن يمسوه، لكننا سرعان ما سنرى أن الحكومة ليست سبباً بل نتيجة ـ إنها ليست الخالق بل المخلوق ـ إنها باختصار بنت عدم المساواة في الملكية، وإن عدم المساواة في الملكية يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالنظام الاجتماعي الراهن»[1].

«ولا تقف في صف نظام المساواة أعظم المزايا فحسب بل كذلك العدالة الدقيقة... فكل إنسان حلقة، وحلقة لا غنى عنها في سلسلة النتائج التي تبدأ بفكرة وربما تنتهي بإنتاج قطعة من القماش. وهكذا، وإن لم تكن أذواقنا واحدة بالنسبة لمختلف المهن، فلا ينبغي أن نستخلص من ذلك أن عمل شخص ما ينبغي أن يلقى جزاءً أفضل من عمل شخص آخر، وسيحصل المخترع على الدوام ـ فضلاً عن جائزته المالية ـ على تقديرنا الذي لا يمكن إلا للعبقري أن يحصل عليه منا...».

---

(1) براي، م س، ص 33 و36 و37.

«وبحكم طبيعة العمل والتبادل ذاتها فإن العدالة الدقيقة لا تتطلب فقط أن يستفيد كل المتبادلين فوائد متبادلة فحسب بل متساوية كذلك. فليس هناك سوى شيئين يتبادلهما الناس ألا وهما العمل وناتج العمل. وإذا جرت المبادلات وفق نظام عادل فإن قيمة كل المواد ستتحدد بالتكلفة الكلية للإنتاج، والقِيم المتساوية لا بد دائماً أن تُتبادل بقيم متساوية. فإذا أنفق صانع القبعات مثلاً يوماً في صنع قبعة، وأنفق صانع الأحذية الوقت نفسه في صنع زوج من الأحذية ـ وإذا افترضنا أن للمواد الأولية التي استخدمها كل منهما القيمة نفسها ـ وبادلا هاتين السلعتين فيما بينهما، فإنهما لا يستفيدان فحسب فائدة متبادلة بل متساوية. ولا يمكن للميزة التي تترتب لطرف أن تكون في غير صالح الطرف الآخر، لأن كلاً منهما قد أعطى الكمية نفسها من العمل، ولأن المواد التي استخدماها كانت متساوية في القيمة. ولكن لو أن صانع القبعات حصل على زوجين من الأحذية مقابل قبعة واحدة، في ظل افتراضنا الأول عينه، فمن الواضح أن التبادل سيكون غير عادل، وسيسرق صانع القبعات من صانع الأحذية يوم عمل. ولو أن الأول قد تصرّف بهذه الطريقة في كل مبادلاته فإنه سيحصل مقابل عمل نصف سنة على منتجات شخص آخر لعام كامل. ونحن حتى الآن قد اتّبعنا دائماً هذا النظام غير العادل تماماً للمبادلات، فالعمال قد أعطوا الرأسمالي عمل عام بأكمله مقابل قيمة نصف عام فقط ـ ومن هنا، وليس من عدم مساواة مفترضة في القوى البدنية والعقلية بين الأفراد، نشأت عدم المساواة في الثروة والقوة. فعدم المساواة في المبادلات، والاختلاف بين ثمن المشتريات

وثمن المبيعات، لا يمكن أن يوجد إلا بشرط أن يظل الرأسماليون إلى الأبد رأسماليين، والعمال عمالاً، الأولون طبقة من الطغاة والآخرون طبقة من العبيد... ومن هنا فإن هذه الصفقة بأسرها تبيّن بوضوح أن الرأسماليين والملّاك لا يفعلون أكثر من أن يعطوا العامل مقابل عمله أسبوعاً جزءاً من الثروة التي حصلوا عليها منه في الأسبوع السابق! ـ مما يعني أنهم يدفعون له لا شيء مقابل شيء... إن كل الصفقة بين العامل والرأسمالي مهزلة حقيقية: إنها ليست في الواقع ـ في آلاف الأمثلة ـ سوى سرقة مكشوفة وإن كانت مشروعة»[1].

«ولن يكف ربح صاحب العمل عن أن يكون خسارة للعامل ـ حتى تصبح المبادلات بين الأطراف متساوية: ولا يمكن أن تكون المبادلات متساوية طالما ظل المجتمع منقسماً إلى رأسماليين ومنتجين، وطالما ظل الأخيرون يعيشون على عملهم بينما ينتفخ الأولون بربح هذا العمل...».

ويستطرد براي قائلاً:

«ومن الواضح أنه أياً كان شكل الحكومة الذي نقيمه.... ومهما دعونا إلى الأخلاق والحب الأخوي... فلا يمكن أن يوجد تبادل منافع حيثما توجد مبادلات غير متساوية. فعدم المساواة في المبادلات ـ باعتباره سبباً لعدم المساواة في الملكيات ـ هو العدو الخفي الذي يفترسنا».

---

(1) براي، م س، ص 45 و48 و49 و50.

«... إن اعتبار هدف المجتمع وغايته يتيح لي أن أستخلص ليس فقط أن كل الناس ينبغي أن يعملوا ـ وبذا يستطيعون أن يتبادلوا ـ فحسب، وإنما كذلك أن القيم لا بد أن تتبادل بقيم متساوية. وفضلاً عن ذلك فلمّا كان ربح امرئ ما لا بد إلا أن يكون خسارة لآخر فإن القيمة ينبغي أن تتحدد بتكلفة الإنتاج، لكننا رأينا أنه في ظل النظام الاجتماعي الراهن فإن ربح الرأسمالي والثري هو دائماً خسارة للعامل ـ وأن هذه النتيجة ستقع حتماً، ويترك الفقير كلية تحت رحمة الغني، في ظل أي شكل للحكومة، طالما كانت هناك لا مساواة في المبادلات ـ وأن المساواة في المبادلات لا يمكن أن يكفلها إلا نظام اجتماعي يعترف بطابع العمل الكلّي... وستؤدي المساواة في المبادلات بالتدريج إلى انتقال الثروة من أيدي الرأسماليين الحاليين إلى أيدي الطبقات العاملة»[1].

«وطالما ظل نظام عدم المساواة في المبادلات هذا سارياً فسيكون المنتجون دائماً على ما هم عليه حالياً من فقر وجهل وإجهاد حتى لو ألغيت كل الضرائب وكل الأعباء الحكومية... ولا يمكن إلا للتغيير الكامل للنظام، وإدخال المساواة في العمل وفي المبادلات، أن يغير هذا الوضع للأمور، ويكفل للناس المساواة الحقيقية في الحقوق... وليس على المنتجين إلا أن يبذلوا جهداً

---

(1) براي، م س، ص 51 و52 و53 و55.

ـ وينبغي أن يكونوا هم الذين يبذلون كل جهد لخلاصهم
ـ وستتحطم أغلالهم إلى الأبد. فالمساواة السياسية كغاية
ليست سوى خطأ، وكوسيلة فإنها أيضاً خطأ».

«ومع المساواة في المبادلات فإن ربح إنسان ما لا يمكن أن يكون خسارة لآخر: لأن كل تبادل لن يكون أكثر من نقل للعمل والثروة ولا يتطلب أي تضحية. وهكذا فبالرغم من أنه في ظل نظام اجتماعي يقوم على المساواة في المبادلات يمكن للمنتج أن يصل إلى الثروة عن طريق مدخراته، فإن ثروته لن تكون أكثر من ناتج عمله المتراكم. إنه قد يبادل ثروته، أو يعطيها لآخرين، لكن من المستحيل عليه أن يظل غنياً فترة طويلة من الوقت بعد أن يكف عن العمل: فبالمساواة في المبادلات تفقد الثروة ما لها حالياً من قوة خلاقة تبدو وكأنها تولّد ذاتها: فهي لا تعود قادرة على أن تملأ الفراغ الذي يخلقه الاستهلاك، فما لم تتجدد الثروة بالعمل فإنها تضيع إلى الأبد حالما تستهلك. ولما أمكن ما نسميه الآن الربح والفائدة أن يوجدا في ظل نظام المبادلات المتساوية، لأن المنتج والموزع سيحصلان على مكافأة متماثلة، ولأن المجموع الإجمالي لعملهما هو الذي سيحدد قيمة كل سلعة تخلق وتوضع في متناول المستهلك...

«وهكذا فإن مبدأ المساواة في المبادلات لا بد بحكم طبيعته ذاتها أن يكفل العمل الكلي»[1].

(1) براي، م س، ص 67 و88 و89 و94 و109.

وبعد أن دحض براي اعتراضات الاقتصاديين على الشيوعية يمضي فيقول:

«وهكذا فإذا كان تغيير الطابع ضرورياً لنجاح النظام الاجتماعي للمشاعة في أكمل أشكاله، وإذا كان النظام الحالي ـ من الناحية الأخرى ـ لا يوفر الظروف أو التسهيلات المرغوبة لإحداث هذا التغيير في الطابع، وإعداد الإنسان للحالة الأفضل التي نريدها جميعاً، فإن من الواضح أن الأمور لا بد بالضرورة أن تظل على ما هي عليه، ما لم تكتشف وتطبق خطوة اجتماعية تمهيدية ـ حركة تأخذ شيئاً من النظام الحالي وشيئاً من النظام المقبل (نظام المشاعة) ـ فترة استراحة وسيطة، يمكن للمجتمع أن يصل إليها بكل تجاوزاته وحماقاته لكيما ينطلق منها بعد ذلك وقد اغتنى بتلك الصفات والسمات التي تمثل الشروط الحيوية لنظام المشاعة»[1].

«ولا تتطلب الحركة بأسرها إلا التعاون في أبسط أشكاله... وستحدد تكلفة الإنتاج قيمة الناتج في كل حالة، ويجري تبادل القيم المتساوية بقيم متساوية، وإذا عمل شخص ما أسبوعاً بأكمله ولم يعمل آخر سوى نصف أسبوع فإن الأول يحصل على ضعف مكافأة الثاني. لكن هذا المبلغ الزائد لن يتقاضاه شخص على حساب الآخر: ولن تقع الخسارة التي يتحملها الأخير بأي حال على كاهل الأول. وسيبادل كل امرئ الأجر

---

(1) براي، م س، ص 134.

الذي يحصل عليه فردياً بمواد لها نفس قيمة أجره، ولن يكون الربح الذي يحققه إنسان أو صناعة خسارة لإنسان آخر أو صناعة أخرى. وسيصبح عمل كل فرد هو المقياس الوحيد لأرباحه وخسارته...»

«وعن طريق هيئات المهن العامة والمحلية يمكن تحديد كميات مختلف المواد اللازمة للاستهلاك، والقيمة النسبية لكل منها بالنسبة للأخرى (عدد العمال المستخدمين في كل فرع من فروع العمل)، وباختصار كل ما يتعلق بالإنتاج وبالتوزيع الاجتماعي. ويمكن أن تجري هذه العمليات بالنسبة للأمة بالسهولة عينها وفي الوقت القصير عينه الذي تستغرقه بالنسبة لشركة خاصة في ظل النظام الحالي... وسيتجمع الأفراد في عائلات، والعائلات في مشاعيات، كما يجري في ظل النظام القائم... وحتى لا نلغي مباشرة توزيع السكان بين المدن والقرى على سوئه. وفي ظل هذا الاتحاد سيظل كل فرد يتمتع بما لديه الآن من حرية في أن يجمع قدر ما يريد، وأن يستخدم ما يجمعه بالطريقة التي تروق له... وسيكون مجتمعنا ـ إذا أمكن القول ـ شركة مساهمة كبيرة، تتألف من عدد غير محدود من الشركات المساهمة الصغيرة، وكلها تعمل، وتنتج، وتتبادل منتجاتها على أساس أكمل مساواة...وسيقوم نظامنا الجديد للشركة المساهمة ـ وهو ليس أكثر من تنازل نقدمه للمجتمع الحالي من أجل الوصول إلى الشيوعية، والقائم على التعايش بين الملكية الفردية للمنتجات والملكية المشتركة للقوى الإنتاجية ـ بجعل مصير كل فرد معتمداً على جهوده هو، ويتيح له مشاركة مساوية في كل

ميزة توفرها الطبيعة وتقدم الفنون، وبذا يستطيع أن يجري تغييرات لاحقة»[1].

ولم نعد في حاجة الآن إلا أن نرد ببضع كلمات على براي ـ الذي استطاع دوننا وبالرغم منا أن يحل محل برودون، فيما عدا أمر واحد هو أن براي لا يزعم أن لديه آخر كلمة قالتها الإنسانية وإنما هو يقترح إجراءات يعتقد أنها مناسبة لفترة انتقال بين المجتمع الحالي والنظام المشاعي.

إن ساعة عمل «عَمْر» تُتبادل مع ساعة عمل «زَيْد». هذا هو مبدأ براي الأساسي.

فلنفترض أن لدى عَمْر اثنتي عشرة ساعة عمل وليس لدى زَيْد سوى ست ساعات. إن عَمْر لن يكون قادراً على أن يتبادل مع زَيْد إلا ست ساعات مقابل ست ساعات. وستبقى لدى عَمْر بعد ذلك ست ساعات عمل فائضة. فماذا سيصنع بهذه الساعات الست من العمل.

إما أنه لن يفعل بها شيئاً، وفي هذه الحالة سيكون قد عمل ست ساعات مقابل لا شيء. وإما أنه سيبقى خاملاً ست ساعات أخرى لكي يتعادل، أو أنه ـ كوسيلة أخيرة ـ سيعطي هذه الساعات الست ـ التي ليس فيها نفع له ـ لزَيْد (فوق البيعة).

---

(1) براي، م س، ص 158 و160 و162 و168 و194 و199.

فماذا في النهاية سيكون عَمْر قد حصل عليه أكثر من زَيْد؟ ساعات عمل؟ كلا! لن يكون قد كسب سوى ساعات من الفراغ: وسيجبر على أن يلعب دور الخامل ست ساعات. ولكي يكون هذا الحق الجديد في الخمول لا مستحباً فحسب بل منشوداً في المجتمع الجديد فسيكون على هذا المجتمع أن يكتشف في الكسل أرقى متعة، وأن يرى في العمل قيداً ثقيلاً ينبغي أن يتحرر منه مهما كان الثمن. وفضلاً عن هذا ـ إذا عدنا إلى مثلنا ـ فهل ساعات الفراغ هذه التي كسبها عَمْر عن زَيْد تعد كسباً حقيقياً؟ كلا على الإطلاق. إن زَيْد وقد بدأ بالعمل ست ساعات فقط يحقق بالعمل الثابت المنتظم نتيجة لا يحققها عَمْر إلا بالبدء بزيادة في العمل. وسيرغب كل أمرئ في أن يكون زَيْداً، ستكون هناك منافسة لاحتلال مكان زَيْد، منافسة في الكسل.

حسن إذاً! ما الذي جلبه لنا تبادل كميات متساوية من العمل؟ فائض الإنتاج وانخفاض القيمة، العمل الزائد تعقبه البطالة، وباختصار علاقات اقتصادية كتلك التي نراها في المجتمع الحالي مطروحاً منها المنافسة في العمل.

كلا! إننا مخطئون! فما زالت هناك وسيلة يمكن أن تنقذ المجتمع الجديد، المجتمع الذي يتألف من أمثال عَمْر وزَيْد. وسيأكل عَمْر وحده ناتج ست ساعات العمل التي بقيت له. ولكن من اللحظة التي لم يعد عليه فيها أن يتبادل لأنه أنتج، لم تعد به أيضاً حاجة لأن ينتج لكي يتبادل، وستنهار كل

فرضية المجتمع القائم على التبادل وتقسيم العمل، وسنكون قد أنقذنا المساواة في المبادلات بوسيلة بسيطة هي أن تكف المبادلات عن الوجود: وسيصل زَيْد وعَمْر إلى وضع شخصية روبنسون كروزو المعزولة في جزيرة.

وهكذا فإذا افترضنا كل أفراد المجتمع عمالاً مباشرين فإن تبادل كميات متساوية من ساعات العمل ليس ممكناً إلا بشرط الاتفاق مقدماً على عدد الساعات التي ينبغي أن تنفق في الإنتاج المادي. لكن مثل هذا الاتفاق ينفي التبادل الفردي.

وسنصل إلى النتيجة نفسها أيضاً إذا لم نأخذ كنقطة بدء لنا توزيع المنتجات وإنما فعل الإنتاج. ففي الصناعة الكبيرة ليس عَمْر حراً في أن يحدد بنفسه وقت عمله، لأن عمل عَمْر ليس شيئاً دون تعاون كل أمثال عَمْر وزَيْد الذين يشكلون الورشة. وهذا ما يفسر جيداً المعارضة الشديدة التي أبداها التجار الإنكليز **لقانون العشر ساعات**. لقد كانوا يعرفون جيداً أن تخفيض عمل النساء والأطفال ساعتين سيجلب معه تخفيضاً مماثلاً في ساعات عمل الرجال البالغين، فمن طبيعة الصناعة الكبيرة أن تكون ساعات العمل متساوية للجميع. وما هو اليوم نتيجة لرأس المال والمنافسة بين العمال سيكون غداً ـ إذا قطعنا العلاقة بين العمل ورأس المال ـ اتفاقاً فعلياً يقوم على العلاقة بين مقدار القوى الإنتاجية ومقدار الاحتياجات القائمة.

لكن مثل هذا الاتفاق إدانة للتبادل الفردي، وها نحن نعود ثانية إلى نتيجتنا الأولى!

ومن حيث المبدأ ليس ثمة تبادل للمنتجات ـ وإنما هناك تبادل للعمل الذي تعاون في الإنتاج. ويتوقف أسلوب تبادل المنتجات على أسلوب تبادل القوى الإنتاجية. وبشكل عام يتمشى شكل تبادل المنتجات مع شكل الإنتاج. غيِّر هذا الأخير وسيتغيّر الأول بالتبعية. وهكذا نرى في تاريخ المجتمع أن أسلوب تبادل المنتجات يضبطه أسلوب إنتاجها، وكذلك يتمشى التبادل الفردي مع أسلوب محدد للإنتاج، يتجاوب بدوره مع التناحر الطبقي. وهكذا فليس هناك تبادل فردي دون تناحر طبقي.

لكن الضمائر الشريفة ترفض أن ترى هذه الحقيقة الواضحة. فطالما كان الإنسان بورجوازياً فإنه لا يستطيع إلا أن يرى في علاقة التناحر هذه علاقة من الانسجام والعدالة الأبدية، لا تسمح لأحد بأن يكسب على حساب الآخر. وبالنسبة للبورجوازي يمكن أن يوجد التبادل الفردي دون التناحر الطبقي: إنهما شيئان منفصلان كل الانفصال بالنسبة له. وليس ثمة وجه للشبه بين التبادل الفردي كما يتصوره البورجوازي، والتبادل الفردي كما يمارسه.

ويحوّل براي وهم البورجوازي الشريف إلى مثل أعلى يود بلوغه، وهو يعتقد أنه بتطهير التبادل الفردي، وتخليصه من كل ما يجد فيه من عناصر متناحرة، يجد علاقة «**تحقق المساواة**» يود لو نقلها إلى المجتمع.

ولا يرى براي أن هذه العلاقة التي تحقق المساواة، هذا المثل الأعلى المصحَّح الذي يود أن يطبقه على العالم ليس هو نفسه سوى انعكاس للعالم الفعلي، وأن من المستحيل تماماً بالتالي أن نعيد بناء المجتمع على أساس شيء لا يعدو أن يكون شبحاً مزخرفاً له. وبقدر ما يتجسد هذا الشبح ثانية فسنتبين أن هذا الجسد ليس الحل الذي حلموا به، بل هو الجسد الفعلي للمجتمع الحالي[1].

3 ـ تطبيق قانون تناسب القيم

أ) النقود

«كان الذهب والفضة أول سلعتين وصلت قيمتهما إلى التشكّل»[2].

---

(1) وجدت نظرية براي ـ ككل النظريات أنصاراً تركوا المظاهر تخدعهم. وهكذا أقيمت في لندن وشيفيلد وليدز وكثير من المدن الأخرى في إنجلترا أسواقاً لتبادل العمل المتساوي. وانتهت هذه الأسواق كلها بالفشل الذريع بعد أن بددت قدراً كبيراً من رأس المال. وانقضى الميل إليها إلى الأبد: وهذا تحذير إلى برودون [ملحوظة لماركس].

(2) ومن المعروف أن برودون لم يأخذ هذا التحذير جدياً. فقد بذل هو نفسه في عام 1849 محاولة لإقامة بنك جديد للتبادل في باريس. غير أن البنك أفلس حتى قبل أن يبدأ عمله جدياً. ورفعت دعاوى قضائية على برودون إثر هذا الإفلاس (ملحوظة لإنجلس للطبعة الألمانية في 1885).

وهكذا فالذهب والفضة هما أول تطبيق «للقيمة المشكَّلة»... على يد برودون. ولما كان برودون يشكّل قيم المنتجات محدداً إياها بالكمية المقارنة من العمل المتجسد فيها، فإن كل ما عليه أن يفعله هو أن يثبت أن التغيرات التي تحدث في قيمة الذهب والفضة تفسرها دائماً تغيرات في وقت العمل الذي ينفق في إنتاجهما. غير أن برودون لا يفكِّر في ذلك، إنه لا يتحدث عن الذهب والفضة كسلع وإنما يتحدث عنهما كنقود.

ومنطقه كله ـ إذا كان هذا منطقاً ـ كناية عن غش يتعلق بقدرة الذهب والفضة على أن يستخدما كنقود لصالح كل السلع التي تتسم بصفة تقويمها بوقت العمل. ولا شك أن في هذا الغش من السذاجة أكثر مما فيه من الخبث.

فالناتج النافع ما إن يقوَّم بوقت العمل اللازم لإنتاجه حتى يصبح مقبولاً دائماً في التبادل. ويصيح برودون: يشهد على ذلك الذهب والفضة اللذان يوجدان في الظروف التي أريدها من «قابلية للتداول». وإذن فالذهب والفضة ـ هما القيمة التي وصلت إلى حالة التشكّل، إنهما تجسُّد لفكرة برودون، وما كان يمكن أن يكون أكثر توفيقاً في اختيار مثله. فللذهب والفضة ـ إلى جانب صفتيهما كسلعتين تقوَّمان كغيرهما من السلع بوقت العمل ـ القدرة على أن يكونا الوسيط الكلي للتبادل، أي على أن يكونا نقوداً. وإذا نحن أخذنا الآن الذهب والفضة كتطبيق «للقيمة المشكَّلة» بوقت

العمل فليس أيسر من أن نثبت أن كل سلعة تتشكل قيمتها بوقت العمل ستكون قابلة للتبادل دائماً، ستكون نقوداً.

ويثور سؤال بسيط للغاية في ذهن برودون. لماذا كان للذهب والفضة ميزة أن يكونا نموذج «القيمة المشكَّلة»؟

«إن الوظيفة الخاصة التي أضفاها العرف على المعادن الثمينة، وظيفة وسيط التجارة، هي وظيفة اصطلاحية محضة، وكان في وسع أي سلعة أخرى ـ ربما بشكل أقل يسراً وإنما بالقدر عينه من الصحة ـ أن تؤدي هذه الوظيفة: ويعرف الاقتصاديون ذلك ويوردون له أكثر من مثال. فما هو إذا السبب في هذا التفضيل العام للمعادن كنقود؟ وما هو تفسير هذا التخصص ـ الذي ليس له مثيل في الاقتصاد السياسي ـ لوظائف النقود؟... والحال، فهل من الممكن أن نعيد بناء السلسلة التي يبدو أن النقود قد انفصلت عنها، ومن ثم نعود بها إلى مبدئها الحق».

إن برودون بصياغة المسألة بهذه الطريقة قد افترض النقود منذ البداية. فقد كان السؤال الأول الذي ينبغي أن يسأله لنفسه هو لماذا كان ضرورياً ـ في المبادلات كما تتشكّل فعلياً ـ أن نفرد القيمة التبادلية ـ إذا أمكن استخدام التعبير ـ بخلق وسيط خاص للتبادل. إن النقود ليست شيئاً، إنها علاقة اجتماعية. فلماذا كانت علاقة النقود علاقة إنتاجية كغيرها من العلاقات الاقتصادية مثل تقسيم العمل إلخ؟ لو أن برودون بحث هذه العلاقة بحثاً سليماً لما كان قد رأى في

النقود شيئاً، وعنصراً منفصلاً من سلسلة مجهولة أو في حاجة إلى أن نسترجعها.

وكان برودون سيدرك على العكس أن هذه العلاقة حلقة، وأنها بصفتها هذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل سلسلة العلاقات الاقتصادية الأخرى، وأن هذه العلاقة تتجاوب مع أسلوب إنتاج محدد بالقدر نفسه الذي يتجاوب به التبادل الفردي بلا زيادة أو نقصان. فماذا يفعل هو؟ إنه يبدأ بفصل النقود عن أسلوب الإنتاج الفعلي ككل، لكي يجعل منها بعد ذلك العضو الأول في سلسلة متخيَّلة، في سلسلة ينبغي استرجاعها.

فما إن نسلم بضرورة وجود وسيط خاص للتبادل، أي بضرورة النقود، حتى يصبح كل ما علينا هو أن نفسر لماذا آلت هذه الوظيفة الخاصة إلى الذهب والفضة وليس إلى أية سلعة أخرى. وتلك مسألة ثانوية لا تفسرها سلسلة علاقات الإنتاج وإنما الصفات الخاصة الكامنة في الذهب والفضة كمادتين. وإذا كان هذا كله قد جعل الاقتصاديين في هذه المناسبة

«يمضون إلى خارج مجالات عملهم، ويدرسون الفيزياء والميكانيكا والتاريخ وما إلى ذلك»

كما يأخذ عليهم برودون فإنهم إنما فعلوا ما كان عليهم أن يفعلوه. فالمسألة لم تعد داخل مجال الاقتصاد السياسي.

يقول برودون:

«إن ما لم يره أو يفهمه أحد من الاقتصاديين هو السبب الاقتصادي الذي حدد ـ لصالح المعادن الثمينة ـ الميزة التي تتمتع بها».

وهذا السبب الاقتصادي الذي لم يره أو يفهمه أحد ـ وعن حق في الواقع ـ قد رآه برودون وفهمه وخلفه للأجيال المقبلة.

«والحال، إنّ ما لم يلحظه أحد هو أن الذهب والفضة ـ من بين كل السلع ـ كانا أول من تشكلت قيمتهما. ففي مرحلة الأبوية كان الذهب والفضة ما زالا يُتقايضان ويُتبادلان في شكل سبائك، لكنهما حتى في ذلك الحين كشفا عن اتجاه واضح للسيادة، وأصبحا موضع تفضيل ملحوظ وشيئاً فشيئاً استولى الملوك عليهما، ووضعوا أختامهم فوقهما: ومن هذا التكريس الملكي ولدت النقود أي السلعة بامتياز التي تحتفظ ـ رغم كل هزات الصناعة ـ بقيمة تناسبية محددة، والتي تُقبل في كل المدفوعات... وأعود فأكرر أن خاصية الذهب والفضة ترجع إلى أنهما ـ بفضل صفاتهما المعدنية، ومصاعب إنتاجهما، وبوجه خاص لتدخل السلطة العامة ـ قد كسبا مبكراً صفتي الثبات والصدقية كسلع».

والقول بأن الذهب والفضة ـ من بين كل السلع ـ كانا أول من وصلت قيمتهما إلى التشكّل يعني ـ بعد كل ما قلناه من قبل ـ أن الذهب والفضة كانا أول من بلغ مرتبة النقود. وهذا هو كشف برودون العظيم، تلك هي الحقيقة التي لم يكتشفها أحد قبله.

وإذا كان برودون يريد بكلماته هذه القول إن الذهب والفضة من بين كل السلع كانا أول سلعتين يعرف وقت إنتاجهما فسيكون هذا افتراضاً آخر من تلك الافتراضات التي هو على استعداد لأن يزود بها قراءه. ولو أردنا أن نتوقف عند هذا التبحّر الأبوي فنقول لبرودون أن الوقت اللازم لإنتاج الأشياء ذات الضرورة الأولية مثل الحديد، إلخ، قد عرف أولاً، وسنعفيه من قوس آدم سميث الكلاسيكي.

ولكن ـ بعد هذا كله ـ كيف يستطيع برودون أن يستمر في الحديث عن تشكيل قيمة ما، ما دامت قيمة ما لا يمكن أن تتشكّل وحدها أبداً؟ إنها لا تتشكل بالوقت اللازم لإنتاجها وحدها وإنما بالنسبة لحصة كل ناتج آخر يمكن أن يُخلق في الوقت عينه. وهكذا فإن تشكيل قيمة الذهب والفضة يفترض مسبقاً تشكيلاً مكتملاً بالفعل لمجموعة بأسرها من المنتجات الأخرى.

وإذاً فليست السلعة هي التي بلغت ـ في الذهب والفضة ـ مرتبة «القيمة المشكَّلة»، وإنما «قيمة برودون المشكَّلة» هي التي بلغت ـ في الذهب والفضة ـ مرتبة النقود.

ولندرس الآن عن كثب هذه **الأسباب الاقتصادية** التي أضفت على الذهب والفضة ـ في نظر برودون ـ ميزة رفعِهما إلى مرتبة النقود قبل أية منتجات أخرى، خلال مرورهما بالمرحلة التشكيلية للقيمة.

وهذه الأسباب الاقتصادية هي: «الاتجاه الواضح

للسيادة» و«التفضيل الملحوظ» حتى «في المرحلة الأبوية» وغير ذلك من التعميات للواقعة عينها التي تزيد الصعوبة لأنها تضاعف الواقعة بمضاعفة الأمثلة التي يطرحها برودون لتفسير الواقعة. إن برودون لم يستنفد بعد كل الأسباب الاقتصادية المزعومة. وهناك سبب له قوة مطلقة لا تُنازع:

«ومن التكريس المطلق ولدت النقود: فقد استولى الملوك على الذهب والفضة، ووضعوا أختامهم فوقهما».

وهكذا فنزوة الملوك ـ عند برودون ـ هي السبب الأسمى في الاقتصاد السياسي!

والحق أنه لا بد أن يكون مفتقراً إلى أي معرفة تاريخية إذا لم يكن يعرف أن الملوك هم الذين كانوا في كل العصور خاضعين للظروف الاقتصادية، لكنهم لم يملوا أبداً القوانين عليها. فالتشريع ـ سياسياً كان أو مدنياً ـ لم يفعل أكثر من أن يعلن، أن يعبِّر بالكلمات، عن قوة العلاقات الاقتصادية.

أكان الملك هو الذي استولى على الذهب والفضة وجعلهما وسيطي التبادل الشاملين بوضع خاتمه فوقهما، أم أنّ هذين الوسيطان للتبادل هما بالأحرى اللذان استوليا على الملك وأجبراه على أن يضع خاتمه فوقهما، ويضفي عليهما تكريساً سياسياً؟

إن الخاتم الذي كان ـ ولا يزال ـ يوضع على الفضة ليس خاتم قيمتها وإنما وزنها. والثبات والصدقية اللتان يتحدث عنهما برودون لا تنطبقان إلا على عيار النقود، وهذا

العيار يشير إلى كمية مادة الفضة التي تحويها قطعة النقود المسكوكة.

يقول الفيلسوف فولتير بما عرف عنه من حس سليم:

«إن القيمة الحقيقية الوحيدة لمارك الفضة هي مارك من الفضة، نصف رطل يزن ثماني أونصات. والوزن والعيار وحدهما يشكلان هذه القيمة الحقيقية»[1].

غير أن السؤال القائل: كم تساوي أونصة من الذهب أو الفضة؟ يظل قائماً. فإذا كانت قطعة الكشمير من محلات «جران كولبير» تحمل علامة تجارية تقول: **صوف خالص**، فإن هذه العلامة لن تقول لنا شيئاً عن قيمة الكشمير.

يبقى علينا معرفة ما هي قيمة الصوف.

يقول برودون:

«لقد مزج فيليب الأول ملك فرنسا مع الجنيه «تورنُوَا» لشارلمان ثلثاً من مزيج المعادن متصوراً أنه وقد احتكر صناعة النقود يستطيع أن يصنع ما يفعله أي تاجر لديه احتكار مُنتَج ما. فماذا كان في الواقع هذا التزييف للعملة الذي طالما أخذ على فيليب وخلفائه!»

«لقد كان تدليلاً سليماً تماماً من زاوية الروتين التجاري، لكنه كان غير سليم للغاية في علم الاقتصاد أن نفترض أنه ما دام العرض والطلب ينظمان القيمة فإن من الممكن ـ سواء باصطناع ندرة مفتعلة أو باحتكار الصناعة ـ الرفع من قدر الأشياء وبالتالي قيمتها، وأن هذا صحيح

---

(1) VOLTAIRE: Système de Law.

مع الذهب والفضة كما هو صحيح مع القمح والنبيذ والزيت والتبغ. ولكن ما إن اكتشف غش فيليب حتى هبطت نقوده إلى قيمتها الحقيقية، وفقد هو في الوقت عينه ما ظن أنه سيكسبه من رعاياه. وقد حدث الشيء عينه في كل محاولة مماثلة لاحقة».

وأولاً لقد ثبت مرات لا تحصى أنه إذا عزم أمير ما على تزييف العملة فإنه هو الذي يخسر، فما يكسبه مرة عند الإصدار الأول يخسره كل مرة تعود إليه فيها العملة المزيفة في شكل ضرائب، إلخ. لكن فيليب وخلفاءه تمكنوا من أن يحموا أنفسهم بدرجة أو أخرى ضد هذه الخسارة، لأنهم ما إن يطرحوا العملة المزيفة في التداول حتى كانوا يهرعون بإصدار الأمر بإعادة سكّ العملة على الأساس القديم.

وفضلاً عن ذلك فإنه لو كان فيليب الأول قد فكّر حقاً على غرار برودون فإنه لا يكون قد فكّر جيداً «من الزاوية التجارية». فلا فيليب الأول ولا برودون ينمّان عن عبقرية تجارية حين يتصوران أن من الممكن تغيير قيمة الذهب أو أي سلعة أخرى لمجرد أن قيمتها تتحدد بالعلاقة بين العرض والطلب.

فلو أن الملك فيليب أصدر مرسوماً بأن مكيالاً من القمح سيسمى في المستقبل مكيالين لكان ملكاً محتالاً، ولخدع كل أصحاب الريع، كل من كان من حقهم الحصول على مائة مكيال من القمح، ولكان السبب في أن يحصل كل

هؤلاء الناس على خمسين مكيالاً بدلاً من مائة. فلنفترض أن الملك كان مديناً بمائة مكيال من القمح، فلن يكون عليه أن يدفع سوى خمسين مكيالاً، لكن مثل هذه المائة مكيال لن تساوي أبداً ـ في التجارة ـ أكثر من خمسين مكيالاً. فنحن حين نغيّر الاسم لا نغيّر الشيء، ولن تتغير كمية القمح ـ المعروضة أو المطلوبة ـ بمجرد هذا التغيير في الاسم. وهكذا فنتيجة لبقاء العلاقة بين العرض والطلب كما هي بالرغم من هذا التغيير في الاسم فإن ثمن القمح لن يتعرض لتغيير حقيقي. فنحن حين نتحدث عن عرض وطلب الأشياء لا نتحدث عن عرض وطلب اسم الأشياء. ولم يكن فيليب الأول صانعاً للذهب والفضة كما يقول برودون، وإنما كان صانع أسماء للعملات. فلتعرض كشميرك الفرنسي على أنه كشمير آسيوي، وقد تخدع مشترياً أو اثنين، لكن ما إن يعرف الغش حتى يهبط كشميرك الآسيوي المزعوم إلى ثمن الكشمير الفرنسي. وحين وضع الملك فيليب اسماً زائفاً على الذهب والفضة فإنه لم يكن يستطيع الخداع إلا طالما لم يكن الغش معروفاً، وكان شأنه شأن أي بدّال يخدع عملاءه بوصف زائف لبضائعه، ولم يكن يمكن لهذا أن يستمر طويلاً، وكان مقيَّضاً له عاجلاً أو آجلاً أن يخضع لصرامة القوانين التجارية. فهل هذا ما أراد برودون إثباته؟ كلا، فوفقاً له تتلقى النقود قيمتها من الملك لا من التجارة. وماذا أثبت

حقاً؟ أثبت أن سيادة التجارة من أعلى سيادة الملك. فليصدر الملك مرسوماً بأن المارك الواحد سيكون في المستقبل ماركين وستظل التجارة تقول إن هذين الماركين لا يساويان أكثر مما كان يساويه مارك واحد في الماضي.

ولكن مع هذا كله فإن مسألة القيمة التي تتحدد بكمية العمل لم تتقدم خطوة واحدة. وما زال علينا أن نقرر ما إذا كانت قيمة هذين الماركين ـ اللذين أصبحا ما كانه مارك واحد من قبل ـ تتحدد بتكلفة الإنتاج أم بقانون العرض والطلب.

ويواصل برودون حديثه:

«بل ينبغي أن نضع في ذهننا أنه إذا كان في قدرة الملك ـ بدلاً من تزييف العملة ـ أن يضاعف حجمها فإن القيمة التبادلية للذهب والفضة ستهبط فوراً بمقدار النصف، وأيضاً لأسباب تتعلق بالتناسب والتوازن».

وإذا كان هذا الرأي ـ الذي يشاطر فيه برودون غيره من الاقتصاديين ـ صحيحاً فإنه حجة في صف مذهب هؤلاء الأخيرين عن العرض والطلب وليس بأي حال في صف تناسبية برودون. ذلك أنه أياً كانت كمية العمل المتجسدة في الحجم المضاعف من الذهب والفضة فإن قيمته ستهبط بمقدار النصف مع بقاء الطلب على ما هو عليه وتضاعف العرض. أم ترى سيختلط «قانون التناسب» هذه المرة ـ بالصدفة ـ بقانون العرض والطلب الذي طالما تعرض للازدراء؟ إن

تناسب برودون الصحيح هذا مطاط للغاية في الواقع، وقادر على أن يتخذ كثيراً من الأشكال والتوليفات والتبديلات حتى ليمكن أن يتوافق ولو مرة مع العلاقة بين العرض والطلب.

وهكذا فإن جعل «كل سلعة مقبولة في التداول، إن لم يكن في الممارسة فعلى الأقل من حيث الواقع» على أساس دور الذهب والفضة هو عدم فهم لهذا الدور. فالذهب والفضة ليسا مقبولين من حيث الحق إلا لأنهما مقبولان في الممارسة. وهما مقبولان في الممارسة لأن التنظيم الحالي للإنتاج يحتاج إلى وسيط شامل للتبادل. وليس الحق إلا الاعتراف الرسمي بالواقع.

وقد رأينا أن برودون لم يختر مثال النقود كتطبيق للقيمة التي بلغت مرتبة التشكُّل إلا ليقوم بتهريب كل مذهبه عن القابلية للتبادل، أي ليثبت أن كل سلعة تقوَّم بتكلفة إنتاجها لا بد أن تصل إلى مرتبة النقود. وسيكون هذا كله مرضياً تماماً لولا حقيقة تثير الحيرة هي أن الذهب والفضة بالتحديد ـ من حيث كونهما نقوداً ـ هما من بين كل السلع السلعتان الوحيدتان اللتان لا تتحددان بتكلفة إنتاجهما، وهذا صحيح إلى حد أن الورق يمكن أن يحل محلهما في التداول. وطالما ظللنا نراعي قدراً من التناسب بين احتياجات التداول وكمية النقود المصدرة، سواء كانت نقوداً من الورق أو الذهب أو البلاتين أو النحاس، فلن تثور مسألة مراعاة

التناسب بين القيمة الحقيقية (تكلفة الإنتاج) والقيمة الإسمية للنقود. ولا شك أن النقود تتحدد ـ في التجارة الدولية ـ بوقت العمل كأي سلعة أخرى، لكن من الصحيح كذلك أن الذهب والفضة في التجارة الدولية وسيلتان للتبادل كمنتجات لا كنقود وبعبارة أخرى فإنهما يفقدان خاصية «الثبات والصدقية»، خاصية «التكريس المطلق» التي تشكل عند برودون، خاصيتهما النوعية. وقد أدرك ريكاردو هذه الحقيقة جيداً إلى حد أنه بعد أن يقيم مذهبه كله على القيمة التي تتحدد بوقت العمل، وبعد أن يقول:

«والذهب والفضة، ككل السلع الأخرى ليست لهما قيمة إلا بنسبة كمية العمل اللازمة لإنتاجهما وجلبهما إلى السوق»،

فإنه بالرغم من ذلك يضيف أن قيمة النقود لا تتحدد بوقت العمل المتجسد في مادتها وإنما بقانون العرض والطلب وحده.

«ورغم أن النقود الورقية ليس لها قيمة حقيقية، فمع تحديد كميتها فإن قيمتها في التبادل توازي قيمة العملة المعدنية التي تعادلها اسمياً، أو قيمة السبيكة مقدرة بالنقود. وعلى أساس المبدأ نفسه أيضاً، أي بتحديد كمية النقود، فإن عملة ذات عيار منخفض يمكن أن تتداول بالقيمة نفسها التي ينبغي أن تكون لها إذا كان لها الوزن والعيار المحددين بالقانون وليس بالقيمة الحقيقية للمعدن النقي الذي تحويه. وهذا هو السبب في أننا نجد

في تاريخ العملة البريطانية أن عملتنا لم تنخفض قيمتها أبداً بالنسبة ذاتها التي زيفت بها. وكان السبب في هذا هو أنها لم تتضاعف أبداً بنسبة انخفاضها قيمتها.»[1].

وهذا ما يلاحظه جان باتيست ساي على فقرة ريكاردو هذه:

«يبدو لي أن هذا المثال ينبغي أن يقنع الكاتب بأن أساس كل قيمة ليس هو كمية العمل اللازمة لصنع سلعة ما، وإنما هو الحاجة التي نحس بها إلى هذه السلعة، موازنة بندرتها».

وهكذا فإن النقود ـ التي لم تعد بالنسبة لريكاردو سلعة تتحدد بوقت العمل، والتي يأخذها ج.ب.ساي بالتالي كمثال لإقناع ريكاردو بأن القيم الأخرى بدورها لا يمكن أن تتحدد بوقت العمل، أقول إن هذه النقود التي أخذها ج.ب.ساي مثالاً لقيمة لا تتحدد إلا بالعرض والطلب وحدهما، تصبح، عند برودون المثال بامتياز على تطبيق القيمة المشكّلة... بوقت العمل.

وفي الختام أنه إذا لم تكن النقود «قيمة مشكّلة» بوقت العمل فإنها بالأحرى لا يربطها شيء «بتناسب» برودون الصحيح. إن الذهب والفضة قابلان دائماً للتبادل لأن لهما وظيفة خاصة هي وظيفة الوسيط الشامل للتبادل، وليس بأي

---

(1) ريكاردو، م س.

حال لأنهما يوجدان في كمية متناسبة مع مجمل الثروة. أو بتعبير أفضل أنهما دائماً متناسبان لأنهما ـ وحدهما من بين كل السلع ـ يعملان كنقود، كوسيط شامل للتبادل، أياً كانت كميتهما بالنسبة لمجمل الثروة.

«فالعملة المتداولة لا يمكن أن تكون من الوفرة بحيث تفيض: لأنك بتقُليل قيمتها تزيد بالنسبة عينها كميتها، وبزيادة قيمتها تقلل كميتها»[1].

يصيح برودون «أي خليط هو هذا الاقتصاد السياسي!».

ويصيح شيوعي متفكهاً (على لسان برودون) «يا للذهب اللعين!». ونستطيع بالمثل أن نقول: يا للقمح اللعين، والكروم اللعينة، والأغنام اللعينة»؛ لأنه

«تماماً كالذهب والفضة فإن كل قيمة تجارية لا بد أن تبلغ تحديدها الدقيق الصارم».

وليست فكرة الوصول بالأغنام والكروم إلى مرتبة النقود فكرة جديدة. فهي ترجع في فرنسا إلى عصر لويس الرابع عشر. ففي تلك الحقبة ـ وكانت النقود قد بدأت تفرض قدرتها الشاملة ـ ترددت الشكوى من انخفاض كل السلع الأخرى، وأثيرت بحماس فكرة بلوغ «كل قيمة تجارية» تحديدها الدقيق الصارم، بلوغها مرتبة النقود. وهذا ما نجده

---

(1) ريكاردو، م س.

حتى في كتابات بواغيّبير، وهو واحد من أقدم الاقتصاديين الفرنسيين:

«وهكذا فالنقود ـ بوصول هذا العدد الذي لا يحصى من المنافسين في شكل سلع أقرت هي ذاتها في قيمها الحقة ـ ستدفع إلى الخلف داخل حدودها الطبيعية»(1).

وهكذا نرى أن الأوهام الأولى للبورجوازية هي أيضاً أوهامها الأخيرة.

ب) فائض العمل

«نقرأ في كتب الاقتصاد السياسي هذا الافتراض المحال: إذا تضاعف ثمن كل الأشياء... وكأنما ثمن كل الأشياء ليس نسبة بين الأشياء، وكأن المرء يستطيع أن يضاعف نسبة، وعلاقة، وقانوناً»(2).

وقد وقع الاقتصاديون في هذا الخطأ نتيجة عدم معرفتهم كيفية تطبيق «قانون التناسب» و«القيمة المشكَّلة».

ومن سوء الحظ أننا نقرأ في كتاب برودون عينه ـ المجلد الأول ص 110 ـ افتراضاً محالاً هو «إذا ارتفع الأجر عموماً لارتفع ثمن كل شيء». وفضلاً عن ذلك فإننا

---

(1) BOISGUILLEBERT: *Economistes financiers du XVIII^e siècle,* Edit. Daire, p. 422.

(2) برودون، م س، المجلد الأول، ص 81.

إذا كنا نجد العبارة المذكورة في مؤلفات الاقتصاد السياسي فإننا نجد أيضاً تفسيراً لها.

«حين يتحدث المرء عن ارتفاع أو انخفاض ثمن كل السلع فإنه يستبعد دائماً سلعة أو أخرى، والسلعة المستبعدة هي ـ عموماً ـ النقود أو العمل»[1].

ولننتقل الآن إلى التطبيق الثاني «للقيمة المشكَّلة» وللتناسبات الأخرى ـ التي لا يعيبها سوى افتقارها إلى التناسب ـ؛ ولنر ما إذا كان برودون هنا أكثر توفيقاً منه في تحويل الأغنام إلى نقود.

«من البديهيات التي يقرها علماء الاقتصاد عموماً أن كل عمل لا بد أن يترك فائضاً. وفي رأيي أن هذه القضية حقيقة كلية مطلقة: إنها نتيجة لازمة لقانون التناسب الذي يمكن اعتباره خلاصة العلم الاقتصادي بأسره. ولكن ليسمح لي علماء الاقتصاد أن أقول إن البديهية القائلة إن كل عمل لا بد أن يترك فائضاً لا معنى لها وفقاً لنظريتهم، وليست قابلة لأي إثبات»[2].

---

(1) *Encyclopedia Metropolitana on Universal Dictionary of Knowledge*, vol. IV, à l'article *Political Economy*, par Senior, London, 1836. (Voyez aussi, sur cette expression J.ST. MILL: *Essays on some unsettled Questions of Political Economy*, London, 1884, et TOOKE: *An History of Prices*, etc., London, 1838).

(2) برودون، م س، المجلد الأول، ص 73.

ولكي يثبت برودون أن كل عمل لا بد أن يترك فائضاً فإنه يشخصن المجتمع، يحوله إلى مجتمع هو شخص، أي إلى مجتمع ليس بأي حال مجتمعاً من الأشخاص، لأن له قوانينه المستقلة، لا يربطه شيء بالأشخاص الذين يتألف منهم المجتمع، وله «ذكاؤه الخاص» الذي ليس الذكاء المشترك للناس بل ذكاء خال من أي حس مشترك. ويأخذ برودون على الاقتصاديين أنهم لم يفهموا هذا الكائن الجمعي. ويسرنا أن نواجهه بالفقرة التالية لاقتصادي أميركي يتهم غيره من الاقتصاديين بالعكس تماماً:

«إن الكيان المعنوي، الكائن الاجرومي، الذي يسمى المجتمع، قد غلّف بسمات ليس لها وجود حقيقي إلا في خيال أولئك الذين يحولون الكلمة إلى شيء... وكان هذا هو ما أثار كثيراً من المصاعب وبعض ألوان سوء الفهم المؤسفة في الاقتصاد السياسي»[1].

ويستطرد برودون قائلاً:

«ومبدأ فائض العمل هذا ليس صحيحاً بالنسبة للأفراد إلا لأنه ينبعث من المجتمع، الذي يمنحهم بهذه الطريقة فوائد قوانينه بأعيانها».

أيريد برودون بذلك مجرد أن يقول إن إنتاج الفرد الاجتماعي يتجاوز إنتاج الفرد المنعزل؟ أهو يشير إلى هذه

(1) TH. COOPER: *Lectures on the Elements of Political Economy*, Columbia, 1826.

الزيادة في إنتاج الأفراد المترابطين على إنتاج الأفراد غير المترابطين؟ إن كان الأمر كذلك فإننا نستطيع أن نستشهد له بمئات الاقتصاديين الذين عبّروا عن هذه الحقيقة البسيطة دون كل هذه الصوفية التي يحيط بها برودون نفسه. وهذا ما يقوله سادلر على سبيل المثال:

«العمل المركّب يعطي نتائج ما كان يمكن للعمل الفردي أن يحققها. ومن هنا فبقدر ما تتضاعف البشرية عدداً فإن منتجات صناعتها المؤتلفة ستتجاوز كثيراً مقدار أية إضافة حسابية محضة محسوبة على أساس هذه الزيادة... ففي الصناعات الميكانيكية كما في أعمال العلم قد يحقق إنسان في يوم أكثر مما يحققه فرد منعزل طيلة حياته. إن بديهية علماء الرياضيات القائل إن الكل لا يساوي سوى مجموع أجزائه ليس صحيحاً إذا طبق على الموضوع الذي نتحدث عنه. فبالنسبة للعمل ـ الركيزة الكبرى للوجود الإنساني ـ نستطيع أن نقول إن ناتج الجهد المتراكم يتجاوز كثيراً كل ما يمكن للجهود الفردية المنفصلة أن تحققه»[1].

ولنعد إلى برودون. إنه يقول إن فائض العمل يجد تفسيره في الشخص المسمى بالمجتمع. وحياة هذا الشخص تسترشد بقوانين هي نقيض القوانين التي تحكم نشاط الإنسان كفرد، وهذا ما يود أن يثبته «**بالوقائع**».

---

(1) T. SADLER: *The Law of Population*, London, 1830.

«إن اكتشاف إجراء اقتصادي ما لا يمكن أبداً أن يوفر للمخترع ربحاً يعادل الربح الذي يجلبه للمجتمع... وقد لوحظ أن منشآت السكك الحديدي مورد ثروات للمتعهدين أقل مما هي للدولة... فمتوسط سعر نقل السلع بالطريق البري تبلغ 18 سنتيماً للطن في الكيلومتر منذ تجميع البضاعة حتى تسليمها. وقد قدر أن منشأة سكك حديد عادية لا تستطيع بهذا السعر أن تحصل على 10% ربحاً صافياً، وهي نتيجة تعادل بالتقريب ما تحصل عليه منشأة للنقل البري. ولكن لنفترض أن سرعة النقل بالسكك الحديدية مقارنة بالنقل البري تبلغ 4 إلى 1: فلمّا كان الوقت في المجتمع هو القيمة بالذات فإن السكك الحديد ستوفر إذا تساوت الأسعار ميزة على النقل البري تبلغ 400%، غير أن هذه الميزة الهائلة ـ وهي ميزة حقيقية بالنسبة للمجتمع ـ لا تتحقق بالدرجة عينها للمتعهد الذي يمنح المجتمع قيمة زائدة تبلغ 400% ولا يستخلص من جانبه 10%، ولكي نبين المسألة بوضوح أكبر فلنفترض في الواقع ـ أن السكك الحديد رفعت تعريفتها إلى 25 سنتيماً وظلت تعريفة النقل البري 18 سنتيماً: إنها ستفقد على الفور كل شحناتها. فمرسلو البضائع ومتلقوها وكل الناس سيعودون إلى العربة، بل إلى العربة البدائية عند الضرورة. وستهجر القاطرة: وسنضحي بميزة اجتماعية قدرها 400% مقابل خسارة خاصة تبلغ 33%. ونستطيع أن نفهم سبب ذلك بسهولة: إن الميزة المتحققة من سرعة السكك الحديد ميزة اجتماعية كلية، ولا يشترك كل فرد فيها إلا بنسبة ضئيلة (وينبغي أن نذكر أننا لا نتحدث طيلة الوقت إلا عن نقل البضائع)، في حين أن الخسارة تصيب المستهلك مباشرة

وبشكل شخصي. فربح اجتماعي يبلغ 400% يمثل بالنسبة للفرد ـ إذا لم يكن المجتمع مكوناً إلا من مليون شخص ـ أربعة من عشرة آلاف؛ في حين أن خسارة تبلغ 33% للمستهلك تفترض عجزاً اجتماعياً قدره 33 مليوناً»[1].

ونستطيع أن نتغافل حتى عن أن برودون يعبّر عن مضاعفة السرعة أربع مرات باعتبارها 400% من السرعة الأصلية، أما أن يربط بين النسبة المئوية للسرعة والنسبة المئوية للربح، ويقيم نسبة بين علاقتين غير قابلتين للمقارنة فيما بينهما وإن كانت كل منهما يمكن أن تُقاس على حدة بنسبة مئوية فهذا يعني: إقامة نسبة بين النسب المئوية وتجاهل القاسم المشترك فيما بينها.

فالنسب المئوية دائماً نسب مئوية، و10% و400% قابلتين للمقارنة، أنهما فيما بينهما كما هي 10 إلى 400. وهكذا يستنتج برودون أن ربحاً يبلغ 10% يساوي واحداً على أربعين من السرعة المضاعفة أربع مرات، وإنقاذاً للمظاهر يقول إن الوقت ـ بالنسبة للمجتمع ـ يعني القيمة (الوقت هو نقود). وينشأ هذا الخطأ من تذكّره المبهم لوجود صلة بين القيمة ووقت العمل، وما أسرع من أن يشبّه وقت العمل بوقت النقل، أي أنه يطابق بين بضعة سائقين وحراس

---

(1) برودون، م س، المجلد الأول، ص 75ـ76.

وغيرهم ممن يشكل وقت عملهم فعلاً وقت العمل وبين المجتمع بأسره. وهكذا فجأة أصبحت السرعة رأسمالاً. وفي هذه الحالة فإنه على حق تماماً حين يقول «إن ربحاً يبلغ 400% سيُضحى به مقابل خسارة تبلغ 33%». وبعد أن يقر هذه القضية الغريبة كعالم رياضيات يعطينا تفسيرها التالي كعالم اقتصاد.

> «إن ربحاً اجتماعياً يبلغ 400 يمثل بالنسبة للفرد ـ إذا لم يكن المجتمع مكوناً إلا من مليون شخص ـ أربعة من عشرة آلاف.

موافقون؛ ولكننا لا نتحدث عن 400 بل عن 400%. وربح يبلغ 400% يمثل بالنسبة للفرد 400% لا أكثر ولا أقل. ومهما كان رأس المال فإن العائد سيكون دائماً بمعدل 400%. فماذا يفعل برودون؟ إنه يأخذ النسب المئوية على أنها رأسمال، ثم وكأنه يخشى ألا يكون خلطه ظاهراً بما يكفي، «واضحاً» بما يكفي، فإنه يستطرد قائلاً:

«إن خسارة تبلغ 33% للمستهلك تفترض عجزاً اجتماعياً قدره 33 مليوناً»؛ لكن خسارة تبلغ 33% للمستهلك تظل خسارة تبلغ 33% بالنسبة لمليون مستهلك. فكيف إذن يستطيع برودون أن يقول عن نظرة ثاقبة أن العجز الاجتماعي في حال خسارة تبلغ 33% يصل إلى 33 مليوناً في حين أنه لا يعرف رأس المال الاجتماعي ولا حتى رأسمال فرد واحد من الأشخاص المعنيين؟ وهكذا لمَ يكتفِ برودون بأن يخلط بين

رأس المال والنسب المئوية بل إنه ينتصر على نفسه بالمطابقة بين رأس المال المستثمر في منشأة ما وعدد الأطراف المعنية.

«ولكي نبيِّن المسألة بوضوح أكبر فلنفترض في الواقع» رأسمالاً محدَّداً. إن ربحاً اجتماعياً يبلغ **400%** مقسم بين مليون مساهماً يسهم كل منهم بمقدار فرنك واحد سيعطي 4 فرنكات لكل فرد وليس 0,0004 من الفرنك كما يزعم برودون. وبالمثل فإن خسارة تبلغ 33% لكل مساهم تمثل عجزاً اجتماعياً قدره 330.000 فرنك وليس 33 مليوناً (100: 33 = 1.000.000 : 330.000).

إن برودون المستغرق في نظرتيه عن المجتمعِ الشخص ينسى أن يقسم على 100. وهكذا نصل إلى خسارة تبلغ 330.000 فرنك، لكن ربحاً قدره 4 فرنكات للفرد يحقق ربحاً قدره أربعة ملايين فرنك للمجتمع، وبذلك يتبقى للمجتمع ربح صاف قدره 3.670.000 فرنك. وهذا الحساب الدقيق يثبت بالتحديد عكس ما أراد برودون إثباته: «إنه يثبت أن أرباح المجتمع وخسائره لا تتناسب تناسباً عكسياً مع أرباح الأفراد وخسائرهم.

ولنلق نظرة ـ بعد أن صححنا هذه الأخطاء البسيطة في الحساب ـ على النتائج التي يمكن أن نصل إليها لو سلمنا بهذه العلاقة بين السرعة ورأس المال بالنسبة للسكك الحديد، كما يعرضها برودون وبعد استبعاد أخطاء الحساب.

لنفترض أن أداة نقل أسرع أربع مرات تكون تكلفتها أكثر أربع مرات، أن أداة النقل هذه لن تنتج ربحاً أقل من العربات التي هي أبطأ منها أربع مرات ولا تكلف غير ربع تكلفتها. وهكذا فإذا كانت العربات تأخذ 18 سنتيماً فإن النقل بالسكك الحديد يمكن أن يأخذ 72 سنتيماً. تلك ـ طبقاً «لدقة الرياضيات» ـ هي نتيجة افتراضات برودون ـ وأيضاً بعد استبعاد أخطائه في الحساب. لكن ها هو فجأة يقول لنا إنه إذا لم يأخذ النقل بالسكك الحديد ـ بدلاً من 72 سنتيماً ـ سوى 25 سنتيماً فسيخسر فوراً كل شحناته. وسيكون علينا بالتأكيد أن نتجه إلى العربة، وحتى إلى العربة البدائية. بيد أنه إذا كانت لدينا نصيحة نوجهها إلى برودون فهي ألا ينسى في «**برنامج الاتحاد المتدرِّج**» أن يقسِّم على مائة. ولكننا ويا للأسف لا نكاد نأمل أن يصغي إلى نصيحتنا لأن برودون مبهور للغاية بحسابه «المتدرِّج» الذي يتفق مع «الاتحاد المتدرِّج» حتى ليصيح بصورة قاطعة:

> «لقد أوضحت بالفعل في الفصل الثاني بحلّي لنقيضة القيمة، أن ميزة كل اكتشاف مفيد أقل بما لا يقاس للمخترع ـ مهما فعل ـ منها للمجتمع. وقد وصلت بإثبات هذه النقطة إلى دقة الرياضيات»!

فلنعد إلى أقصوصة الشخص المجتمع الخيالية، وهي أقصوصة لا تستهدف إلا إثبات هذه الحقيقة البسيطة: إن اختراعاً جديداً يمكِّن كمية من العمل من إنتاج عدد أكبر من السلع، سيخفِّض القيمة السوقية للمنتَج. وإذن فالمجتمع

يستفيد لا بالحصول على قيم تبادلية أكثر بل بالحصول على سلع أكثر مقابل القيمة نفسها، أما المخترع فإن المنافسة تجعل ربحه يهبط بالتدريج إلى المستوى العام للأرباح. فهل أثبت برودون هذه القضية كما أراد؟ كلا، لكن هذا لا يمنعه من أن يلوم الاقتصاديين لعجزهم عن إثباتها ولكي نثبت له العكس سنكتفي بالاستشهاد بريكاردو ولوديردال ـ ريكاردو رأس المدرسة التي تحدد القيمة بوقت العمل، ولوديردال وهو واحد من أشد المدافعين عن تحديد القيمة بالعرض والطلب عنفاً. وقد عرض الاثنان الأطروحة نفسها:

«ونحن بزيادتنا المستمرة لسهولة الإنتاج نقلل باستمرار قيمة بعض السلع التي أنتجت من قبل، وإن كنا بالوسائل عينها لا نضيف فحسب إلى الثروة القومية بل كذلك إلى القدرة على الإنتاج للمستقبل... وحالما نستطيع بمعونة الآلات أو بمعارفنا الفيزيائية أن نجبر العوامل الطبيعية على أن تقوم بالعمل الذي كان الإنسان يقوم به من قبل فإن القيمة التبادلية لمثل هذا العمل تهبط بالمثل: فإذا كان عشرة رجال يديرون طاحونة قمح ثم اكتشف أنه يمكن بمعونة الريح أو المياه الاستغناء عن عمل هؤلاء الرجال العشرة فستهبط على الفور قيمة الدقيق ـ الذي هو جزئياً ناتج العمل الذي تؤديه الطاحونة ـ بنسبة كمية العمل المدخَّرة: وسيزداد المجتمع غنى بمقدار السلع التي يمكن لعمل الرجال العشرة أن ينتجها إذا لم تتعرض الأموال المخصصة لإعالة العمال لأدنى

---

(1) ريكاردو، م س، المجلد الثاني، ص 59.

نقصان»[1].

ويقول لوديردال بدوره:

«وربح رؤوس الأموال ينشأ دائماً إما عن حلول هذه الرساميل محل جزء من العمل كان الإنسان دون ذلك سيؤديه بيديه، أو من قيامه بجانب من العمل ليس في متناول الجهود الشخصية للإنسان ولا يستطيع أن ينفذه بنفسه. وربما أثار الربح الضئيل الذي يحصل عليه ملّاك الآلات عموماً بالمقارنة بأجور العمل الذي تحل الآلات محله الشك في صحة هذا الرأي. فمضخة نارية مثلاً تستخرج من منجم الفحم من المياه أكثر مما يمكن أن يحمله ثلثمائة رجل على ظهورهم حتى بمعونة أدوات مثل الدلاء؛ ولا شك أن تلك المضخة تؤدي عملها بتكلفة أقل كثيراً من مقدار أجور من حلت محلهم. وهذا في الحقيقة شأن كل الآلات. فكل الآلات ينبغي أن تنفذ العمل الذي كان يؤدى من قبل بمعدل أرخص من أدائه بيد الإنسان... وأنا أفترض أن براءة قد منحت لمخترع آلة تقوم بعمل أربعة: لمّا كان الامتياز المانع يحظر أية منافسة غير منافسة عمل العمال فإن من الواضح أن أجر هؤلاء سيكون ـ طيلة مدة الامتياز ـ مقياس السعر الذي يحدده المخترع لمنتجاته: أي أنه لضمان العمالة سيتقاضى أقل قليلاً من أجر العمل الذي تحل الآلة محله. ولكن مع إنقضاء الامتياز فإن آلات أخرى من النوع عينه ستدخل وتنافس آلته. وعندئذ فسيحدد سعره وفق المبدأ العام، ويجعله متوقفاً على وفرة الآلات. فربح الأموال المستخدمَة...، وإن كان ينشأ عن الحلول

محل العمل، لا تنظمه في النهاية قيمة هذا العمل وإنما ـ كما في كل الحالات ـ المنافسة بين أصحاب الأموال، وتتحدد درجته على الدوام بنسبة كمية رؤوس الأموال المعروضة لهذه الوظيفة وبالطلب عليها».

وهكذا ففي النهاية طالما ظل الربح أكبر منه في الصناعات الأخرى فستوجد رؤوس أموال تندفع نحو الصناعة الجديدة إلى أن يهبط معدل الأرباح إلى المستوى العام.

وقد رأينا لتونا أن مثال السكك الحديد لم يكن مناسباً لإلقاء أي ضوء على أقصوصة الشخص المجتمع الخيالية. ورغم هذا فإن برودون يستأنف حديثه بجرأة:

«وبإيضاح هذه النقاط ليس أيسر من تفسير كيف أن العمل لا بد أن يترك فائضاً لكل منتِج».

أما ما يأتي بعد ذلك فإنه ينتمي إلى العصر الكلاسيكي القديم. إنه سرد شاعري يستهدف الترويح عن القارئ بعد الإرهاق الذي لا بد أصابته به دقة البراهين الرياضية التي سبقته. إن برودون يعطي الشخص المجتمع خاصته اسم بروميثيوس الذي يمجِّد مآثره بهذه العبارات:

«فأولاً يستيقظ بروميثيوس البازغ من قلب الطبيعة في حال من الجمود ملؤها الجمال إلخ. . . ويبدأ بروميثيوس العمل، وفي هذا اليوم الأول، اليوم الأول للخلق الثاني، يبلغ ناتج بروميثيوس، أي ثروته ورفاهيته، عشرة. وفي اليوم الثاني يقسم بروميثيوس عمله، ويبلغ ناتجه المائة، وفي اليوم الثالث وفي كل يوم من الأيام التالية يخترع بروميثيوس آلات، ويكتشف منافع جديدة في

الأجسام، وقوى جديدة في الطبيعة... ومع كل خطوة من خطوات نشاطه الصناعي تحدث زيادة في منتجاته تمثل زيادة في النعيم بالنسبة له. ولما كان معنى أن يستهلك هو - في نهاية الأمر - أن ينتج، فإن من الواضح أن استهلاك كل يوم - الذي لا يستخدم إلا ناتج اليوم السابق - يترك فائض منتجات لليوم التالي».

إن برومثيوس برودون هذا شخصية غريبة، وهو ضعيف في المنطق قدر ما هو ضعيف في الاقتصاد السياسي. فطالما يقتصر برومثيوس على تعليمنا تقسيم العمل، واستخدام الآلات، واستغلال قوى الطبيعة وقوة العلم، ومضاعفة القوى الإنتاجية للناس، وتحقيق فائض بالمقارنة بناتج العمل في عزلة فإن من سوء حظ هذا البرومثيوس الجديد أنه جاء متأخراً كثيراً. ولكن في اللحظة التي يبدأ فيها برومثيوس يتحدث عن الإنتاج والاستهلاك فإنه يصبح مضحكاً حقاً. فمعنى أن يستهلك عنده هو أن ينتج، وهو يستهلك في اليوم التالي ما أنتجه في اليوم السابق، وهكذا فإن لديه دائماً زاد يوم مقدماً. وهذا اليوم المقدم هو «فائض عمله». لكنه إذا كانَ يستهلك في اليوم التالي ما أنتجه في اليوم السابق فلا بد في اليوم الأول - الذي لا يوجد يوم سابق له - قد قام بعمل يومين حتى يكون سابقاً دائماً بيوم فيما بعد. فكيف كسب برومثيوس هذا الفائض في اليوم الأول حين لم يكن هناك لا تقسيم للعمل ولا آلات ولا حتى أية معرفة بقوى طبيعية غير

النار؟ وهكذا فإن السؤال ـ رغم العودة به إلى «اليوم الأول من الخلق الثاني» ـ لم يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام. وهذه الطريقة لتفسير الأشياء تأخذ من اليونانية والعبرية على حد سواء، إنها صوفية ورمزية في آن. وهي تعطي برودون الحق الكامل في أن يقول:

«لقد أثبت بالنظرية وبالوقائع مبدأ أن كل عمل لا بد أن يترك فائضاً».

أما الوقائع فهي الحساب التدرجي الشهير، وأما النظرية فهي أسطورة برومثيوس.

ويستطرد برودون قائلاً:

«لكن هذا المبدأ وإن كان مؤكداً كقضية حسابية بعيد حتى الآن عن أن يتحقق للجميع. ففي حين أن كل يوم عمل فردي ـ مع تقدم الصناعة الجمعية ـ يحقق ناتجاً أكبر وأكبر، وفي حين أن العامل بالتالي ـ كنتيجة ضرورية ـ ينبغي بالأجر عينه أن يصبح أكثر ثراء كل يوم، فإنه توجد في المجتمع فئات مهنية مستفيدة وأخرى مقهقهرة».

وفي عام 1770 كان تعداد السكان في الممالك المتحدة لبريطانيا العظمى 15 مليوناً، والسكان المنتجين ثلاثة ملايين، وكانت القوة العلمية للإنتاج تعادل تعداداً يبلغ 12 مليوناً آخرين، ومن ثم كان المجموع 15 مليوناً من القوى الإنتاجية. وهكذا كانت نسبة القوة الإنتاجية إلى السكان هي واحد إلى واحد، وكانت نسبة القوة العلمية إلى القوة اليدوية 4 إلى 1.

وفي عام 1840 لم يتجاوز عدد السكان 30 مليوناً: والسكان المنتجون ستة ملايين، لكن القوة العلمية وصلت إلى 650 مليوناً، أي أن نسبتها إلى مجموع السكان كانت 21 إلى 1، ونسبتها إلى القوة اليدوية كانت 108 إلى 1.

وهكذا حقق يوم العمل في المجتمع الإنجليزي في سبعين عاماً فائضاً يبلغ 2.700% من الإنتاجية، أي أنه في عام 1840 أنتج 27 مثلاً لما أنتجه في عام 1770. وطبقاً لبرودون ينبغي أن يطرح السؤال التالي: لماذا لم يكن العامل الإنجليزي في عام 1840 أغنى 27 مرة من العامل الإنجليزي في عام 1770؟ وحين يطرح المرء مثل هذا السؤال فإنه يفترض بالطبع أن الإنجليز كانوا يستطيعون أن ينتجوا هذه الثروات دون الظروف التاريخية التي أنتجت فيها مثل: التراكم الخاص لرؤوس الأموال، التقسيم الحديث للعمل، الورشة الأوتوماتيكية، فوضى المنافسة، نظام الأجور، وباختصار كل ما يقوم على التناحر الطبقي. لكن هذه بالتحديد كانت شروط الوجود الضرورية لتطور القوى الإنتاجية وفائض العمل. ومن هنا فإن التوصل إلى هذا التطور للقوى الإنتاجية، وهذا الفائض للعمل، كان يتطلب وجود طبقات مستفيدة وأخرى متقهقرة.

فما هو إذن في النهاية هذا البرومثيوس الذي بعثه برودون؟ إنه المجتمع، العلاقات الاجتماعية القائمة على التناحر الطبقي، وهذه العلاقات ليست علاقات بين فرد

وفرد، وإنما بين عامل ورأسمالي، بين مزارع ومالك أرض إلخ. امح هذه العلاقات وستلغي المجتمع كله، ولن يعود بروميثيوسك سوى شبح بلا أذرع ولا سيقان، أي دون ورش أوتوماتيكية، دون تقسيم للعمل، في النهاية فاقداً كل ما جعلتَه يبدأ به لكي يحصل على هذا الفائض للعمل.

فإذا كان كافياً إذن في مجال النظرية أن نفسِّر ـ كما فعل برودون ـ صيغة العمل الفائض في اتجاه المساواة، دون أن نضع في اعتبارنا الظروف الفعلية للإنتاج، فينبغي أن يكون كافياً في مجال الممارسة أن نقسم بالتساوي بين العمال كل الثروات المكتسبة حالياً، دون أن نغيّر بأية طريقة الظروف الحالية للإنتاج. ومثل هذا التوزيع بالتأكيد لن يكفل درجة عالية من الرفاه لكل مساهم.

لكن برودون ليس متشائماً بالقدر الذي قد يعتقده المرء، فلما كان التناسب هو كل شيء لديه فإن عليه أن يرى في بروميثيوس المجهَّزة بكل شيء، أي في المجتمع الحالي، بداية تحقق فكرته المفضَّلة.

«لكن تقدم الثروة، أي تناسب القيم، هو في كل مكان أيضاً القانون السائد، وحين يرفع الاقتصاديون في وجه شكاوى الحزب الاجتماعي التزايد التدريجي للثروة العامة، والتحسن الذي يدخل حتى على ظروف أتعس الطبقات، فإنهم يعلنون ـ دون أن يخطر ذلك ببالهم ـ حقيقة هي إدانة نظرياتهم».

ما هو في الواقع الثراء الجمعي، الثروة العامة؟ إنه ثروة

البورجوازية وليس ثروة كل بورجوازي على حدة. حسناً! إن الاقتصاديين لم يفعلوا أكثر من أن يبينوا كيف أن ثروة البورجوازية ـ في ظل علاقات الإنتاج القائمة ـ قد نمت ولا بد أن تنمو أكثر. أما عن الطبقات العاملة فما زالت مسألة هل تحسنت ظروفها نتيجة للزيادة في الثروة العامة المزعومة مسألة وموضع جدل. وإذا كان الاقتصاديون يستشهدون ـ تأييداً لتفاؤلهم ـ بمثال العمال الإنجليز العاملين في صناعة القطن فإنهم لا يرون ظروف هؤلاء العمال إلا في اللحظات النادرة لازدهار التجارة. ونسبة لحظات الازدهار هذه إلى فترات الأزمة والركود هي «تناسب صحيح» يبلغ 3 إلى 10. ولكن ربما كان علماء الاقتصاد ـ وهم يتحدثون عن التحسين ـ قد أرادوا أيضاً أن يتحدثوا عن أولئك الملايين من العمال الذين كان لا بد أن يهلكوا في جزر الهند الشرقية لكي يجلبوا لمليون ونصف مليون عامل يعملون في إنجلترا في الصناعة عينها ثلاث سنوات من الازدهار كل عشر سنوات.

أما عن المشاركة المؤقتة في زيادة الثروة العامة فتلك مسألة مختلفة. وحقيقة المشاركة المؤقتة تفسرها نظرية علماء الاقتصاد. إنها تأكيد هذه النظرية وليست أبداً «إدانتها» كما يقول برودون، وإذا كان هناك ما تدينه فإنه بالتأكيد مذهب برودون الذي سيهبط بالعامل ـ كما أوضحنا ـ إلى الحد الأدنى للأجر بالرغم من الزيادة في الثروات. فعن طريق الهبوط بالعامل إلى الحد الأدنى للأجر، عن هذا الطريق

وحده، يستطيع أن يطبق التناسب الصحيح للقيم، «للقيمة المشكَّلة» بوقت العمل. ولأن الأجر ـ نتيجة للمنافسة ـ يتذبذب صاعداً أحياناً، وهابطاً أحياناً أخرى، عن ثمن الطعام اللازم لمعيشة العامل فإنه يستطيع أن يشارك إلى حد ما في تطوّر الثروة الجمعية، لكنه أيضاً يستطيع أن يهلك من البؤس. وتلك هي كل نظرية علماء الاقتصاد الذين لا تخامرهم أوهام عن الموضوع.

وبعد استطرادته المستفيضة عن السكك الحديد، وعن بروميثيوس، وعن المجتمع الجديد الذي ينبغي أن يُعاد تشكيله على أساس «القيمة المشكَّلة»، يستجمع برودون نفسه، وتغلبه العاطفة، ويصيح بنغمة أبوية:

«إنني استحلف علماء الاقتصاد أن يسألوا أنفسهم لحظة واحدة في قرارة أنفسهم، بعيداً عن التحيزات التي تثير اضطرابهم، وبغض النظر عن الوظائف التي يشغلونها أو يتطلعون إليها، وعن المصالح التي يخدمونها، والتهليل الذي يطمحون إليه، والامتيازات التي تداعب غرورهم: أن يقولوا ما إذا كان مبدأ أن كل عمل لا بد أن يترك فائضاً قد بدا لهم قبل اليوم بهذه السلسلة من المقدمات والنتائج التي كشفنا عنها».

الفصل الثاني

ميتافيزيقا الاقتصاد السياسي

1 ـ المنهج

ها نحن هنا في قلب ألمانيا! وسيكون علينا أن نتحدث بالميتافيزيقا ونحن نتحدث عن الاقتصاد السياسي. وفي هذا أيضاً لن نفعل أكثر من تتبع «تناقضات» برودون. لقد أجبرنا حتى الآن على أن نتحدث بالإنجليزية، وأن نصبح نحن أنفسنا من الإنجليز إلى حد ما. أما الآن فإن المشهد يتغير، إن برودون ينقلنا إلى وطننا العزيز، ويجبرنا رغماً عنا على أن نعود ألماناً من جديد.

وإذا كان الإنجليزي يحوّل الناس إلى قبعات، فإن الألماني يحوّل القبعات إلى أفكار. والإنجليزي هو ريكاردو، المصرفي الغني والاقتصادي البارز؛ أما الألماني فهو هيجل، أستاذ الفلسفة البسيط في جامعة برلين.

كان لويس الخامس عشر ـ آخر الملوك المطلقين وممثل

تحلل الملكية الفرنسية ـ قد ألحق بشخصه طبيباً كان هو أيضاً أول اقتصادي فرنسي. وكان هذا الطبيب، هذا الاقتصادي، يمثل الانتصار الوشيك المحقق للبورجوازية الفرنسية. وقد جعل الدكتور كيسناي من الاقتصاد السياسي علماً، وأوجزه في جدوله، «الجدول الاقتصادي»، الشهير. وإلى جانب الألف تعليق وتعليق التي صدرت عن هذا الجدول فإن لدينا تعليقاً كتبه الدكتور بنفسه هو «تحليل الجدول الاقتصادي» يتبعه «سبع **ملاحظات هامة**».

وبرودون هو دكتور كيسناي آخر، إنه كيسناي ميتافيزيقا الاقتصاد السياسي.

والحال، فإنّ الميتافيزيقا ـ والفلسفة بأسرها ـ يمكن عند هيجل أن تلخص في المنهج. ومن هنا لا بد أن نحاول إيضاح منهج برودون الذي هو ـ على الأقل ـ في غموض **الجدول الاقتصادي**. ولهذا السبب فإننا نقدم سبع ملاحظات على قدر ما من الأهمية. فإذا لم ترق للدكتور برودون ملاحظاتنا، حسناً، فليصبح هو الأب بودو ويقدم بنفسه «شرح المنهج الاقتصادي ـ الميتافيزيقي».

الملاحظة الأولى

«إننا لا نقدم تاريخاً طبقاً للتتابع الزمني وإنما طبقاً لتتابع الأفكار، فالمراحل أو المقولات الاقتصادية هي في تجلّيها معاصرة أحياناً ومقلوبة أحياناً أخرى... غير أن للنظريات الاقتصادية مع ذلك تتابعها المنطقي،

وتسلسلها في الفهم: وهذا النظام هو الذي نهنئ أنفسنا باكتشافه»[1].

ومن المؤكد أن برودون قد أراد أن يفزع الفرنسيين بإلقاء عبارات شبه هيجلية في وجوههم. ومن هنا فإن علينا أن نتعرض لرجلين، أولاً برودون ثم هيجل. كيف يميّز برودون نفسه عن سائر علماء الاقتصاد؟ وأي دور يلعبه هيجل في اقتصاد برودون السياسي؟

يعبّر علماء الاقتصاد عن علاقات الإنتاج البورجوازي، وتقسيم العمل، والائتمان والنقود إلخ، كمقولات ثابتة خالدة لا تتغيّر. أما برودون ـ الذي يجد أمامه هذه المقولات جاهزة ـ فإنه يريد أن يشرح لنا فعل تكوينها، مولد هذه المقولات، المبادئ، القوانين، الأفكار.

ويشرح علماء الاقتصاد لنا كيف يجري الإنتاج في ظل العلاقات المعطاة، لكن ما لا يفسرونه لنا هو كيف تُنتج هذه العلاقات، أي الحركة التاريخية التي تولّدها. وليس على برودون، وقد أخذ هذه العلاقات باعتبارها مبادئ، مقولات، أفكار مجردة، إلا أن يرتب هذه الأفكار التي توجد مرتّبة حسب الحروف الأبجدية في نهاية أي بحث عن الاقتصاد السياسي. ومادة علماء الاقتصاد هي الحياة الفعّالة النشطة للإنسان، أما مادة برودون فهي أركان علماء الاقتصاد

---

(1) برودون، م س، المجلد الأول، ص 146.

الفكرية. ولكن في اللحظة التي نكف فيها عن متابعة الحركة التاريخية لعلاقات الإنتاج، والتي ليست المقولات سوى التعبير النظري عنها، في اللحظة التي لا نريد فيها أن نرى في هذه المقولات سوى أفكار، أفكار عفوية، مستقلة عن العلاقات الواقعية، فسنكون مجبرين على أن ننسب مصدر هذه الأفكار إلى حركة العقل الخالص. فكيف يُولِّد العقل الخالص الأبدي غير الشخصي هذه الأفكار؟ وكيف يسير لإنتاجها؟

لو أن لدينا جرأة برودون في شأن الهيجلية لقلنا: إنها تتميّز في ذاتها عن ذاتها. فماذا يعني هذا؟ أن العقل غير الشخصي ـ وليس له خارجه قاعدة يستطيع أن يضع نفسه عليها، ولا موضوع يعارض نفسه به، ولا ذات يستطيع أن يركِّب نفسه معها، يجد نفسه مجبراً على أن ينقلب رأساً على عقب، فيضع ذاته، ويعارض ذاته، ويركِّب ذاته. أو أن لدينا ـ إذا تحدثنا باليونانية ـ الموضوع ونقيض الموضوع والتركيب، أما أولئك الذين لا يعرفون اللغة الهيجلية فإننا نقدم الصيغة المكرّسة: الإيجاب والنفي ونفي النفي. هذا ما تعنيه اللغة، وهي ليست بالتأكيد عبرية مع الاعتذار لبرودون، وإنما هي لغة هذا العقل الخالص، المنفصل عن الفرد. فبدلاً من الفرد العادي، بطريقته العادية في الحديث والتفكير، ليست لدينا سوى هذه الطريقة العادية الخالصة التي حذف الفرد منها.

فهل من الغريب أن يعرض كل شيء نفسه في التجريد الأخير ـ فما لدينا هنا تجريد وليس تحليلاً ـ كمقولة منطقية؟ هل من الغريب أنك إذا أسقطت شيئاً فشيئاً كل ما يشكل فردية منزل ما، مُجرِّداً أولاً كل المواد التي يتكون منها، ثم الشكل الذي يميّزه، فلن تنتهي إلا إلى جسم، وأنك إذا استبعدت حدود هذا الجسم فسرعان ما لن يكون لديك سوى مكان ـ وأخيراً فإذا أسقطت من حسابك أبعاد هذا المكان فلن تنتهي إلا إلى الكم الخالص، المقولة المنطقية؟ وإذا نحن جرَّدنا هكذا من كل موضوع كل الأعراض المزعومة، الحية أو غير الحية، الناس أو الأشياء، فسنكون على حق حين نقول إن الجوهر الوحيد المتبقي ـ في التجريد الأخير ـ هو المقولات المنطقية. وهكذا فإن الميتافيزيقيين الذين يتصورون ـ وهم يقومون بهذه التجريدات ـ أنهم يقومون بتحليل والذين يتخيلون أنهم كلما ابتعدوا عن الأشياء ازدادوا قرباً من نقطة النفاذ إلى قلبها، هؤلاء الميتافيزيقيون بدورهم على حق حين يقولون إن أشياء هذا العالم ليست سوى تطريزات تشكل المقولات المنطقية قماشتها. وهذا ما يميّز الفيلسوف عن المسيحي ، فالمسيحي ـ وبالرغم من المنطق ـ ليس لديه سوى تجسيد واحد للوجود، وأما الفيلسوف فلا ينتهي أبداً من التجسيدات. فإذا كان كل ما يوجد، كل ما يعيش على الأرض وتحت الماء، يمكن ـ بقوة التجريد ـ أن يُختزل إلى مقولة منطقية، إذا كان يمكن بهذه الطريقة أن

يغرق العالم الواقعي بأسره في عالم من التجريدات، في عالم المقولات المنطقية ـ فمن الذي سيُدهش لذلك؟

وكل ما يوجد، كل ما يعيش على الأرض وتحت الماء، لا يوجد ولا يعيش إلا بنوع ما من الحركة. وهكذا تنتج حركة التاريخ العلاقات الاجتماعية، وتعطينا الحركة الصناعية المنتجات الصناعية إلخ، إلخ.

وتماماً كما استطعنا بقوة التجريد أن نحوِّل كل شيء إلى مقولة منطقية فليس على المرء إلا أن يجرد كل خاصية مميزة لمختلف الحركات لكي يصل إلى الحركة في حالتها المجردة، إلى الحركة الشكلية الخالصة، إلى الصيغة المنطقية الخالصة للحركة. وإذا كان المرء يجد في المقولات المنطقية جوهر كل الأشياء فإنه يتصور أنه يجد في الصيغة المنطقية للحركة **المنهج المطلق**، الذي لا يفسّر فحسب كل الأشياء، بل يتضمن أيضاً حركة الأشياء.

وعن هذا المنهج المطلق يتحدث هيجل بالعبارات التالية:

> «المنهج هو القوة المطلقة، الفريدة، العليا، اللامتناهية، التي لا يستطيع أي موضوع أن يقاومها، إنه اتجاه العقل لأن يتعرف على ذاته في كل موضوع»[1].

فباختزال كل الأشياء إلى مقولة منطقية، وكل حركة،

---

(1) هيجل «علم المنطق»، المجلد الثالث.

وكل فعل للإنتاج إلى المنهج، يترتب بشكل طبيعي أن كل مجموع المنتجات والإنتاج، الموضوعات والحركة، يختزل إلى ميتافيزيقا تطبيقية. إن ما فعله هيجل للدين والحق إلخ، يسعى برودون إلى أن يفعله للاقتصاد السياسي.

فكيف يستطيع العقل أن يؤكد ذاته، أن يضع ذاته، في مقولة محددة؟ هذا شأن العقل ذاته وشأن المدافعين عنه.

ولكن ما إن ينجح العقل في أن يضع ذاته كموضوع فإن هذا الموضوع، هذه الفكرة، المتعارضة مع ذاتها، تنقسم إلى فكرتين متناقضتين، الإيجاب والنفي، النعم واللا. والصراع بين هذين العنصرين المتناحرين المحتويين في نقيض الموضوع يشكّل الحركة الجدلية، فتصبح النعم لا، وتصبح اللا نعم، وتصبح النعم كلاً من اللا والنعم، وتتوازن الأضداد، ويحيِّد بعضها بعضاً، يشلُّ بعضها بعضاً. وانصهار هاتين الفكرتين المتناقضتين يشكل فكرة جديدة هي تركيبهما. وهذه الفكرة الجديدة تنقسم بدورها إلى فكرتين متناقضتين تنصهران بدورهما في تركيب جديد. ومن هذا المخاض تولد مجموعة من الأفكار. ومجموعة الأفكار هذه تتبع الحركة الجدلية نفسها التي تتبعها المقولة البسيطة، وتكون لها مجموعة مناقضة كنقيض للموضوع، ومن هاتين المجموعتين من الأفكار تُولد مجموعة جديدة من الأفكار هي تركيبهما.

وكما تُولد المجموعة من الحركة الجدلية للمقولات

البسيطة تُولد السلسلة من الحركة الجدلية للمجموعات. ومن الحركة الجدلية للسلاسل يُولد النسق المذهب بأسره.

طبِّق هذا المنهج على مقولات الاقتصاد السياسي وستحصل على منطق وميتافيزيقا الاقتصاد السياسي، أو بعبارة أخرى ستحصل على المقولات الاقتصادية التي يعرفها الجميع مترجمة إلى لغة غير معروفة جيداً، تجعلها تبدو وكأنها قد أزهرت حديثاً في رأس العقل الخالص، وتبدو هذه المقولات وكأنها تولد بعضها البعض، وتتصل وتترابط ببعضها البعض، بفعل الحركة الجدلية وحدها. وعسى ألا ينزعج القارئ من هذه الميتافيزيقا بكل هيكلها من المقولات والمجموعات والسلاسل والمذاهب، فبرودون رغم كل الجهد الذي بذله ليبلغ ذرى مذهب التناقضات لم يستطع أبداً أن يرتفع فوق الدرجتين الأوليين للموضوع ونقيض الموضوع البسيطين، وحتى هاتين الدرجتين لم يصعدهما إلا مرتين، وفي إحدى هاتين المرتين هوى على ظهره.

وحتى الآن لم نعرض إلا جدل هيجل. وسنرى فيما بعد كيف نجح برودون في اختزاله إلى أدنى أبعاده. وهكذا فإن كل ما حدث وما يزال يحدث ليس ـ عند هيجل ـ إلا ما يحدث في ذهنه ـ وهكذا فإن فلسفة التاريخ ليست إلا تاريخ الفلسفة، تاريخ فلسفته هو. ولم يعد هناك «تاريخ طبقاً للتتابع الزمني» وإنما هناك «تسلسل للأفكار في الفهم». إنه يعتقد أنه يبني العالم بحركة الفكر في حين أنه إنما يعيد بناء الأفكار

التي تُوجد في أذهان الكل ويصنِّفها تحت اسم المنهج المطلق.

الملاحظة الثانية

ليست المقولات الاقتصادية إلا التعبيرات النظرية، التجريدات، عن علاقات الإنتاج الاجتماعية. أما برودون الذي يأخذ الأشياء مقلوبة ـ كفيلسوف حق ـ فهو لا يرى في العلاقات الواقعية إلا تجسيداً لهذا المبادئ، لهذه المقولات التي كانت تغفو ـ كما يقول لنا برودون الفيلسوف ـ في صدر «العقل غير الشخصي للبشرية».

وبرودون عالم الاقتصاد يفهم جيداً جداً أن الناس يصنعون الكتان والجوخ وأقمشة الحرير في علاقات إنتاج محددة. لكن ما لم يفهمه هو أن هذه العلاقات الاجتماعية المحددة إنما ينتجها الناس مثلها تماماً مثل الجوخ والكتان إلخ. وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالقوى الإنتاجية، وحين يكتسب الناس قوى إنتاجية جديدة فإنهم يغيرون أسلوب إنتاجهم، وحين يغيرون أسلوب إنتاجهم، حين يغيرون طريقة كسب عيشهم، فإنهم يغيّرون كل علاقاتهم الاجتماعية. إن الطاحونة اليدوية تعطيك مجتمعاً به سيد إقطاعي، والطاحونة البخارية تعطيك مجتمعاً به رأسمالية صناعية.

والناس أنفسهم الذين يقيمون علاقاتهم الاجتماعية في

توافق مع إنتاجيتهم المادية ينتجون أيضاً المبادئ والأفكار والمقولات في توافق مع علاقاتهم الاجتماعية.

وهكذا فإن هذه الأفكار، هذه المقولات، ليست خالدة إلا بمقدار العلاقات التي تعبّر عنها، إنها **منتجات تاريخية وانتقالية**.

وثمة حركة مستمرة من النمو في القوى الإنتاجية، ومن التدمير للعلاقات الاجتماعية، من تكوّن الأفكار. وما من شيء لا يتغيّر إلا تجريد الحركة ـ mors immortalis(*).

الملاحظة الثالثة

تشكل علاقات الإنتاج في كل مجتمع كلاً واحداً. ويعتبر برودون العلاقات الاقتصادية عدداً من المراحل الاجتماعية، يُولِّد بعضه البعض، وتُنتج الواحدة من الأخرى كما يُنتج نقيض الموضوع عن الموضوع، وتُحقق في تتابعها المنطقي العقل غير الشخصي للبشرية.

والصعوبة الوحيدة التي يواجهها في هذا المنهج هي أن برودون حين يأتي لدراسة أية مرحلة من هذه المراحل لا

(*) «الموت الخالد». وقد اقتبس ماركس هذه العبارة عن لوكريتس في قصيدته «عن طبيعة الأشياء» حيث يقول: «Mortalem vitam mors immortalis ademit»
(الموت الخالد قضى على الحياة الفانية) ـ المترجم.

يستطيع أن يشرحها دون أن يلجأ إلى العلاقات الأخرى في المجتمع، غير أنها علاقات لم يجعل حركته الجدلية تُولِّدها بعد. ثم حين يبدأ برودون بعد ذلك ـ وعن طريق العقل الخالص ـ في توليد هذه المراحل الأخرى فإنه يعاملها وكأنها أطفال حديثو الولادة، وينسى أنها من عمر المرحلة الأولى نفسها.

وهكذا فلكي يصل إلى تشكيل القيمة، وهي لديه أساس كل التطورات الاقتصادية، فإنه لا يستطيع أن يفعل دون تقسيم العمل والمنافسة، إلخ. بيد أن هذه العلاقات لم توجد بعد في السلسلة، في فهم برودون، في التتابع المنطقي.

وعندما يشيِّد المرء بناءً لمذهب أيديولوجي عن طريق مقولات الاقتصاد السياسي فإنه يمزق أطراف النظام الاجتماعي، ويحول الأطراف المختلفة للمجتمع إلى كثير من المجتمعات المنفصلة التي يتلو أحدها الآخر. فكيف ـ في الواقع ـ يمكن للصيغة المنطقية المفردة للحركة، للتتابع، للازمنة، أن تفسر جسد المجتمع، الذي تتعايش فيه كل العلاقات في الوقت نفسه، وتساند إحداها الأخرى؟

الملاحظة الرابعة

فلنر الآن أية تعديلات يدخلها برودون على جدل هيجل حين يطبقه على الاقتصاد السياسي.

إن لكل مقولة اقتصادية عنده ـ عند برودون ـ جانبين،

جانب حسن وآخر سيئ. إنه ينظر إلى المقولات كما ينظر البورجوازي الصغير إلى الرجال العظام في التاريخ: كان نابليون رجلاً عظيماً، لقد فعل الكثير من الخير، وفعل أيضاً الكثير من الشر.

والجانب الحسن والجانب السيئ، المزايا والنواقص، مأخوذة معاً، تشكل لدى برودون التناقض في كل مقولة اقتصادية.

والمشكلة التي ينبغي حلها هي: المحافظة على الجانب الحسن مع إزالة الجانب السيئ.

فالعبودية مقولة اقتصادية كغيرها، وهكذا فإن لها أيضاً جانبين. ولنترك الجانب السيئ ونتحدث عن الجانب الحسن للعبودية: وغني عن البيان أننا لا نتناول إلا العبودية المباشرة، عبودية الزنوج في سورينام وفي البرازيل وفي الولايات الجنوبية في أميركا الشمالية.

إن العبودية المباشرة محور للصناعة البورجوازية تماماً كالآلات والائتمان، إلخ. فدون عبودية لن يكون لديك القطن، ودون القطن لن تكون لديك الصناعة الحديثة. لقد كانت العبودية هي التي أعطت للمستعمرات قيمتها، وكانت المستعمرات هي التي خلقت التجارة العالمية، والتجارة العالمية هي الشرط المسبق للصناعة الكبيرة. وهكذا فإن العبودية مقولة اقتصادية ذات أهمية بالغة.

ودون العبودية كانت أميركا الشمالية ـ أكثر البلاد تقدمية

ـ ستتحول إلى بلد أبوي. أمح أميركا الشمالية من خريطة العالم وستجد الفوضى، والتحلل الكامل للتجارة والمدنية الحديثتين. اجعل العبودية تختفي وستكون قد محوت أميركا من خريطة الأمم[1].

كذلك فإن العبودية ـ بحكم كونها مقولة اقتصادية ـ قد وجدت دائماً بين مؤسسات الشعوب. ولم تتمكن الأمم الحديثة إلا من وضع قناع للعبودية في بلادها لكنها فرضتها دون قناع على العالم الجديد.

فماذا يصنع برودون لإنقاذ العبودية؟ أنه يطرح المشكلة: فلنحافظ على الجانب الحسن لهذه المقولة الاقتصادية ونزيل جانبها السيئ.

ولم تكن لدى هيجل مشكلات يطرحها. وإنما لديه

---

(1) كان هذا صحيحاً تماماً في عام 1847. ففي ذلك الحين كانت التجارة العالمية للولايات المتحدة قاصرة أساساً على استيراد المهاجرين والمنتجات الصناعية وتصدير القطن والتبغ، أي منتجات عمل العبيد في الجنوب. وكانت الولايات الشمالية تنتج أساساً القمح واللحوم لولايات العبيد. ولم يكن إلغاء العبودية ممكناً إلا بعد أن أنتج الشمال القمح واللحوم للتصدير وأصبح بالمثل بلداً صناعياً، وإلا منذ اللحظة التي شهد فيها احتكار القطن في الولايات المتحدة مولد منافسة قوية في مصر والبرازيل والهند. وحتى في ذلك الحين أدى هذا الإلغاء إلى تدمير الجنوب الذي لم ينجح في أن يستبدل بعبودية الزنوج الصريحة عبودية الحمالين (الكولي) الهند والصينيين المستترة (**ملحوظة لفريدريك إنجلس في الطبعة الألمانية عام 1885**).

الجدل. وليس لدى برودون من جدل هيجل إلا اللغة. فالحركة الجدلية بالنسبة له هي التمييز الدوجماطيقي بين الحسن والسيئ.

فلنعتبر نحن لحظة برودون نفسه مقولة. ولندرس جانبه الحسن وجانبه السيئ، حسناته وسيّئاته.

إذا كانت له على هيجل ميزة طرح مشكلات يحتفظ لنفسه بالحق في حلها لصالح البشرية فإن عنده نقيصة الإصابة بالعقم حين تكون المسألة هي توليد مقولة جديدة بآلام المخاض الجدلي. فما يشكل الحركة الجدلية هو تعايش الجانبين المتناقضين. وصراعهما وانصهارهما في مقولة جديدة. إن مجرد طرح مشكلة إزالة الجانب السيئ يقطع الحركة الجدلية. وليست المقولة هي التي تضع نفسها وتعارض نفسها بحكم طبيعتها المتناقضة وإنما برودون هو الذي ينفعل ويضطرب ويرغي ويزبد بين جانبي المقولة.

وإذ يقع برودون هكذا في طريق مسدود يصعب الخروج منه بالطرق المشروعة فإنه يقوم بوثبة بهلوانية حقاً تنقله في قفزة واحدة إلى مقولة جديدة، وعندئذ يتكشف أمام بصره المذهول التسلسل في التفكير.

إنه يأخذ أول مقولة في متناول يده، وينسب إليها بشكل تعسفي صفة تقديم علاج لنواقص المقولة التي ينبغي تطهيرها. وهكذا فإذا صدقنا برودون تعالج الضرائب نواقص

الاحتكار، ويعالج الميزان التجاري نواقص الضرائب وتعالج ملكية الأرض نواقص الائتمان.

وينجح برودون بأخذ المقولات الاقتصادية بالتتابع هكذا واحدة وراء الأخرى، ويجعل الواحدة ترياقاً للأخرى، في أن يصنع من هذا المزيج من المتناقضات وترياقات التناقضات مجلدين من التناقضات يسميهما عن حق: **مذهب التناقضات الاقتصادية**.

الملاحظة الخامسة

> «وفي العقل المطلق فإن كل هذه الأفكار... بسيطة وعامة على حد سواء... والواقع أننا لا نصل إلى العلم إلا بنوع من هيكل لأفكارنا، إن الحقيقة في ذاتها مستقلة عن هذه الأشكال الجدلية، ومتحررة من ترتيبات فكرنا»[1].

وهكذا فجأة، وبنوع من التحول الفجائي نعرف الآن سره، أصبحت ميتافيزيقا الاقتصاد السياسي وهماً! ولم يقل برودون أبداً شيئاً أكثر صدقاً. فالحق أنه منذ اللحظة التي تختزل فيها الحركة الجدلية إلى عملية بسيطة هي معارضة الحسن بالسيئ، وطرح مشكلات تتجه إلى إزالة السيئ، وتقديم مقولة كترياق لمقولة، فإن المقولات تحرم من كل عفوية، والفكرة «لا تعود تعمل»، ولم تعد ثمة حياة بها. إنها

---

(1) برودون، م س، المجلد الثاني، ص 97.

لا تضع ذاتها ولا تتحلل من مقولات، وأصبح تتابع المقولات نوعاً من **الهياكل**. ولم يعد الجدل حركة العقل المطلق، ولم يعد هناك جدل وإنما ـ على الأكثر ـ أخلاقية خالصة تماماً.

فحين كان برودون يتحدث عن **التسلسل في التفكير**، عن **التتابع المنطقي للمقولات**، أعلن بشكل قاطع أنه لا يريد أن يقدم **التاريخ طبقاً لتتابع الزمني**، أي ـ في نظر برودون ـ التتابع التاريخي الذي **تجلّت** فيه المقولات، وإذن فقد حدث كل شيء ـ من وجهة نظره ـ في **أثير العقل الخالص**، ينبغي استخلاص كل شيء من هذا الأثير عن طريق الجدل، أما الآن وقد أصبح عليه أن يضع هذا الجدل في الممارسة فإن العقل يخذله. ويخل جدل برودون بالتزامه لجدل هيجل، وها هو برودون مسوق إلى أن يقول إن الترتيب الذي يقدم به المقولات الاقتصادية لم يعد هو الترتيب الذي تولّد به الواحدة الأخرى. فالتطورات الاقتصادية لم تعد تطورات العقل ذاته.

فماذا يعطينا برودون إذن؟ التاريخ الواقعي وهو ـ وفقاً لتفكير برودون ـ التتابع الذي تجلت فيه المقولات في الترتيب الزمني؟ كلا!: التاريخ كما يجري في الفكرة ذاتها؟ كلا بالأحرى. أي لا التاريخ الدنيوي للمقولات ولا تاريخها المقدس! فأي تاريخ يعطينا إذن؟ تاريخ تناقضاته هو. فلنر كيف تسير، وكيف تجرّ برودون في أذيالها.

وقبل أن ندخل في هذه الدراسة التي تقود إلى الملاحظة الهامة السادسة لا تزال لدينا ملاحظة أخرى أقل أهمية.

فلنسلم مع برودون بأن التاريخ الواقعي، التاريخ طبقاً للترتيب الزمني، هو التتابع التاريخي الذي تجلّت فيه الأفكار والمقولات والمبادئ.

لقد كان لكل مبدأ قرنه الذي يتجلى فيه: فكان لمبدأ السلطة (Autorité) مثلاً القرن الحادي عشر، كما كان لمبدأ الفردية القرن الثامن عشر. وفي التتابع المنطقي كان القرن هو الذي ينتمي للمبدأ وليس المبدأ هو الذي ينتمي للقرن. وبعبارة أخرى كان المبدأ هو الذي يصنع التاريخ وليس التاريخ هو الذي يصنع المبدأ. وحين نسأل أنفسنا بعد ذلك ـ لكي ننقذ المبادئ وننقذ التاريخ ـ لماذا تجلّى مبدأ معيناً في القرن الحادي عشر أو في القرن الثامن عشر وليس مبدأً آخراً، فسنجبر بالضرورة على أن ندرس بدقة ماذا كان عليه الناس في القرن الحادي عشر، وماذا كانوا عليه في القرن الثامن عشر، وماذا كانت احتياجاتهم، وقواهم الإنتاجية، وأسلوب إنتاجهم، والمواد الأولية لإنتاجهم ـ وباختصار ماذا كانت العلاقات بين الإنسان والإنسان التي نتجت عن كل ظروف الوجود هذه. أفليس تعميق كل هذه المسائل رسماً للتاريخ الواقعي الدنيوي للناس في كل قرن، وتصوير هؤلاء الناس باعتبارهم مؤلفي دراماهم وممثليهم في آن؟ ولكن في اللحظة التي تصوّر فيها الناس كممثلين ومؤلفين لتاريخهم

فستصل ـ عن طريق جانبي ـ إلى نقطة البدء الحقة، لأنك ستكون قد تخليت عن المبادئ الخالدة التي تحدثت عنها في البداية.

وبرودون لم يسر بعيداً حتى في مفترق الطرق الذي يتبعه الأيديولوجي لبلوغ الطريق الرئيسي للتاريخ.

الملاحظة السادسة

فلنمض في درب مختصرة مع برودون.

وسنسلم بأن العلاقات الاقتصادية، منظوراً إليها **كقوانين ثابتة، كمبادئ خالدة، كمقولات مثالية**، قد وجدت قبل أن يوجد الناس النشطون الفعالون، وسنسلم كذلك بأن هذه القوانين، هذه المبادئ، هذه المقولات، قد غفتا منذ بداية الزمان «في العقل غير الشخصي للبشرية». وقد رأينا من قبل أنه مع كل هذه الأبديات التي لا تتغير ولا تتحرك فإنه لم يتبق تاريخ، هناك على الأكثر تاريخ في الفكرة، أي التاريخ الذي ينعكس في الحركة الجدلية للعقل الخالص. وحين يقول برودون إن الأفكار لم تعد «**تتمايز**» في الحركة الجدلية فإنه يكون قد قضى على كل من **ظل الحركة وحركة الظلال**، التي كان يمكن للمرء بواسطتها أن يخلق على الأقل مظهر التاريخ، وبدلاً من ذلك فإنه يعزو إلى التاريخ عجزه هو. وهو يلقي اللوم على كل شيء، حتى اللغة الفرنسية.

يقول برودون الفيلسوف:

«فليس صحيحاً إذن أن نقول إن شيئاً **يظهر**، إن شيئاً **ينتج**: ففي المدينة كما في الكون وجد كل شيء وعمل منذ الأزل، **وهذا ينطبق على الاقتصاد الاجتماعي بأسره**»[1].

لقد بلغت القوة الإنتاجية للتناقضات التي **تعمل**، والتي تجعل برودون يعمل، حداً يضطره ـ حين يحاول تفسير التاريخ ـ أن ينكره. وحين يحاول تفسير الظهور المتتابع للعلاقات الاجتماعية أن ينكر أن **شيئاً ما** يمكن أن **يظهر**، وحين يحاول أن يفسر الإنتاج بكل مراحله أن ينازع فيما إذا كان **أي شيء** يمكن **أن ينتج**.

وهكذا فعند برودون لم يعد هناك تاريخ، لم يعد هناك تتابع للأفكار، ورغم هذا فإن كتابه ما زال موجوداً، وهذا الكتاب هو بالتحديد، على حد تعبيره ـ **التاريخ حسب تتابع الأفكار**. فكيف سيجد صيغه ـ لأن برودون رجل صيغ ـ تساعده على أن يتخطى **بوثبة واحدة** كل هذه التناقضات؟

لقد ابتدع لهذا الغرض عقلاً جديداً، لا هو العقل المطلق الخالص البكر، ولا هو العقل المشترك للناس الذين ينشطون ويتصرفون في مختلف العصور، وإنما هو عقل مستقل تماماً، عقل المجتمع الشخص، عقل الذات الإنسانية، الذي يبدو كذلك أحياناً في قلم برودون **كعبقرية اجتماعية**،

---

(1) برودون، م س، المجلد الثاني، ص 102.

العقل العام، وأخيراً **العقل الإنساني**... غير أن هذا العقل ـ الذي يزدان بكل هذه الأسماء ـ يفضح نفسه مع ذلك في كل لحظة باعتباره عقل برودون الفردي، بجانبه الحسن وجانبه السيئ، وبترياقاته ومشكلاته.

«إن العقل الإنساني لا يخلق الحقيقة» الخبيئة في أعماق العقل المطلق الخالد، كل ما يستطيعه هو أن يكشف عنها. لكن الحقائق التي كشف عنها حتى الآن غير كاملة، وغير كافية، وبالتالي متناقضة. ومن هنا فإن المقولات الاقتصادية ـ باعتبارها ذاتها حقائق اكتشفها العقل الإنساني، العبقرية الاجتماعية، وكشف عنها ـ هي بالمثل غير كاملة، وتحوي في ذاتها بذرة التناقض. وقبل برودون لم تكن العبقرية الاجتماعية ترى إلا **العناصر المتناحرة** وليس **الصيغة التركيبية**، وكليهما خبيئان في آن واحد في **العقل المطلق**. ومن ثم فإن العلاقات الاقتصادية ـ التي إنما تحقق على الأرض هذه الحقائق غير الكافية، هذه الأفكار المتناقضة ـ هي بالتالي متناقضة، وتصور الجانبين، الجانب الحسن والجانب السيئ.

واكتشاف الحقيقة الكاملة، الفكرة بكل كمالها، الصيغة التركيبية التي ستزيل التناقض، تلك هي مشكلة العبقرية الاجتماعية. وهذا هو السبب في أن هذه العبقرية الاجتماعية ـ في وهم برودون ـ قد دُفعت من مقولة إلى مقولة، دون أن تكون قادرة أبداً ـ رغم كل منظومة المقولات التي لديها ـ على أن تنتزع من اللّه أو من العقل الخالص صيغة تركيبية.

«وفي البداية يطرح المجتمع (العبقرية الاجتماعية) واقعة أولية، يصدر افتراضاً... نقيضة حقيقية، تتطور نتائجها المتناقضة في الاقتصاد الاجتماعي بالطريقة عينها التي كان يمكن لنتائجها أن تستخلص في العقل، بحيث تنقسم الحركة الصناعية ـ التي تتبع في كل الأشياء استخلاص الأفكار ـ إلى تيارين، تيار الآثار المفيدة وتيار النتائج الهدامة. ولكي يشكل المجتمع في انسجام هذا المبدأ ذي الوجهين، ويحل هذه النقيضة، فإنه يولِّد نقيضة ثانية، سرعان ما ستتبعها ثالثة، وتجري مسيرة العبقرية الاجتماعية بهذه الطريقة إلى أن تعود في قفزة واحدة بعد أن تستنفد كل تناقضاتها ـ على ما أفترض، وإن لم يُثبت، أن هناك حداً للتناقضات الإنسانية ـ إلى كل مواقعها السابقة، وبصيغة واحدة تحل كل مشكلاتها»[1].

وكما حول نقيض الموضوع من قبل إلى نقيضه، فإن الموضوع يصبح الآن افتراضاً. ولم يعد في هذا التغيير في العبارات حين يأتي من برودون شيء يثير دهشتنا. فالعقل الإنساني ـ الذي يمكن أن يكون أي شيء إلا أن يكون عقلاً خالصاً، والذي ليست لديه سوى رؤيا غير كاملة ـ يواجه في كل خطوة مشكلات جديدة ينبغي أن تحل. وكل موضوع جديد يكتشفه في العقل المطلق، هو نفي للموضوع الأول، يصبح بالنسبة له تركيباً، يتقبله بسذاجة كحل للمشكلة

(1) برودون، م س، المجلد الأول، ص 133.

المطروحة. وبهذه الطريقة يرغي العقل ويزبد في تناقضات متجددة أبداً، إلى أن يدرك ـ عندما يصل إلى نهاية التناقضات ـ أن كل موضوعاته وتركيباته ليست أكثر من فروض متناقضة. وفي حيرته،

«يعود العقل البشري ـ العبقرية الاجتماعية ـ في قفزة واحدة إلى كل مواقعه السابقة، وبصيغة واحدة يحل كل مشكلاته».

ولنقل ـ عرضاً ـ إن هذه الصيغة الفريدة تشكل اكتشاف برودون الحقيقي، إنها **القيمة المشكَّلة**.

إن الافتراضات إنما تطرح بهدف معين. وكأن الهدف الذي وضعته العبقرية الاجتماعية أمامها ـ ناطقة بلسان برودون ـ هو في المقام الأول إزالة كل ما هو سيئ في كل مقولة اقتصادية، حتى لا يتبقى سوى ما هو حسن. وبالنسبة لها فإن الحسن، الخير الأسمى، الهدف العملي الواقعي، هو **المساواة**. ولماذا تستهدف العبقرية الاجتماعية المساواة وليس عدم المساواة أو الإخاء أو الكاثوليكية أو أي مبدأ آخر؟ لأن

«الإنسانية لم تحقق على التوالي مثل هذا القدر من الفرضيات المنفصلة إلا من أجل فرضية أسمى»

هي بالتحديد المساواة. وبعبارة أخرى: لأن المساواة هي مثل برودون الأعلى. إنه يتصور أن تقسيم العمل، والائتمان، والورشة، أن كل العلاقات الاقتصادية، إنما ابتدعت لصالح المساواة، ورغم هذا فإنها دائماً ما تنتهي

بالاستدارة ضدها. ولمّا كان التاريخ وخيال برودون يتناقضان عند كل خطوة، فإن هذا الأخير يستخلص أن هناك تناقضاً. وإذا كان هناك تناقض فإنه لا يوجد إلا بين فكرته الثابتة والحركة الواقعية.

ومنذ الآن فإن الجانب الحسن لعلاقة اقتصادية ما هو ذلك الجانب الذي يؤكد المساواة، والجانب السيئ هو ذلك الذي ينفيها ويؤكد عدم المساواة. وكل مقولة جديدة هي فرضية للعبقرية الاشتراكية لكي تزيل عدم المساواة الذي ولّدته الفرضية السابقة. وباختصار فإن المساواة هي **النية الأولى**، **الاتجاه الصوفي**، **الغرض الإلّهي**، الذي تضعه العبقرية الاجتماعية على الدوام نصب عينيها، وهي تدور في دائرة التناقضات الاقتصادية. وهكذا **فالعناية** هي القاطرة التي تجعل كل متاع برودون الاقتصادي يتحرك أفضل من عقله الخالص المتطاير. ولقد خصص للعناية فصلاً كاملاً، هو الفصل الذي يعقب فصل الضرائب.

فالعناية، الهدف الإلّهي، تلك هي الكلمة العظيمة التي تستخدم اليوم لتفسير حركة التاريخ. والواقع أن هذه الكلمة لا تفسر شيئاً، وهي على الأكثر صورة بلاغية، وإحدى الطرق العديدة لمجرد الإسهاب في ذكر الوقائع.

فمن الوقائع أن ملكية الأرض في اسكتلندا قد اكتسبت قيمة جديدة بعد تطور الصناعة الإنجليزية. فقد فتحت هذه

الصناعة منافذ جديدة أمام الصوف، ولكي يتم إنتاج الصوف على نطاق واسع كان لا بد من تحويل الأراضي القابلة للزراعة إلى مراعي ولكي يتم هذا التحول كان لا بد من تركيز الملكية، ولكي يتم تركيز الملكية كان لا بد من القضاء على الحيازات الصغيرة، وطرد آلاف المستأجرين من ديارهم، لكي يحل محلهم عدة رعاة يشرفون على ملايين الأغنام. وهكذا أدت ملكية الأرض في اسكتلندا ـ عن طريق تحولات متعاقبة ـ إلى أن تطرد الأغنام الناس. وما عليك إلا أن تقول إن الهدف الإلّهي لمؤسسة ملكية الأرض في اسكتلندا كان هو أن تطرد الأغنام الناس وستكون قد وضعت التاريخ الإلّهي.

ومن المؤكد أن الاتجاه إلى المساواة ينتمي إلى عصرنا، وقولنا الآن إن كل العصور السابقة ـ باحتياجاتها ووسائل إنتاجها، إلخ، المختلفة كلية ـ كانت تعمل إلّهياً من أجل تحقيق المساواة هو أولاً إحلال لناس عصرنا ووسائله محل ناس العصور السابقة ووسائلها، وإساءة لفهم الحركة التاريخية التي حولت بها الأجيال المتعاقبة النتائج التي اكتسبتها الأجيال التي سبقتها. ويعرف الاقتصاديون أن ما كان بالنسبة لإحداها ناتجاً نهائياً لم يكن بالنسبة للأخرى إلا مادة أولية لإنتاج جديد.

فلنفترض ـ كما يفعل برودون ـ أن العبقرية الاجتماعية

قد أنتجت ـ أو بالأحرى ارتجلت ـ السادة الإقطاعيين بهدف إلّهي هو تحويل المزارعين المستوطنين (Colons)(*) إلى عمال مسؤولين يقفون على قدم المساواة، وستكون قد حققت استبدالاً للأهداف والأشخاص جديراً بالعناية الإلّهية التي أقامت ملكية الأرض ـ في اسكتلندا ـ لكي توفر لنفسها متعة طرد الأغنام للناس.

ولكن لمّا كان برودون يهتم هذا الاهتمام الرقيق بالعناية فإننا نحيله إلى «تاريخ الاقتصاد السياسي» بقلم فيلينوف ـ بارجيمون الذي كان بدوره يسعى وراء الهدف الإلّهي، غير أن هذا الهدف عنده ليس هو المساواة وإنما الكاثوليكية.

الملاحظة السابعة والأخيرة

يتبع علماء الاقتصاد أسلوب إجراءات غريب. فليس لديهم سوى نوعين من المؤسسات، مؤسسات الصنعة والمؤسسات الطبيعية، فمؤسسات الإقطاع مؤسسات مصطنعة، ومؤسسات البورجوازية مؤسسات طبيعية. وهم في هذا يشبهون رجال اللاهوت الذين يقيمون بدورهم نوعين من الأديان. فكل دين ليس دينهم هو من ابتداع الناس أما دينهم

(*) «Colon» المستأجر في ظل العلاقات الإقطاعية وكان يقوم بدفع إيجاره عيناً من المحصول، وهو النظام الذي يعرف في مصر باسم المزارعة ـ المترجم.

هم فمصدره اللّه. وحين يقول علماء الاقتصاد إن العلاقات الحالية ـ علاقات الإنتاج البورجوازي ـ هي علاقات طبيعية فإنهم يعنون ضمناً أنها هي العلاقات التي تخلق في ظلها الثروة، وتتطور القوى الإنتاجية، في توافق مع قوانين الطبيعة، ومن هنا فإن هذه العلاقات هي ذاتها قوانين طبيعية مستقلة عن تأثير الزمن. إنها قوانين أبدية لا بد دائماً أن تحكم المجتمع. وهكذا كان هناك تاريخ، ولكن لم يعد هناك تاريخ. كان هناك تاريخ بما أنّ كانت هناك مؤسسات الإقطاع، وفي مؤسسات الإقطاع هذه نجد علاقات إنتاج مختلفة تماماً عن علاقات المجتمع البورجوازي التي يحاول علماء الاقتصاد أن يصوروا أنها علاقات طبيعية، وبالتالي هي أبدية.

ولقد كان للإقطاع أيضاً بروليتارياه ـ القنانة التي كانت تحوي كل بذور البورجوازية. كما كان للإنتاج الإقطاعي عنصران متناحران يسميان أيضاً **الجانب الحسن والجانب السيئ للإقطاع**، بغض النظر عن أن الجانب السيئ هو الذي ينتصر دائماً على الجانب الحسن. فالجانب السيئ هو الذي ينتج الحركة التي تصنع التاريخ بتشكيل الصراع. ولو حدث خلال عصر سيطرة الإقطاع أن طرح علماء الاقتصاد المتحمسون لفضائل الفروسية، والانسجام الجميل بين الحقوق والواجبات، والحياة الأبوية في المدن، وظروف ازدهار الصناعة المنزلية في الريف، وتطور الصناعة المنظمة

في اتحادات وطوائف وروابط، وباختصار كل ما يشكل الجانب الحسن للإقطاع، أن طرحوا على أنفسهم مشكلة إزالة كل ما يلقي ظلاً على هذه الصورة ـ القنانة، الامتيازات، الفوضى ـ فماذا كان يمكن أن يحدث؟ عندئذ نكون قد أزلنا كل العوامل التي تشكل الصراع، ووأدنا تطور البورجوازية في المهد، وسنكون قد طرحنا أمام أنفسنا مشكلة محالة هي إلغاء التاريخ.

وحين حققت البورجوازية انتصارها لم تعد هناك مسألة الجانب الحسن أو الجانب السيئ للإقطاع. لقد استولت البورجوازية على القوى الإنتاجية التي طوّرتها في ظل الإقطاع، وتحطمت كل الأشكال الاقتصادية القديمة، وما يتمشى معها من علاقات مدنية، والدولة السياسية التي كانت التعبير الرسمي عن المجتمع المدني القديم.

وهكذا فلكي نحكم حكماً سليماً على الإنتاج الإقطاعي لا بد أن نعتبره أسلوباً للإنتاج يقوم على التناحر. وينبغي أن نوضح كيف كانت الثروة تنتج داخل هذا التناحر، وكيف كانت القوى الإنتاجية تتطور في الوقت نفسه كتناحرات طبقية. وكيف أن إحدى الطبقات ـ الجانب السيئ، نقيضة المجتمع ـ ظلت تنمو حتى بلغت الظروف المادية لانعتاقها النضج الكامل. أفليس هذا معادلاً للقول بأن أسلوب الإنتاج، والعلاقات التي تطورت في ظلها القوى الإنتاجية، ليست بأي حال قوانين أبدية، وإنما هي تتمشى مع تطور

محدد للناس وقواهم الإنتاجية، وأن تغيراً يحدث في القوى الإنتاجية للناس يقود بالضرورة إلى تغير في علاقات الإنتاج؟ ولما كان الأمر الأساسي هو ألا نُحرَم من ثمار المدنية، من القوى الإنتاجية المكتسبة، فإن الأشكال التقليدية التي أُنتجت فيها لا بد أن تُحطم. ومنذ هذه اللحظة تصبح الطبقة الثورية طبقة محافظة.

وتبدأ البورجوازية ببروليتاريا هي ذاتها من بقايا بروليتاريا أيام الإقطاع. وتطور البورجوازية بالضرورة ـ في مجرى تطورها التاريخي ـ طابعها التناحري، الذي يكون في بدايته مستتراً بدرجة أو أخرى، ولا يوجد إلا في حالة كامنة، وبقدر ما تتطور البورجوازية تتطور في أحضانها بروليتاريا جديدة، بروليتاريا حديثة: ويتطور صراع بين الطبقة البروليتارية والطبقة البورجوازية، وهو صراع يعبّر عن نفسه بادئ ذي بدء ـ قبل أن يدرك ويقدر ويفهم ويعرف ويعلن عالياً من كلا الجانبين بوقت طويل ـ بمجرد نزاعات جزئية ومؤقتة، في أعمال هدامة. ومن ناحية أخرى فإذا كان لكل أفراد البورجوازية الحديثة المصالح عينها بقدر ما يشكلون طبقة في مواجهة طبقة أخرى، فإن لهم مصالح متضادة متناحرة بقدر ما يواجهون بعضهم البعض. وينشأ هذا التعارض في المصالح من الظروف الاقتصادية لحياتهم البورجوازية. ويوماً بعد يوم يزداد وضوحاً أن علاقات الإنتاج

التي تتحرك فيها البورجوازية ليس لها طابع واحد، طابع بسيط، بل طابع مزدوج، وأنه في العلاقات عينها التي تنتج في ظلها الثروة يُنتج البؤس أيضاً، في العلاقات عينها التي يحدث في ظلها تطور القوى الإنتاجية توجد أيضاً قوة تنتج القمع، وأن هذه العلاقات لا تنتج **الثروة البورجوازية**، أي ثروة الطبقة البورجوازية، إلا بالإلغاء المستمر لثروة الأعضاء الأفراد لهذه الطبقة، وبإنتاج بروليتاريا تتزايد على الدوام.

وكلما زاد ظهور الطابع التناحري في الضوء وجد علماء الاقتصاد ـ الممثلون العلميون للإنتاج البورجوازي ـ أنفسهم في تنازع مع نظرياتهم، وتشكلت مدارس مختلفة.

إن لدينا علماء الاقتصاد **الجبريين** ـ الذين لا يبالون في النظرية بما يسمونه مساوئ الإنتاج البورجوازي قدر ما لا يُبالي البورجوازيون أنفسهم في الممارسة بآلام البروليتاريين الذين يساعدونهم على كسب الثروة. وفي هذه المدرسة **الجبرية** يوجد كلاسيكيون ورمانسيون. والكلاسيكيون ـ مثل آدم سميث وريكاردو ـ يمثلون بورجوازية لا تعمل ـ إذ هي لا تزال تصارع ضد بقايا المجتمع الإقطاعي ـ إلا على تطهير العلاقات الاقتصادية من الشوائب الإقطاعية، وزيادة القوى الإنتاجية، وإعطاء دفعة جديدة للصناعة والتجارة. والبروليتاريا التي تشترك في هذا الصراع، والمستغرقة في هذا العمل المحموم، لا تعاني سوى آلام عابرة عارضة، وهي نفسها

تراها كذلك. وليس لدى علماء اقتصاد أمثال آدم سميث وريكاردو ـ ممن كانوا مؤرخي عصرهم ـ من رسالة إلا إيضاح كيف تكتسب الثروة في ظل علاقات الإنتاج البورجوازية، وصياغة هذه العلاقات في مقولات، في قوانين، وإيضاح مدى تفوق هذه القوانين وهذه المقولات ـ بالنسبة لإنتاج الثروة ـ على قوانين المجتمع الإقطاعي ومقولاته. وليس البؤس في نظرهم إلا الآلام التي تصاحب كل ميلاد، في الطبيعة كما في الصناعة.

وينتمي الرومانسيون إلى عصرنا حيث البورجوازية في تعارض مباشر مع البروليتاريا: وحيث يولد البؤس بوفرة كالثروة. وعندئذ يبدو علماء الاقتصاد كجبريين ضجرين، يلقون من علياء مركزهم نظرة ازدراء متعالية على الآلات الإنسانية التي تصنع الثروة، وهم ينسخون صورة كل التطورات التي قدمها أسلافهم، وتصبح اللامبالاة التي كانت لدى هؤلاء الأسلاف مجرد سذاجة، لوناً من ألوان الدلال لديهم.

ثم جاءت بعدئذ **المدرسة الإنسانية**، التي تتعاطف مع الجانب السيئ في علاقات الإنتاج الحالية. هي تسعى ـ تخفيفاً عن ضميرها ـ إلى أن تخفف ولو قليلاً المفارقات الواقعية، وهي تأسف بإخلاص على عوز البروليتاريا، والمنافسة غير المكبوحة فيما بين البورجوازيين، وهي تنصح

العمال بالقناعة، وبأن يعملوا بدأب وألا ينجبوا سوى عدد قليل من الأطفال، وتوصي البورجوازيين بأن يبذلوا في الإنتاج حماساً معقولاً. وتقوم كل نظرية هذه المدرسة على تمييزات لا تنتهي بين النظرية والممارسة، بين المبادئ والنتائج، بين الفكر والتطبيق، بين المضمون والشكل، بين الماهية والواقع، بين الحق والواقعية، بين الجانب الحسن والجانب السيئ.

والمدرسة الخيرية هي المدرسة الإنسانية وقد بلغت حد الكمال، وهي تنكر ضرورة التناحر، وتريد أن تحول كل الناس إلى بورجوازيين، إنها تريد أن تحقق النظرية بقدر ما هي متميزة عن الممارسة وبقدر ما لا تحوي تناحراً. وغني عن البيان أن من السهل ـ في النظرية ـ غض الطرف عن التناقضات التي نلتقي بها في كل لحظة في الواقع الفعلي، وعندئذ تصبح هذه النظرية الواقع المرفوع إلى مرتبة المثال. وهكذا فالخيريون يريدون الإبقاء على المقولات التي تعبر عن العلاقات البورجوازية دون التناحر الذي يشكلها ولا ينفصل عنها. وهم يتصورون أنهم يحاربون الممارسة البورجوازية بجدية، وهم أكثر بورجوازية من الآخرين.

وكما أن علماء الاقتصاد هم الممثلون العلميون للطبقة البورجوازية فإن الاشتراكيين والشيوعيين هم منظرو الطبقة البروليتارية. وطالما لم تتطور البروليتاريا بعد حتى تشكل

ذاتها كطبقة، وبالتالي طالما أن صراع البروليتاريا مع البورجوازية ذاته لم يكتسب بعد طابعاً سياسياً، وأن القوى الإنتاجية لم تتطور بما يكفي في أحضان البورجوازية ذاتها بحيث نتمكن من أن نتبين الظروف المادية اللازمة لانعتاق البروليتاريا، ولتكوين مجتمع جديد، فإن هؤلاء المنظرين ليسوا أكثر من طوباويين يقومون ـ لمواجهة احتياجات الطبقات المقهورة ـ بارتجال المذاهب، ويبحثون عن علم مجدِّد ولكن بمقدار ما يتحرك التاريخ إلى الأمام، ومعه يتخذ صراع البروليتاريا صورة أكثر وضوحاً، فإنهم لا يعودون في حاجة إلى البحث عن علم في عقولهم، وكل ما عليهم هو أن يلاحظوا ما يحدث أمام عيونهم، وأن ينطقوا باسمه. وطالما هم يبحثون عن العلم ولا يصنعون إلا مذاهب، طالما أنهم في بداية الصراع، فإنهم لا يرون في البؤس إلا البؤس، دون أن يروا فيه الجانب الثوري، الهدام، الذي سيقلب المجتمع القديم. ومنذ هذه اللحظة كف العلم الذي أنتجته الحركة التاريخية، وارتبط بها ارتباطاً بإدراك كامل للقضية، كف عن أن يكون عقائدياً، وأصبح ثورياً.

ولنعد إلى برودون.

لكل علاقة اقتصادية جانب حسن وجانب سيئ، وتلك هي النقطة الوحيدة التي لا يناقض فيها برودون نفسه. وهو يرى علماء الاقتصاد يعرضون الجانب الحسن، ويرى

الاشتراكيين يدينون الجانب السيئ. وهو يستعير من علماء الاقتصاد ضرورة العلاقات الأبدية، ويستعير من الاشتراكيين الوهم الذي لا يجعلهم يرون في البؤس سوى البؤس، وهو يتفق مع الجانبين في الرغبة في الاستناد إلى سند من العلم. والعلم عنده يختزل ذاته في الأبعاد الضئيلة لصيغة علمية، إنه الرجل الباحث عن صيغ. وهكذا يهنئ برودون نفسه لأنه انتقد كلاً من الاقتصاد السياسي والشيوعية، وهو أدنى من كل منهما، أدنى من علماء الاقتصاد لأنه كفيلسوف تحت يده صيغة سحرية ـ يظن أنه يستطيع الاستغناء عن المضي إلى تفصيلات اقتصادية، وأدنى من الاشتراكيين إذ ليست لديه الشجاعة ولا البصيرة كيما يرتفع ـ ولو بشكل تأملي ـ فوق الأفق البورجوازي.

إنه يريد أن يكون التركيب، وهو خطأ مركَّب.

إنه يريد أن يحلق ـ كرجل من رجال العلم ـ فوق البورجوازيين والبروليتاريين، وهو ليس إلا البورجوازي الصغير، الذي يتأرجح على الدوام بين رأس المال والعمل، بين الاقتصاد السياسي والشيوعية.

2 ـ تقسيم العمل والآلات

وتقسيم العمل ـ عند برودون ـ يفتح سلسلة **التطورات الاقتصادية.**

الجانب الحسن لتقسيم العمل: «تقسيم العمل ـ منظور إليه في ماهيته ـ هو الطريقة التي تتحقق بها المساواة في الظروف وفي الذكاء» (المجلد الأول ـ ص 93).

الجانب السيء لتقسيم العمل: «أصبح تقسيم العمل بالنسبة إلينا أداة للبؤس» (المجلد الأول ـ ص 94).

تنويع

«فالعمل بتقسيم نفسه طبقاً لقانونه هو، الشرط الأول لخصوبته، ينتهي إلى نفي أهدافه، وتدمير ذاته» (المجلد الأول ـ ص 97).

المشكلة التي ينبغي حلها: أن نجد **«إعادة التكوين التي تزيل مساوئ التقسيم في الوقت الذي تحافظ فيه على نتائجه المفيدة»** (المجلد الأول ـ ص 97).

إن تقسيم العمل ـ عند برودون ـ قانون أبدي، مقولة بسيطة مجردة. ومن هنا فإن التجريد، الفكرة، الكلمة، لا بد أن تكفيه لتفسير تقسيم العمل في مختلف العصور التاريخية.

فالطوائف، والاتحادات، ونظام المانيفكتورة، والصناعة الكبيرة لا بد أن تفسَّر بكلمة واحدة هي يُقسِّم. فادرس أولاً بعناية معنى يُقسِّم ولن تكون بحاجة لدراسة التأثيرات الكثيرة التي تعطي لتقسيم العمل طابعاً محدداً في كل عصر.

وبالتأكيد ستكون الأمور سهلة للغاية إذا ما اختزلت إلى مقولات برودون. فالتاريخ لا يسير بهذه الصورة القاطعة. فلقد استغرقت ألمانيا ثلاثة قرون بأكملها لتقيم أول تقسيم كبير للعمل، وهو الانفصال بين المدن والريف. وبقدر ما كانت تتغير هذه العلاقة الوحيدة بين المدينة والريف كان المجتمع بأسره يتغير. ولو أننا لم نأخذ سوى هذا الجانب وحده لتقسيم العمل فسنجد الجمهوريات القديمة أو الإقطاع المسيحي، إنجلترا القديمة بباروناتها أو إنجلترا الحديثة بسادة القطن فيها. وفي القرن الرابع عشر والخامس عشر، حين لم تكن هناك مستعمرات بعد، وحين لم تكن أميركا قد وجدت بعد بالنسبة لأوروبا. ولم تكن آسيا موجودة إلا من خلال القسطنطينية، وحين كان البحر الأبيض المتوسط مركز النشاط التجاري، كان تقسيم العمل مختلفاً للغاية في شكله، في هيئته، عنه في القرن السابع عشر حين كان للأسبانيين والبرتغاليين والهولنديين والإنجليز والفرنسيين مستعمرات قائمة في كل أنحاء العالم. واتساع السوق وسيمائها تعطي تقسيم العمل في مختلف العصور سيماء، طابعاً، يصعب استخلاصه من كلمة يُقسِّم وحدها، من الفكرة، من المقولة.

يقول برودون:

«أوضح كل علماء الاقتصاد منذ آدم سميث مزايا قانون التقسيم ومساوئه، لكنهم أبرزوا الأولى أكثر من الثانية، لأن ذلك كان يخدم تفاؤلهم على نحو أفضل، ولم يتساءل أحد منهم أبداً ماذا يمكن أن تكون مساوئ قانون ما... كيف يمكن للمبدأ عينه ـ إذا ما تابعناه بدقة في نتائجه ـ أن يقود إلى نتائج متعارضة كل التعارض؟ إن علماء اقتصاد واحداً قبل سميث أو بعده لم يتوصل حتى إلى إدراك أن هناك مشكلة ينبغي إيضاحها. ويصل ساي إلى حد الاعتراف بأنه في تقسيم العمل فإن السبب عينه الذي ينتج الحسن هو الذي ينتج السيّئ».

إن آدم سميث يمضي إلى أبعد مما يعتقد برودون، فقد رأى بوضوح أن

«الفارق بين المواهب الطبيعية لدى مختلف الناس هو في الواقع أقل كثيراً مما نعتقد. فهذه الاستعدادات بالغة الاختلاف التي يبدو أنها تميز بين أبناء مختلف المهن حين يصلون إلى سن النضج ليست سبباً بقدر ما هي نتيجة لتقسيم العمل».

ومن حيث المبدأ يختلف الحمال عن الفيلسوف أقل مما يختلف كلب من كلاب الحراسة عن كلب سلوقي، وكان تقسيم العمل هو الذي أقام هوة بينهما. وكل هذا لم يمنع برودون من أن يقول في مكان آخر أن آدم سميث لم تكن لديه أدنى فكرة عن المساوئ التي ينتجها تقسيم العمل. وهذا بدوره هو الذي يجعله يقول أن ج.ب. ساي كان أول من اعترف بأنه

«في تقسيم العمل فإن نفس السبب الذي ينتج الحسن هو الذي ينتج السيئ».

ولنكن فلنصغ إلى ليمونتي: Suum Cuique[1]

«شرفني ج.ب. ساي بأن تبنى في بحثه الرائع عن الاقتصاد السياسي المبدأ الذي كشفت عنه في هذه العجالة عن التأثير المعنوي لتقسيم العمل. وربما أن عنوان كتابي العابث إلى حد ما قد منعه من الاستشهاد به، فهذا الدافع وحده هو الذي أستطيع أن أعزو إليه صمت كاتب له من ثراء الرصيد ما يجعله لا يتنكر لمثل هذا الدين المتواضع»[2].

فلننصفه نحن: لقد عرض ليمونتي بذكاء النتائج غير السارة لتقسيم العمل كما هو قائم في أيامنا، ولم يجد برودون شيئاً يضيفه إليها. ولكن ما دمنا ـ بسبب خطأ برودون ـ قد أثرنا مسألة الأسبقية هذه فلنقل بهذه المناسبة أنه قبل ليمونتي بوقت طويل، وقبل سبعة عشر عاماً من آدم سميث ـ الذي كان تلميذاً لفيرجسون ـ فإن هذا الأخير قدم عرضاً واضحاً للموضوع في فصل يتعرض بوجه خاص لتقسيم العمل.

«بل لقد يثور الشك فيما إذا كانت القدرة العامة لأمة ما تزيد بقدر تقدم الصنائع. فكثير من الصنائع الميكانيكية... تنجح على خير وجه حين تحرم تماماً من

---

(1) لكل ما يستحقه (ملحوظة من التحرير).

(2) LEMONTEY: *Œuvres Complètes,* Paris, 1840, t. 1er, p. 245.

نجدة العقل والعاطفة، والجهل هو أم الصناعة كما هو أم الخرافة. فالتفكير والخيال عرضة للخطأ: لكن عادة تحريك اليد أو القدم لا تعتمد على أي منهما. ومن هنا نستطيع أن نقول إن الكمال ـ في نظر الصناعيين ـ يتمثل في القدرة على الاستغناء عن العقل، بحيث يمكن ـ دون جهد كبير من العقل ـ أن تعتبر الورشة آلة أجزاؤها هم الناس... فالضابط العام قد يكون شديد المهارة في صنعة الحرب في حين تقتصر كل ميزة الجندي على تنفيذ بضع حركات للقدم أو اليد. وربما كان الأول قد كسب ما خسره الثاني... والتفكير عينه ـ في عصر ينفصل فيه كل شيء ـ قد يصبح صنعة مستقلة»[1].

ولكي ننهي هذه اللمحة الأدبية فإننا نذكر صراحة أن

«كل الاقتصاديين قد أبرزوا مزايا تقسيم العمل أكثر مما أبرزوا مساوئه».

ويكفي أن نذكر سيسموندي.

وهكذا ففيما يتعلق **بمزايا** تقسيم العمل ليس لدى برودون ما يفعله سوى أن يردد العبارات العامة المألوفة لكل إنسان.

فلنر الآن كيف يستخرج من تقسيم العمل، مأخوذاً كقانون عام، كمقولة، كفكرة، **المساوئ** المرتبطة به. فكيف تتضمن هذه المقولة، هذا القانون، توزيعاً غير متساو للعمل على حساب مذهب برودون عن المساواة؟

(1) A. FERGUSSON: *Essai sur l'histoire de la société civile*, Paris, 1783.

«وفي ساعة تقسيم العمل المهيبة هذه تبدأ العواصف تهب على البشرية فالتقدم لا يتحقق للجميع بطريقة متساوية موحدة؛ . . . وهو يبدأ بالإستيلاء على عدد صغير من ذوي الامتياز. . . وهذا التفضيل من جانب التقدم لأشخاص هو الذي دفع طويلاً إلى الاعتقاد بعدم المساواة الطبيعي والإلّهي للظروف، والذي ولّد الطوائف، وشكّل كل المجتمعات تشكيلاً هرمياً»[1].

فتقسيم العمل خلق الطوائف، والطوائف هي مساوئ تقسيم العمل، وإذن فتقسيم العمل هو الذي ولّد المساوئ. Quod Erat demonstrandum[2]. هل يريد أحد أن يمضي إلى أبعد من ذلك ويسأل ما الذي جعل تقسيم العمل يخلق الظوائف والدساتير الهرمية والأشخاص ذوي الامتياز؟ سيجيبك برودون: التقدم. وما الذي صنع التقدم؟ التخمة، والتخمة عند برودون هو قبول التقدم لبعض الأشخاص.

وبعد الفلسفة يأتي التاريخ. إنه لم يعد تاريخاً وصفياً ولا تاريخاً جدلياً، وإنما هو تاريخ مقارن. ويُجري برودون مقارنة بين عامل الطباعة الحالي وعامل الطباعة في القرون الوسطى، بين عامل منطقة الكروزو في فرنسا والحداد الريفي، بين أديب أيامنا وأديب العصور الوسطى، وهو يرجّح الكفة لصالح أولئك الذين ينتمون بدرجة أو أخرى لتقسيم

(1) برودون، م س، المجلد الأول، ص 97.
(2) وهو المطلوب إثباته (ملحوظة من التحرير).

العمل كما شكلته العصور الوسطى أو نقلته، وهو يقارن تقسيم العمل في عصر تاريخي بتقسيم العمل في عصر تاريخي آخر. أهذا ما كان على برودون أن يثبته؟ كلا، لقد كان عليه أن يرينا مساوئ تقسيم العمل عموماً، مساوئ تقسيم العمل كمقولة. وعلى أي حال فما جدوى أن نبرز هذا الجانب من كتاب برودون طالما أنه بعد قليل يتراجع هو نفسه قطعياً عن كل هذه التطورات المزعومة؟

«إن أول نتيجة للعمل المجزأ ـ بعد فساد الروح ـ هي إطالة نوبات العمل، التي تتزايد في تناسب عكسي مع كمية الذكاء المبذول... ولكن لما كان طول النوبات لا يمكن أن يتخطى ما بين ست عشرة وثماني عشرة ساعة يومياً ففي اللحظة التي لا يمكن أن يؤخذ فيها التعويض من الوقت فسيؤخذ من الثمن، وسينخفض الأجر... والأمر المؤكد، والشيء الوحيد الذي ينبغي لنا أن نلاحظه، هو أن الضمير الكلي لا يضع على قدم المساواة عمل رئيس الوردية وعمل مساعد البناء، ومن هنا فإن هناك ضرورة لتخفيض ثمن يوم العمل: بحيث أن العامل بعد أن أصيب في روحه بوظيفة تحط من شأنه لا يستطيع أن يفلت من أن يصاب في جسده بضآلة مكافأته».

وسنغض الطرف عن القيمة المنطقية لهذه القياسات، التي كان كانط سيسميها أغاليط Paralogismes تخطئ الهدف.

وهاك جوهرها:

إن تقسيم العمل يهبط بالعامل إلى وظيفة تحط من شأنه،

وتتمشى مع هذه الوظيفة المحِطّة روح فاسدة، ويتوافق مع فساد الروح انخفاض متزايد في الأجر. ولكن يثبت برودون أن هذا الانخفاض في الأجر يتوافق مع الروح الفاسدة فإنه يقول ـ كي يريح ضميره ـ إن الضمير الكلي هو الذي يريد ذلك. فهل يمكن أن نعتبر روح برودون جزءاً من الضمير الكلي؟

والآلة لدى برودون هي «نقيض الموضوع المنطقي لتقسيم العمل»، وبمساعدة الجدل يبدأ بتحويل الآلة إلى ورشة.

فبعد أن أفترض برودون الورشة الحديثة لكي يجعل من البؤس حصيلة لتقسيم العمل يعود فيفترض البؤس الذي يولده تقسيم العمل لكي يصل إلى الورشة، ولكي يستطيع أن يصورها على أنها النفي الجدلي لهذا البؤس. وبعد أن يُلطَم العامل معنوياً **بوظيفة تحطّ من شأنه**، ويُلطَم جسدياً بضآلة الأجر، بعد أن يضع العامل في ظل **التبعية لرئيس الوردية**، ويهبط بعمله إلى مستوى **عمل مساعد البناء**، يعود فيلقي اللوم على الورشة والآلات **للحطّ من شأن** العامل «**بإعطائه سيداً**» ويكمل تحقيره بجعله «يهبط من صف الحرفي إلى صف **العامل** العادي». يا للجدلية الرائعة! وليته اكتفى بذلك، كلا، فهو يحتاج إلى تاريخ جديد لتقسيم العمل، لا لكي يستنبط منه التناقضات وإنما لكي يعيد بناء الورشة على مثاله. ولكي

يحقق هذا الهدف فإنه يحتاج إلى أن ينسى كل ما قاله لتوه عن التقسيم.

إن العمل ينظم، يقسَّم، بشكل مختلف تبعاً لما لديه من أدوات. فالطاحونة اليدوية تفترض تقسيماً للعمل يختلف عن تقسيم العمل في ظل الطاحونة البخارية. وهكذا فإنك تصطدم بالتاريخ وجهاً لوجه إذا أردت أن تبدأ من تقسيم العمل عموماً لكي تصل فيما بعد إلى أداة محددة للإنتاج، إلى الآلات.

والآلات ليست مقولة اقتصادية إلا بقدر ما هو الثور الذي يجر المحراث مقولة اقتصادية. فالآلات ليست أكثر من قوة إنتاجية، أما الورشة الحديثة ـ التي تعتمد على استخدام الآلات ـ فهي علاقة إنتاج اجتماعية، مقولة اقتصادية.

فلنر الآن كيف تجري الأمور في مخيَّلة برودون المتألقة:

«وفي المجتمع فإن الظهور الذي لا يتوقف للآلات هو نقيض الموضوع، الصيغة العكسية للعمل: إنه احتجاج العبقرية الصناعية ضد العمل المجزأ القاتل. فما هي الآلة في واقع الأمر؟ إنها طريقة لإعادة توحيد حصص مختلفة من العمل فصلها تقسيم العمل. وكل آلة يمكن أن تعرف بأنها خلاصة عدة عمليات... ومن هنا فمن خلال الآلة ستتم استعادة العامل... والآلات التي تضع نفسها، في الاقتصاد السياسي، في تناقض مع تقسيم العمل تمثل التركيب، الذي يتعارض في التفكير الإنساني مع التحليل... إن التقسيم إنما يفصل الأجزاء المختلفة للعمل، تاركاً كل امرئ يكرس نفسه للتخصص

الذي يلائمه على أفضل وجه: والورشة تجمع العمال تبعاً لعلاقة كل جزء بالكل... إنها تدخل مبدأ السلطة في العمل... ولكن هذا ليس كل شيء: **فالآلة أو الورشة** بعد أن تحطّ من شأن العامل بإعطائه سيداً، تكمل تحقيره بجعله يهبط من مستوى الحرفي إلى مستوى العامل العادي... والفترة التي نمر بها في اللحظة الراهنة ـ فترة الآلات ـ تتميز بسمة خاصة **هي العامل بالأجر**، فالعامل بالأجر لاحق لتقسيم العمل والتبادل».

ملاحظة بسيطة برسم برودون. إن فصل الأجزاء المختلفة للعمل بحيث يكرّس كل امرئ نفسه للتخصص الذي يلائمه على أفضل وجه ـ وهو فصل يُرجِع برودون تاريخه إلى بداية العالم ـ لم يوجد إلا في الصناعة الحديثة في ظل نظام المنافسة.

ويمضي برودون ليعطينا «شجرة أنساب شيِّقة» للغاية، ليرينا كيف نشأت الورشة عن تقسيم العمل، والعمل المأجور عن الورشة.

1) إنه يفترض أنساناً

«لاحظ أنه بتقسيم الإنتاج إلى أجزاء مختلفة، وجعل عامل منفصل يقوم بأداء كل منها»،

فإننا سنضاعف قوى الإنتاج.

2) وهذا الإنسان،

«إذ يمسك بحبل هذه الفكرة يقول لنفسه أنه بتكوين مجموعة دائمة من العمال، يُنتقون لغرض خاص يضعه أمام نفسه، فسيحصل على إنتاج أكثر ثباتاً، إلخ».

3) ويتقدم هذا الإنسان باقتراح إلى غيره من الناس، لكي يجعلهم يدركون فكرته وحبل فكرته.

4) وهذا الإنسان في بداية الصناعة كان يتعامل على قدم المساواة مع زملائه الذين أصبحوا فيما بعد عماله.

5):

«ويدرك المرء في الواقع أن هذه المساواة الأصلية كان لا بد أن تختفي بسرعة نظراً للوضع المتميز للسيد وتبعية العامل بالأجير».

وهذا مثال آخر لمنهج برودون التاريخي والوصفي.

فلندرس الآن ـ من الزاوية التاريخية والوصفية ـ ما إذا كانت الورشة أو الآلة قد أدخلتا حقاً مبدأ السلطة في المجتمع فيما بعد تقسيم العمل؛ وما إذا كانتا قد ردتا اعتبار العامل من ناحية في الوقت الذي أخضعتاه فيه للسلطة من الناحية الأخرى، وما إذا كانت الآلة هي إعادة تكوين العمل المقسَّم، هي تركيب العمل في مواجهة تحليله.

إن المجتمع ككل يتفق في شيء مع داخل الورشة، هو أن له بدوره تقسيمه للعمل. فلو أخذ المرء تقسيم العمل في ورشة حديثة نموذجاً كي يطبقه على مجتمع بأسره، فإن المجتمع الأفضل تنظيماً لإنتاج الثروة سيكون بلا شك المجتمع الذي لا يوجد به سوى صاحب عمل رئيسي واحد يوزع المهام على مختلف أفراد الجماعة حسب قاعدة مقررة من قبل. لكن هذا ليس هو الوضع بأي حال. ففي حين أن

تقسيم العمل داخل الورشة تنظمه بدقة سلطة صاحب العمل فإن المجتمع الحديث ليست له قاعدة أخرى، ليست له سلطة أخرى، لتوزيع العمل إلا المنافسة الحرة.

ففي ظل النظام الأبوي، وفي ظل النظام الطائفي، وفي ظل النظام الإقطاعي والاتحادات، كان هناك تقسيم للعمل حسب قواعد محددة. هل قام مشرِّع بتحديد هذه القواعد؟ كلا، إنها وقد ولدت في الأصل من ظروف الإنتاج المادي لم ترفع إلى وضع القوانين إلا فيما بعد، وبهذه الطريقة أصبحت مختلف أشكال تقسيم العمل قواعد متعددة للتنظيم الاجتماعي. أما تقسيم العمل في الورشة، فلم يتطور إلا إلى حد ضئيل في كل أشكال المجتمع هذه.

بل نستطيع أن نرسي كقاعدة عامة أنه كلما قلَّت السلطة التي تسود تقسيم العمل داخل المجتمع زاد تطور تقسيم العمل داخل الورشة، وزاد خضوعه هنا لسلطة شخص مفرد. وهكذا فإن السلطة في الورشة والسلطة في المجتمع ـ بالنسبة لتقسيم العمل ـ في تناسب عكسي إحداهما مع الأخرى.

والسؤال الآن هو في أي نوع من الورش تكون المهن أكثر انفصالاً، وتهبط مهمة كل عامل إلى عملية بسيطة للغاية، وتقوم السلطة ـ رأس المال ـ بتجميع الأعمال وتوجيهها؟ كيف ولدت هذه الورشة؟ وسيكون علينا للإجابة على هذا السؤال أن ندرس كيف تطورت صناعة المانيفاكتورة بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة. وأنا أتحدث هنا عن تلك

الصناعة التي لم تصبح بعد الصناعة الحديثة بآلاتها، لكنها لم تعد صناعة حرفيي العصور الوسطى ولا الصناعة المنزلية.

ولن ندخل في تفصيلات كثيرة: وإنما سنقدم فحسب بضع نقاط رئيسية لنبين أن المرء لا يستطيع أن يصنع التاريخ بالصيغ.

كان من الشروط التي لا غنى عنها لقيام صناعة المانيفاكتورة تراكم رؤوس الأموال، الذي سهله اكتشاف أميركا، واستجلاب معادنها الثمينة.

وقد ثبت بالأدلة الكافية أن الزيادة في وسائل التبادل أدت إلى انخفاض الأجور وريع الأرض من ناحية، ونمو الأرباح الصناعية من الناحية الأخرى. وبعبارة أخرى: فبمقدار ما كانت طبقة الملاك والطبقة العاملة، السادة الإقطاعيون والشعب، يهبطون، كانت الطبقة الرأسمالية ـ البورجوازية ـ تصعد.

وكانت هناك ظروف أخرى أسهمت في الوقت نفسه في تطور صناعة المانيفاكتورة: زيادة السلع المطروحة في التداول حالما تغلغلت التجارة إلى جزر الهند الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح، والنظام الاستعماري، وتطور التجارة البحرية.

وثمة نقطة أخرى لم تقدَّر بعد التقدير الكافي في تاريخ صناعة المانيفاكتورة هي تسريح كثير من حاشيات السادة الإقطاعيين، الذين أصبحت الصفوف الدنيا من أفرادها

متشردين قبل أن يدخلوا الورشة. فقد سبق قيام المصنع تشرد شامل تقريباً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. كما وجدت الورشة سنداً قوياً آخر في الكثير من الفلاحين الذي ظلوا يتدفقون على المدن قروناً بأكملها بعد أن ظلوا يطردون باستمرار من الريف نتيجة لتحول الحقول إلى مراعي وعدم احتياج الأعمال الزراعية إلا لعدد أقل من الأيدي لفلاحة الأرض.

إن نمو السوق، وتراكم رؤوس الأموال، والتغيّرات التي طرأت على المركز الاجتماعي للطبقات، وحرمان عدد كبير من الأشخاص من مصادر دخلهم، كل هذه شروط تاريخية مسبقة لتشكل المانيفاكتورة. فلم تكن اتفاقات ودية بين أنداد ـ كما يقول برودون ـ هي التي جمعت الناس معاً في الورشة، بل إن المانيفاكتورة لم تولد في قلب الاتحادات الحرفية القديمة، فقد كان التاجر هو الذي أصبح رأساً للورشة الحديثة وليس رئيس الطائفة القديم. وفي كل مكان تقريباً كان هناك صراع عنيف بين المانيفاكتورة والحرف.

إن تراكم الأدوات والعمل وتركيزهما قد سبقا تطور تقسيم العمل داخل الورشة. وتتكون المانيفاكتورة من تجميع كثير من العمال وكثير من الحرف في مكان واحد، في قاعة واحدة، تحت إمرة رأسمال واحد، أكثر مما تتكوّن من تحليل الأشغال، وتكيف عامل خاص مع مهمة بسيطة للغاية.

ولم تكن ميزة الورشة تتمثل في تقسيم العمل من حيث

هو قدر ما تمثلت في أن العمل قد أصبح يؤدى على نطاق أوسع، ووفرت كثير من النفقات غير الضرورية، إلخ. ففي نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر لم تكن المانيفاكتورة الهولندية تكاد تعرف أي تقسيم للعمل.

ويفترض تطوّر تقسيم العمل تجمع العمال في ورشة، وليس ثمة مثل واحد ـ سواء في القرن السادس عشر أو القرن السابع عشر ـ يشير إلى أن مختلف فروع مهنة واحدة كانت تستغل بشكل منفصل إلى حد أنه كان يكفي تجميعها كلها في مكان واحد للحصول على ورشة كاملة جاهزة. ولكن ما إن يجمع الناس والأدوات معاً، حتى كان تقسيم العمل ـ كما كان عليه في شكل اتحادات الطوائف ـ يتجدد وينعكس بالضرورة داخل الورشة.

أما عند برودون الذي يرى الأمور مقلوبة رأساً على عقب ـ إن هو رآها أصلاً ـ فإن تقسيم العمل بمعناه عند آدم سميث يسبق الورشة التي هي شرط لوجوده.

إن **الآلات** بالمعنى الصحيح للكلمة ترجع إلى نهاية القرن الثامن عشر، ولا شيء محال أكثر من أن نرى في الآلات نقيض **الموضوع** بالنسبة لتقسيم العمل، **والتركيب** الذي يعيد الوحدة إلى العمل المجزأ.

فالآلة توحيد لأدوات العمل، وليست بأي حال تجميعاً للعمليات بالنسبة للعامل نفسه.

«وحين تكون كل عملية خاصة قد اختزلت ـ عن طريق تقسيم العمل ـ إلى استخدام أداة واحدة، فإن ربط كل هذه الأدوات وتشغيلها بمحرك واحد يمثل ـ آلة»[1].

المعدات البسيطة، تراكم المعدات، المعدات المركبة، تشغيل أداة مركبة بمحرك يدوي واحد، بواسطة الإنسان، تشغيل هذه الأدوات بالقوى الطبيعية، الآلة، شبكة آلات ذات محرك أوتوماتيكي واحد ـ تلك هي مسيرة الآلات.

وتركيز أدوات الإنتاج وتقسيم العمل لا ينفصلان أحدهما عن الآخر كما لا ينفصل ـ في المجال السياسي ـ تركيز السلطات العامة وتقسيم المصالح الخاصة. ففي إنجلترا مع تركيز الأرض وأدوات العمل الزراعي كان هناك بالمثل تقسيم للعمل الزراعي واستخدام الماكنة في استغلال الأرض. أما في فرنسا حيث وجد تقسيم للأدوات ونظام الحيازات الصغيرة فلم يكن فيها عموماً تقسيم للعمل الزراعي ولا استخدام للآلات في الأرض.

وتركيز أدوات العمل ـ عند برودون ـ هو نفي تقسيم العمل، أما في الواقع فإننا نجد العكس. فمع تطور وتركيز الأدوات يتطور التقسيم أيضاً والعكس بالعكس. وهذا هو السبب في أن كل اختراع ميكانيكي كبير يعقبه تقسيم أوسع

---

(1) BABAGE: *Traité sur l'économie des machines*, etc., Paris, 1833.

للعمل، وكل زيادة في تقسيم العمل تؤدي بدورها إلى اختراعات ميكانيكية جديدة.

ولسنا في حاجة لأن نذكّر أن التقدم العظيم لتقسيم العمل بدأ في إنجلترا بعد اختراع الآلات. وهكذا كان النسّاجون والغزّالون في أغلبهم فلاحين كأولئك الذين لا زلنا نراهم في البلاد المتخلفة. وأدى اختراع الآلات إلى انفصال صناعة المانيفاكتورة عن الصناعة الزراعية. لقد فصلت الآلة النساج عن الغزّال وكانا منذ عهد قريب عائلة واحدة. وبفضل الآلة أصبح ممكناً للغزّال أن يعيش في إنجلترا في حين يقطن النسّاج في جزر الهند الشرقية. وقبل اختراع الآلات كانت صناعة بلد ما تتم أساساً بالمواد الأولية التي تنتجها أرضه: في إنجلترا الصوف، في ألمانيا الكتّان، في فرنسا الحرير والكتّان، في جزر الهند الشرقية والشرق القطن، إلخ. وبفضل استخدام الآلات والبخار أمكن لتقسيم العمل أن يتخذ من الأبعاد ما يجعل الصناعة الكبيرة ـ المنفصلة عن التربة الوطنية ـ تعتمد كلية على السوق العالمي، على المبادلات الدولية، على تقسيم دولي للعمل. وباختصار بلغت الآلة من التأثير على تقسيم العمل حداً إنه حيثما وجدت في صناعة شيء ما وسيلة لتطبيق جزئي للميكانيكا كانت الصناعة تنقسم على الفور إلى منشأتين كل منهما مستقلة عن الأخرى.

أنحن في حاجة إلى الحديث عن الهدف الإلّهي والخيري

الذي يكتشفه برودون في اختراع الآلات واستخدامها للمرة الأولى؟

وحين بلغ السوق في إنجلترا من التطور بحيث لم يعد العمل اليدوي كافياً له بدأ الإحساس بالحاجة إلى الآلات، وجاءت عندئذ فكرة تطبيق العمل الميكانيكي الذي كان قد تطور بالفعل في القرن الثامن عشر.

وبدأت الورشة الأوتوماتيكية حياتها بأعمال لم يكن فيها شيء من الخير. فكان الأطفال يبقون في العمل تحت ضربات السياط، وأصبحوا موضعاً للإتجار، وأبرمت العقود مع دور الأيتام، وألغيت كل قوانين التلمذة الصناعية لأنه لم تعد هناك حاجة ـ إذا استخدمنا تعبير برودون إلى عمال تركيبيين. وأخيراً وباختصار فمنذ عام 1825 كانت كل الاختراعات الجديدة تقريباً نتيجة صدامات بين العامل وصاحب العمل الذي يسعى بأي ثمن إلى التقليل من شأن مقدرة العامل المتخصصة. وبعد كل إضراب جديد له أهميته كانت تظهر آلة جديدة، ولم يكن العامل يرى في استخدام الآلات نوعاً من رد الاعتبار، من **استعادة ذاته** كما يقول برودون إلى حد أنه قاوم طويلاً ـ في القرن الثامن عشر ـ السيطرة الوليدة للأوتوماتيكية.

يقول الدكتور أور:

«كان يات قد اخترع أصابع الغزل (سلسلة الإسطوانات المضلعة) قبل أركرايت بوقت طويل... ولم

تكن الصعوبة الأساسية تكمن في اختراع جهاز ذاتي الحركة... قدر ما كانت تكمن في النظام اللازم لكيما يتخلى الناس عن عاداتهم غير المنتظمة في العمل، حتى يمكن المطابقة بينهم وبين الانتظام الثابت للآلة الأوتوماتيكية الكبيرة. لكن ابتداع وتنفيذ قواعد للانضباط المصنعي تلائم احتياجات النظام الأوتوماتيكي وسرعته كان مشروعاً خليقاً بهرقل، وكان هذا هو الإنجاز السامي الذي قام به أركرايت».

وباختصار فبإدخال الآلة زاد تقسيم العمل داخل المجتمع، وبسِّطت مهمة العامل داخل المصنع، وتوحّد رأس المال، وازداد الإنسان تمزقاً.

وحين يريد برودون أن يكون عالم اقتصاد، ويتخلى لحظة عن «التطور في تسلسل التفكير» فإنه يستمد معرفته من آدم سميث، من وقت كانت فيه الورشة الأوتوماتيكية ما تزال في بداية ظهورها. والحق، يا له من فارق بين تقسيم العمل في أيام آدم سميث وتقسيم العمل كما نراه في الورشة الأوتوماتيكية! ويكفي لكي نفهم ذلك على نحو أفضل أن نورد بضع فقرات من كتاب الدكتور أوري «فلسفة المانيفاكتورة»:

«حين كتب آدم سميث كتابه الخالد عن عناصر الاقتصاد السياسي، لم يكن النظام الأوتوماتيكي للصناعة يكاد يعرف. وبدا له تقسيم العمل بحق المبدأ الكبير لتحسين الصناعة. وقد أوضح ـ في صناعة الدبابيس ـ أن عاملاً يزداد إتقاناً بالممارسة في نقطة واحدة يصبح أكثر جدوى وأقل تكلفة. ورأى أن بعض العمليات في

كل فرع من فروع هذه الصناعة تصبح ـ على أساس هذا المبدأ ـ سهلة التنفيذ مثل تقطيع أسلاك الدبابيس إلى أطوال موحدة، وبعضها أصعب نسبياً مثل صنع رؤوس الدبابيس وتركيبها: ومن هنا استخلص أننا نستطيع بشكل طبيعي أن نخصص لكل من هذه العمليات عاملاً يتناسب أجره مع مهارته. وهذا التناسب هو جوهر تقسيم الأشغال. غير أن ما كان يصلح مثالاً في أيام الدكتور سميث لن يؤدي اليوم إلا إلى دفع الجمهور إلى الخطأ فيما يتعلق بالمبدأ الحقيقي لصناعة المانيفاكتورة. والواقع أن توزيع العمل، أو بالأحرى تكييف الأعمال مع مختلف المواهب الفردية، أمر لا يدخل في خطة عمليات المانيفاكتورة الأوتوماتيكية: بالعكس فحيثما تتطلب عملية ما كثيراً من المهارة والحنكة فإنها تسحب من يد العامل الحاذق الذي كثيراً ما يميل إلى أنواع كثيرة من عدم الانتظام، ليكلف بها جهاز خاص عمله الأوتوماتيكي حسن التنظيم إلى حد أن طفلاً يستطيع الإشراف عليه.

«ومن هنا فإن مبدأ النظام الأوتوماتيكي هو إحلال الفن الأوتوماتيكي محل اليد العاملة، وتحليل عملية ما إلى مبادئها المكونة بدلاً من تقسيم العمل بين الحرفيين، وفي ظل نظام العمل اليدوي كانت اليد العاملة عادة هي العنصر الأكثر أهمية في أي مُنتَج؛ أمّا وفقاً للنظام الأوتوماتيكي فإن مواهب الحرفيين يحل محلها بالتدريج مجرد مشرفين ميكانيكيين.

«وبحكم ضعف الطبيعة البشرية فإنه كلما كان العامل أكثر مهارة أصبح عنيداً صعب المراس وبالتالي أقل توافقاً مع نظام ميكانيكي، إذ يمكن أن تسبب نزواته ضرراً بالغاً لمجموع هذا النظام. ومن هنا فإن القضية

الكبرى للصناعي الحالي هي أن يهبط ـ بالربط بين العلم ورؤوس الأموال ـ بمهمة عماله إلى ممارسة اليقظة والخفة، وهي صفات يمكن أن تصل إلى حد الكمال عند الشباب إذا ما ركّزت على موضوع واحد.

«وفي ظل نظام تدرج العمل كان على المرء أن يعمل صبياً سنوات طويلة قبل أن تبلغ عينه ويده المهارة اللازمة لإنجاز بعض الأعمال الميكانيكية، أما في ظل النظام الذي يفكك كل عملية باختزالها إلى مبادئها المكونة، ويجسد كل أجزاء العملية في آلة أوتوماتيكية فإن من الممكن أن نعهد بهذه الأجزاء الأولية ذاتها إلى رجل ذي قدرة عادية بعد اختبار قصير، بل يمكن عند أي طارئ نقله من آلة إلى أخرى حسب رغبة مدير المؤسسة. ومثل هذه التغييرات تتعارض تماماً مع الروتين القديم لتقسيم العمل، الذي يعهد لعامل ما بمهمة تشكيل رأس الدبوس، وآخر يشحذ طرفه، وهو عمل تثير رتابته المزعجة الأعصاب... أما وفق مبدأ التسوية ـ أو النظام الأوتوماتيكي ـ فإن كفاءات العامل لا تخضع إلا لتمرين مناسب، إلخ. ولمّا كان عمله هو ملاحظة عمل جهاز حسن التنظيم فإنه يستطيع تعلمه في وقت قصير، وحين ينقل خدماته من آلة إلى أخرى فإنه يغيّر مهمته ويطوّر أفكاره، بالتفكير في تلك التجميعات العامة التي تنشأ عن أعماله وأعمال زملائه. وهكذا فإن هذا التقييد للكفاءات، هذا التضييق للأفكار، هذا التوقف للنمو، الذي ينسب ـ وعن حق ـ لتقسيم العمل لا يمكن في الظروف العادية أن يحدث في ظل نظام توسيع متساو للأعمال.

«والواقع أن الهدف الدائم لكل تحسين في الآلة واتجاهه هو الاستغناء كلية عن العمل البشري وتخفيض ثمنه، بإحلال عمل النساء والأطفال محل عمل العامل الناضج، أو إحلال عمل العمال غير المهرة محل الحرفيين الماهرين... وهذا الاتجاه لاستخدام أطفال ذوي عيون يقظة وأصابع رشيقة بدلاً من الحرفيين ذوي الخبرة الطويلة يوضح أن الركن المدرسي عن تقسيم العمل وفقاً لمختلف درجة المهارة قد تفجرت في النهاية على يد صناعيينا المتنورين»[1].

فما يميّز تقسيم العمل داخل المجتمع الحديث هو أنه يولّد التخصصات، المتخصصين الضيقين، ويولّد معهم بلاهة المهنة.

يقول ليمونتي:

«إننا نشعر بالإعجاب الشديد حين نرى بين القدماء أن الشخص نفسه كان مبرزاً كفيلسوف وشاعر وخطيب ومؤرخ وكاهن ومدير وقائد جيش. ويذهل أرواحنا مشهد هذا المجال الواسع. إن كل واحد منا يقيم سوره، وينغلق داخل سياجه، ولا أعرف ما إذا كان المجال يتسع بمثل هذه التجزئة لكنني أعرف جيداً أن الإنسان يصغّر».

---

(1) André URE: *Philosophie des manufactures en Economie industrielle, t1, chap. Ier.*

وما يميّز تقسيم العمل في الورشة الأوتوماتيكية هو أن العمل فيها قد فقد كل طابع التخصص. ولكن في اللحظة التي يتوقف فيها كل تطور خاص يبدأ الإحساس بالحاجة إلى الكلية، بالاتجاه إلى تطور متكامل للفرد. فالورشة الأوتوماتيكية تزيل المتخصصين الضيقين وبلاهة المهنة.

وبرودون إذ لم يفهم حتى هذا الجانب الثوري الواحد للورشة الأوتوماتيكية يأخذ خطوة إلى الخلف، ويقترح على العامل ألا يصنع فحسب واحداً على اثني عشر من الدبوس بل يصنع على التوالي الاثني عشر جزءاً للدبوس، وهكذا سيصل العامل إلى معرفة الدبوس والوعي به. وهذا هو عمل برودون التركيبي، وما من أحد سينازع في أن القيام بحركة إلى الأمام وأخرى إلى الخلف هو بدوره حركة تركيبية.

وباختصار فإن برودون لم يمضِ إلى أبعد من المثل الأعلى للبورجوازي الصغير، وهو لا يتصور شيئاً أفضل لتحقيق هذا المثل من أن يأخذنا عائدين إلى الحرفي أو على الأكثر إلى (الأوسطي) الحرفي للعصور الوسطى. وهو يقول في مكان ما من كتابه أنه يكفي المرء أن يصنع رائعة في حياته حتى يكون قد أحسّ بذاته كإنسان مرة واحدة. أفليست هذه ـ سواء من حيث الشكل أو المضمون ـ هي الرائعة التي كانت تطلبها نقابة الحرفة في العصور الوسطى؟

3 ـ المنافسة والاحتكار

الجانب الحسن للمنافسة:	«المنافسة أساسية للعمل كالتقسيم... إنها ضرورية **لحلول المساواة**» (المجلد الأول ـ ص 186، 188).
الجانب السيئ للمنافسة:	«المبدأ هو نفي ذاته. وهو يؤدي على وجه التعيين إلى دمار أولئك الذين يجرهم في ذيله» (المجلد الأول ص 185).
تأمل عام:	«**المساوئ** التي تسير في أثره، تماماً كالخير الذي يوفره... كلاهما يفيض منطقياً عن المبدأ» (المجلد الأول ص 185ـ186).
	البحث عن مبدأ **التوافق** الذي ينبغي أن يستمد من مبدأ أسمى من الحرية ذاتها» (المجلد الأول ـ ص 185).

تنويع

المشكلة التي ينبغي حلها:

«وبالتالي لا يمكن أن تثور هنا مسألة تدمير المنافسة، فهي شيء يستحيل تحطيمه كالحرية، وكل ما علينا هو أن نجد توازنها، بل إني على استعداد لأن أقول شرطتها» (المجلد الأول ـ ص 223).

ويبدأ برودون بالدفاع عن الضرورة الأبدية للمنافسة ضد أولئك الذين يريدون أن يستبدلوا بها المباراة Emulation.

ليس ثمة «مباراة بلا هدف»، ولمّا كان

«موضوع أي عاطفة بالضرورة مماثلاً للعاطفة ذاتها ـ امرأة للعاشق، السلطة للطموح، الذهب للبخيل، الإكليل للشاعر، فإن موضوع المبارة الصناعية هو بالضرورة الربح. والمباراة ليست سوى المنافسة ذاتها».

فالمنافسة هي المباراة من أجل الربح. فهل المباراة الصناعية بالضرورة مباراة من أجل الربح؟ يثبت برودون ذلك بتأكيده، وقد رأينا أن: التأكيد لديه يعني الإثبات، تماماً كما أن الافتراض يعني الإنكار.

وإذا كان الغرض المباشر للعاشق هو المرأة، فإن الغرض المباشر للمباراة الصناعية هو المُنتَج وليس الربح.

والمنافسة ليست المباراة الصناعية، إنها المباراة

التجارية. ففي أيامنا لا توجد المباراة الصناعية إلا من أجل التجارة، بل إن ثمة مراحل من الحياة الاقتصادية للشعوب الحديثة يستولي فيها على الجميع نوع من جنون الربح دون إنتاج. وجنون المضاربة هذا ـ الذي يتكرر دورياً ـ يعرّي الطابع الحق للمنافسة، التي تسعى للإفلات من ضرورة المباراة الصناعية.

ولو أنك قلت لحرفي في القرن الرابع عشر أن الامتيازات وكل التنظيم الإقطاعي للصناعة سيلغى لتحل محلها المباراة الصناعية ـ المسماة بالمنافسة ـ لأجابك بأن امتيازات مختلف الاتحادات والنقابات والروابط هي المنافسة المنظمة، وبرودون لا يقول أفضل من هذا حين يؤكد أن:

«المباراة ليست سوى المنافسة ذاتها».

«أصدر مرسوماً بأنه منذ أول يناير 1847 سيكفل العمل والأجر للجميع: وعلى الفور سيعقب التوتر الشديد في الصناعة استرخاء هائل».

فبدلاً من فرض وتأكيد ونفي لدينا الآن مرسوماً يصدره برودون صراحة لإثبات ضرورة المنافسة، وأبديتها كمقولة، إلخ.

ولو أننا نتصور أن المراسيم هي كل ما نحتاجه للتخلص من المنافسة فلن نتخلص منها أبداً. وإذا مضينا إلى حد اقتراح إلغاء المنافسة مع الاحتفاظ بالأجور فإننا عندئذ نقترح الإلغاء بمرسوم مَلَكي. ولكن الشعوب لا تتصرف بمراسيم مَلَكية، فقبل أن تصاغ مثل هذه المراسيم لا بد على الأقل

أن تكون ظروف وجودها الصناعي والسياسي ـ وبالتالي كل أسلوب وجودها ـ قد تغيّرت من القمة إلى القاع.

وسيرد برودون بثقته التي لا تهتز بأن المسألة هي افتراض «تحول في طبيعتنا ليست له سابقة تاريخية»، وأنه سيكون من حقه «أن يستبعدنا من المناقشة» لا نعلم بحكم أي مرسوم.

وبرودون لا يعرف أن التاريخ كله ليس سوى تحول مستمر للطبيعة الإنسانية.

> «فلنبق عند الوقائع. لقد قامت الثورة الفرنسية من أجل الحرية الصناعية كما قامت من أجل الحرية السياسية، ورغم أن فرنسا في عام 1789 لم تدرك ـ ولنقل ذلك صراحة ـ كل نتائج المبدأ الذي كانت تطالب بتحقيقه، فإنها لم تكن مخطئة لا في أمانيها ولا في توقعاتها. وكل من يحاول أن ينكر ذلك يفقد ـ في نظري ـ حق النقد: فلن أتناقش أبداً مع خصم يطرح من حيث المبدأ الخطأ العفوي لخمسة وعشرين مليوناً... فلماذا ـ إذا لم تكن المنافسة مبدأ للاقتصاد الاجتماعي، **مرسوماً للقدر، ضرورة للروح الإنسانية** ـ لماذا لم يفكّر أحد بدلاً من إلغاء الاتحادات والنقابات والروابط في إصلاحها جميعاً؟».

وهكذا فما دام الفرنسيون في القرن الثامن عشر قد ألغوا الاتحادات والنقابات والروابط بدلاً من تعديلها، فإن على فرنسيي القرن التاسع عشر أن يعدلوا المنافسة بدلاً من إلغائها. وما دامت المنافسة قد أقرت في القرن الثامن عشر

نتيجة لاحتياجات تاريخية فإن هذه المنافسة ينبغي ألا تحطم في القرن التاسع عشر بسبب احتياجات تاريخية أخرى. إن برودون إذ لا يدرك أن المنافسة كانت مرتبطة بالتطور الفعلي لناس القرن الثامن عشر يجعل من المنافسة ضرورة للروح الإنسانية في بلاد الكفر(1). فماذا تراه كان سيصنع بكولبيرت الكبير في القرن السابع عشر؟

وبعد الثورة يأتي الوضع الحالي. ويستمد منه برودون بالمثل وقائع تبيِّن أبدية المنافسة بإثبات أن كل الصناعات التي لم تتطور فيها هذه المقولة بعد بدرجة كافية ـ كما في الزراعة ـ تعاني من التخلف والتقادم.

والقول بأن هناك صناعات لم تصل بعد إلى مستوى المنافسة، وأن هناك صناعات أخرى ما تزال أدنى من مستوى الإنتاج البورجوازي، ثرثرة لا تقدم أدنى برهان على أبدية المنافسة.

وينتهي كل منطق برودون إلى ما يلي: المنافسة علاقة اجتماعية نطور فيها الآن قوانا الإنتاجية، وهو لا يعطي لهذه الحقيقة تطوراً منطقياً وإنما فحسب أشكالاً ـ كثيراً ما تكون متطورة للغاية ـ حين يقول إن المنافسة هي المباراة الصناعية،

---

(1) تعني حرفياً «في أراضي الكفار»، وتعني العبارة هنا خارج مملكة الواقع، وكانت هذه العبارة لقباً للأساقفة الكاثوليك الذين كانوا يعينون في مناصب شكلية فحسب في بلاد الوثنيين (ملحوظة من التحرير).

هي الأسلوب الراهن للحرية، المسؤولية في العمل، تشكيل القيمة، شرط مسبق للمساواة، مبدأ للاقتصاد الاجتماعي، مرسوم للقدر، ضرورة للروح الإنسانية، الهام من العدالة الأبدية، الحرية في التقسيم، التقسيم في الحرية، مقولة اقتصادية.

«والمنافسة والاتحاد يستند كل منهما إلى الآخر. وهما أبعد من يستبعد أحدهما الآخر بل إنهما ليسا حتى مختلفين، فكل من يقول منافسة يفترض بالفعل هدفاً مشتركاً. ومن هنا فالمنافسة ليست الأنانية، (Egoïsme) وأكثر أخطاء الاشتراكيين مدعاة للأسف هو أنهم اعتبروها إطاحة بالمجتمع».

كل من يقول منافسة يقول بهدف مشترك، وهذا يثبت ـ من ناحية ـ أن المنافسة هي الاتحاد، ومن ناحية أخرى أن المنافسة ليست الأنانية. ولكن كل من يقول أنانية ألا يقول بهدف مشترك؟ فكل أنانية تمارس في المجتمع، وبحكم واقع المجتمع، فإنها تفترض المجتمع، أي الأهداف المشتركة، الاحتياجات المشتركة، وسائل الإنتاج المشتركة إلخ، إلخ. فهل هو إذن من قبيل الصدفة أن المنافسة والاتحاد اللذين يتحدث عنهما الاشتراكيون ليسا حتى مختلفين؟

ويعرف الاشتراكيون جيداً أن المجتمع الحالي يقوم على المنافسة، فكيف يمكن أن يتهموا المنافسة بالإطاحة بالمجتمع المقبل الذي يرون فيه ـ على العكس ـ التطويح بالمنافسة؟

ويقول برودون ـ فيما بعد ـ إن المنافسة هي **نقيض الاحتكار**، وبالتالي لا يمكن أن تكون **نقيض الاتحاد**.

لقد كان الإقطاع منذ نشأته مناقضاً للمَلَكية الأبوية، ومن ثم فإنه لم يكن مناقضاً للمنافسة. فهل يترتب على ذلك أن المنافسة ليست معارضة للإقطاع؟

والمجتمع، الاتحاد، في الواقع العملي تسمية يمكن أن تطلق على أي مجتمع، على المجتمع الإقطاعي وعلى المجتمع البورجوازي، الذي هو اتحاد قائم على المنافسة. فكيف إذن يمكن أن يوجد اشتراكيون وكيف يمكن لبرودون نفسه أن يرغب في الدفاع عن المنافسة ضد الاشتراكية بوصف المنافسة بكلمة واحدة هي **الاتحاد**؟

وكل ما قلناه حتى الآن يشكل الجانب الجميل للمنافسة كما يراه برودون. فلننتقل الآن إلى الجانب القبيح، أي الجانب السلبي، للمنافسة، إلى ما فيها من عناصر تدمير وهدم وصفات ضارة.

وثمة شيء كئيب في الصورة التي يرسمها لنا برودون.

فالمنافسة تولِّد البؤس، وتثير الحرب الأهلية، إنها «تغيّر المناطق المحايدة»، وتخلط الجنسيات، وتثير الاضطراب في العائلات، وتفسد الضمير العام، «وتقوض فكرة الإنصاف والعدالة»، والأخلاق، والأسوأ من ذلك أنها تدمر التجارة الشريفة الحرة، وحتى لا تعطى مقابلها **القيمة التركيبية**، الثمن

الثابت الشريف. إنها تخيب آمال الجميع، حتى علماء الاقتصاد، وهي تمضي بالأمور إلى حد أن تدمر ذاتها.

وبعد كل المساوئ التي يقولها عنها برودون هل يمكن أن يكون هناك عنصر أكثر تمزيقاً، أكثر هدماً، لعلاقات المجتمع البورجوازي، لمبادئه وأوهامه، أكثر من المنافسة؟

وينبغي أن نلاحظ جيداً أن المنافسة تصبح دائماً أكثر تدميراً للعلاقات البورجوازية، بمقدار ما تدفع إلى الخلق المحموم لقوى إنتاجية جديدة أي للشروط المادية لمجتمع جديد. ومن هذه الزاوية على الأقل سيكون للجانب السيئ من المنافسة جانبه الحسن.

«المنافسة كمركز أو مرحلة اقتصادية، منظوراً إليها في نشأتها، هي النتيجة الضرورية... لنظرية تخفيض النفقات العامة».

فعند برودون لا بد أن تكون الدورة الدموية نتيجة لنظرية هارفي.

«والاحتكار هو النهاية الحتمية للمنافسة التي تولّده بالنفي المستمر لذاتها. وهذا التوليد للاحتكار هو بذاته تبريره... فالاحتكار هو النقيض الطبيعي للمنافسة... ولكن حالما تكون المنافسة ضرورية فإنها تتضمن فكرة الاحتكار، لأن الاحتكار يبدو وكأنه مركز كل فردية متنافسة».

وإننا لنسعد مع برودون لأنه يستطيع مرة على الأقل أن يطبق بشكل سليم صيغته عن الموضوع ونقيض الموضوع،

فكل امرئ يعرف أن الاحتكار الحديث تولِّده المنافسة ذاتها.

أما عن المضمون فإن برودون يتعلق بالصور الشعرية، فقد جعلت المنافسة

«من كل تقسيم فرعي للعمل مملكة يقف فيها كل فرد بكل قوته واستقلاله».

والاحتكار هو «مركز كل فردية متنافسة»، فالمملكة تستحق على الأقل مركزاً.

ولا يتحدث برودون إلا عن الاحتكار الحديث الذي تولِّده المنافسة. لكننا جميعاً نعرف أن المنافسة قد ولّدها الاحتكار الإقطاعي، وهكذا فإن المنافسة كانت في الأصل نقيض الاحتكار، ولم يكن الاحتكار هو نقيض المنافسة. ومن هنا فإن الاحتكار الحديث ليس مجرد نقيض للموضوع بل هو على العكس التركيب الحقيقي.

الموضوع: الاحتكار الإقطاعي، قبل المنافسة.

نقيض الموضوع: المنافسة.

التركيب: الاحتكار الحديث الذي هو نفي الاحتكار الإقطاعي من حيث أنه يتضمن نظام المنافسة، ونفي المنافسة من حيث إنه احتكار.

وهكذا فإن الاحتكار الحديث، الاحتكار البورجوازي، هو احتكار تركيبي، نفي النفي، وحدة الأضداد. إنه الاحتكار في حالته الخالصة الطبيعية العقلانية، ويتناقض برودون مع فلسفته حين يحوّل الاحتكار البورجوازي إلى الاحتكار في

حالته الفجة الساذجة، المتناقضة المتشنجة. ويبدو أن روسّي ـ الذي يقتبس عنه برودون عدة مرات في موضوع الاحتكار ـ يدرك بشكل أفضل الطابع التركيبي للاحتكار البورجوازي. فهو في كتاب «دروس في الاقتصاد السياسي» يميّز بين الاحتكارات المصطنعة والاحتكارات الطبيعية، ويقول إن الاحتكارات الإقطاعية مصطنعة، أي متعسفة، والاحتكارات البورجوازية طبيعية، أي عقلانية.

ويناقش برودون قائلاً إن الاحتكار شيء حسن لأنه مقولة اقتصادية، فيض «من العقل غير الشخصي للبشرية»، كما أن المنافسة شيء حسن لأنها بدورها مقولة اقتصادية. ولكن ما ليس حسناً هو واقع الاحتكار وواقع المنافسة. والأسوأ من ذلك أن المنافسة والاحتكار يلتهم كل منهما الآخر. فما العمل؟ البحث عن تركيب هاتين الفكرتين الأبديتين، انتزعه من صدر الإله، حيث أودع منذ عهد سحيق.

لكننا في الحياة الواقعية لا نجد فقط المنافسة والاحتكار والتناقض بينهما، بل نجد كذلك تركيبهما، الذي ليس صيغة وإنما حركة. فالاحتكار ينتج المنافسة، والمنافسة تنتج الاحتكار. والاحتكاريون يتنافسون، والمتنافسون يصبحون احتكاريين. وإذا قيَّد الاحتكاريون المنافسة فيما بينهم عن طريق الاتحادات الجزئية زادت المنافسة بين العمال، وكلما نمت كتلة البروليتاريين في مواجهة الاحتكاريين في أمَّة ما أصبحت المنافسة أشد عنفاً بين احتكاريي مختلف الأمم.

ومن شأن هذا التركيب أن الاحتكار لا يستطيع أن يبقي على نفسه إلا بالدخول باستمرار في صراع المنافسة.

ولكي يولِّد برودون جدلياً **الضرائب** ـ التي تأتي بعد **الاحتكار** ـ فإنه يحدثنا عن **العبقرية الاجتماعية** التي ـ بعد أن تشق طريقها **المتعرج ببسالة**،

«بعد أن تسير بخطوة واثقة لا رجعة فيها ولا توقف، وتصل إلى زاوية الاحتكار، تلقي إلى الخلف نظرة حزينة، وبعد تأمل عميق، تلطم بالضرائب كل موضوعات الإنتاج، وتخلق تنظيماً إدارياً كاملاً، لكي توفر كل الوظائف للبروليتاريا ويدفعها رجال الاحتكار».

ماذا يمكن أن نقول عن هذه العبقرية التي تسير ـ بعد صوم طويل ـ في خط متعرج؟ وماذا يمكن أن نقول عن هذا المسير الذي ليس له من هدف آخر سوى تدمير البورجوازية بالضرائب في حين أن الضرائب هي بالتحديد التي توفر للبورجوازية الوسائل للمحافظة على نفسها كطبقة حاكمة؟

ويكفي لكي نعطي لمحة عن الطريقة التي يتناول بها برودون التفصيلات الاقتصادية أن نقول إن **الضريبة على الاستهلاك** ـ في نظره ـ قد فرضت بهدف المساواة والتخفيف عن البروليتاريا.

إن الضريبة على الاستهلاك لم تحقق تطورها الحق إلا منذ مجيء البورجوازية، وكانت الضريبة على الاستهلاك ـ في يد رأس المال الصناعي، أي الثروة النزيهة الاقتصادية التي تبقي على نفسها وتكرر إنتاجها، وتنمو بالاستغلال المباشر

للعمل ـ وسيلة لاستغلال الثروة المحمومة المنتشية الضالة لكبار النبلاء الذين لا يفعلون شيئاً سوى أن يستهلكوا. وقد عرض جيمس ستيورات بوضوح هذا الغرض الأولي للضريبة على الاستهلاك في كتابه «أبحاث في مبادئ الاقتصاد السياسي» الذي نشره قبل عشرة أعوام من صدور كتاب آدم سميث.

«في ظل الملكية الخالصة كان الأمراء يبدون غيورين بشكل ما من الثروة النامية، ومن هنا يفرضون الضرائب على أولئك الذين يصبحون أغنياء ـ الضرائب على الإنتاج. وفي ظل الحكومة الدستورية تُفرض الضرائب أساساً على أولئك الذين يصبحون فقراء ـ الضرائب على الاستهلاك. وهكذا يفرض الملوك ضريبة على الصناعة... وعلى سبيل المثال كانت ضريبة الرأس وضريبة الحرب تتناسب مع الثروة المفترضة لمن تفرض عليهم. وفي ظل الحكومات الدستورية تفرض الضرائب عادة على الاستهلاك، وتصيب كل شخص بقدر ما ينفق».

أما عن التتابع المنطقي للضرائب، وللميزان التجاري، وللائتمان في فهم برودون ـ فنكتفي بأن نلاحظ أن البورجوازية الإنجليزية عندما وصلت إلى دستورها في ظل ويليم أورانج خلقت على الفور نظاماً جديداً للضرائب والائتمان العام ونظاماً لرسوم الحماية، حالما وصلت إلى وضع يمكنها من أن تطور شروط وجودها بحرية.

وتكفي هذه اللمحة كي تعطي القارئ فكرة صادقة عن

ثرثرات برودون عن الشرطة أو الضرائب والميزان التجاري والائتمان والشيوعية والسكان. وإننا لنتحدى أي نقد مغرق في التسامح أن يتناول هذه الفصول بجدية.

4 ـ الملكية أو ريع الأرض

تطورت الملكية في كل عصر تاريخي بشكل مختلف، وفي ظل مجموعة مختلفة كلية من العلاقات الاجتماعية. ومن هنا فإن تعريف الملكية البورجوازية ليس سوى تقديم عرض لكل العلاقات الاجتماعية للإنتاج البورجوازي.

ومحاولة تقديم تعريف للملكية وكأنها علاقة مستقلة، مقولة منفصلة، فكرة مجردة وأبدية لا يمكن أن تكون إلا وهماً من أوهام الميتافيزيقا أو الفقه.

وبرودون ـ وإن كان يبدو أنه يتحدث عن الملكية عموماً ـ لا يتناول إلا **ملكية الأرض، ريع الأرض.**

«فأصل الريع ـ كالمُلكية ـ هو إذا أمكن القول خارج الاقتصاد: إنه يستند إلى اعتبارات نفسية ومعنوية لا ترتبط إلا من بعيد بإنتاج الثروات»[1].

وهكذا يعترف برودون بعجزه عن فهم الأصل الاقتصادي للريع والمُلكية، ويقر بأن هذا العجز يجبره على الالتجاء إلى اعتبارات نفسية ومعنوية، وإن كانت لا ترتبط إلا من بعيد

---

(1) برودون، م س، المجلد الثاني، ص 265.

بإنتاج الثروة إلا أنها على صلة وثيقة بضحالة نظرته التاريخية. إن برودون يؤكد أن ثمة شيئاً صوفياً وغامضاً في أصل المُلكية. أفليست رؤية الغموض في أصل المُلكية ـ أي تحويل العلاقة بين الإنتاج ذاته وتوزيع أدوات الإنتاج إلى سر غامض ـ أفليس ذلك إذا استخدمنا تعبير برودون، تنكراً لكل إدعاء بالعلم الاقتصادي؟

إن برودون

«يقتصر على أن يذكر أنه في الحقبة السابعة للتطور الاقتصادي ـ أي حقبة الائتمان ـ حيث دفع الخيال الواقع إلى الاختفاء، وحيث يتهدد النشاط الإنساني خطر أن يفقد ذاته في الفراغ، فقد غدا من الضروري أن يربط الإنسان ربطاً أكثر أحكاماً بالطبيعة: وكأن الريع هو ثمن العقد الجديد»[1].

لقد تنبأ «الرجل ذو الأربعين ريالاً»[*] ببرودون يأتي في المستقبل:

«اسمح لي يا سيدي الخالق: إن كل امرئ سيد عالمه الخاص، لكنك لن تجعلني أبداً أعتقد أن العالم الذي نعيش فيه مصنوع من الزجاج».

ففي عالمك الذي يغدو الائتمان فيه وسيلة لفقد ذاتك

---

(1) م ن، ص 265.

(*) بطل قصة لفولتير بهذا الاسم، وهو فلاح دؤوب لا يتجاوز دخله السنوي أربعين ريالاً والفقرة التالية مقتبسة عن هذه القصة ـ المترجم.

في الفراغ ربما كان ممكناً أن تصبح الملكية ضرورية لربط الإنسان بالطبيعة، أما في عالم الإنتاج الواقعي ـ حيث تسبق ملكية الأرض دائماً الائتمان ـ فإن هذا الخوف من الفراغ الذي يتحدث عنه برودون لا يمكن أن يوجد.

وما إن نسلم بوجود الريع ـ أياً كان أصله ـ حتى يصبح موضعاً لنزاع وتناقض بين المستأجر ومالك الأرض، فما هي النتيجة النهائية لهذا النزاع، وبعبارة أخرى ما هو متوسط مقدار الريع؟ هذا ما يقوله برودون:

«تجيب نظرية ريكاردو عن هذا السؤال. ففي بدايات المجتمع، حين لم يكن أمام الإنسان ـ الجديد على الأرض ـ سوى غابات هائلة، حين كانت الأرض شاسعة، والصناعة لا تزال في بدء حياتها، لا بد أن الريع كان صفراً. فالأرض ـ التي لم يكن العمل قد شكّلها بعد ـ كانت موضوعاً له منفعة، ولم تكن قيمة تبادلية، لقد كانت مشاعاً لا اجتماعية، وشيئاً فشيئاً أدى تضاعف العائلات، وتقدم الزراعة، إلى الإحساس بثمن الأرض. وجاء العمل ليعطي الأرض قيمتها: ومن هنا ولد الريع. وفضلاً عن هذا فكلما زادت الثمار التي ينتجها حقل بكمية العمل عينها ارتفعت قيمته، ومن هنا كان اتجاه الملاك دائماً هو أن يتملكوا لأنفسهم كل كمية ثمار الأرض محسوماً منها أجر المستأجر أي محسوماً منها تكلفة الإنتاج. وهكذا سارت الملكية في أعقاب العمل لتسلب منه كل الناتج الذي يتجاوز التكاليف الفعلية. ولما كان المالك يؤدي واجباً صوفياً، ويمثل الجماعة في مواجهة المزارع الإقطاعي، فإن المستأجر ـ

في تقدير العناية الإلّهية ليس سوى عامل مسؤول، ينبغي أن يقدم الحساب للمجتمع عن كل ما يجنيه أكثر من أجره المشروع... فالريع إذن ـ من حيث الماهية والغاية ـ أداة لعدالة التوزيع، وإحدى الوسائل الألف التي تستخدمها العبقرية الاقتصادية لبلوغ المساواة. إنه مسح هائل يجريه الملاك والمزارعون والمستأجرون بصورة متناقضة، ودون صدام ممكن، من أجل مصلحة أسمى، ولا بد أن تكون نتيجته النهائية هي المساواة في ملكية الأرض بين مستغلّي الأرض والصناعيين.. ولقد تطلب الأمر سحر الملكية هذا على الأقل كي ننتزع من المزارع الإقطاعي فائض الناتج الذي لا يمكن إلا أن يعتبره مملوكاً له، والذي يعتبر نفسه خالقه الوحيد. فالريع ـ أو بالأحرى الملكية ـ قد حطم الأنانية الزراعية، وخلق تضامناً لم يكن يمكن لأية قوة، ولأي توزيع للأرض، أن يخلقه... وبعد أن تحقق التأثير المعنوي للملكية فإن ما ينبغي ـ في الوقت الحالي، هو توزيع الريع».

ويمكن الانتهاء بكل هذه الكلمات الصاخبة أولاً إلى ما يلي: يقول ريكاردو إن زيادة ثمن المنتجات الزراعية على تكاليف إنتاجها ـ بما فيها ربح رأس المال وفائدته العاديين ـ تحدد مقدار الريع. أما برودون فيفعل أكثر من ذلك. إنه يجعل المالك يتدخل ـ كأنه الإلّه الذي ينهي المسرحية ـ وينتزع من المزارع الإقطاعي كل ما يزيد من إنتاجه عن تكاليف الإنتاج، أنه يفسر الملكية بتدخل المالك، والريع بتدخل صاحب الريع، ويجيب على المشكلة بطرح المشكلة ذاتها مع زيادة مقطع جديد.

ولنلاحظ أيضاً أن برودون بتحديد الريع بالفارق في خصوبة الأرض يعزو له أصلاً جديداً، لأن الأرض ـ قبل أن تقدر تبعاً لمختلف درجات الخصوبة ـ «لم تكن» ـ في رأيه ـ «قيمة تبادلية بل كانت مشاعاً». فماذا حدث إذن لتلك الأسطورة القائلة إن الريع قد ولد بحكم ضرورة أن نعيد إلى الأرض الإنسان الذي كان على وشك أن يفقد ذاته في الفراغ اللانهائي؟

ولنخلّص الآن مذهب ريكاردو من العبارات الإلهية والمجازية الصوفية التي حرص برودون على أن يغلفه بها.

إن الريع ـ بمعناه عند ريكاردو ـ هو ملكية الأرض في حالتها البورجوازية: أي الملكية الإقطاعية وقد أصبحت خاضعة لظروف الإنتاج البورجوازي.

وقد رأينا أن أثمان كل الأشياء طبقاً لمذهب ريكاردو تتحدد في النهاية بتكاليف الإنتاج بما فيها الربح الصناعي؛ وبعبارة أخرى تتحدد بوقت العمل المستخدم. وفي صناعة المانيفاكتورة يحدد ثمن الناتج المتحصل بالحد الأدنى من العمل ثمن كل السلع الأخرى من النوع نفسه، نظراً لأن أدوات الإنتاج الأقل تكلفة والأكثر إنتاجية يمكن أن تضاعف إلى ما لا نهاية، وأن المنافسة تولّد بالضرورة سعراً للسوق، أي سعراً مشتركاً لكل المنتجات من النوع نفسه.

أما في صناعة الزراعة فإن ثمن الناتج المتحصّل بأكبر قدر من العمل هو ـ على العكس ـ الذي يحدد ثمن كل

المنتجات من النوع نفسه. ففي المقام الأول لا يستطيع المرء ـ كما في صناعة المانيفاكتورة ـ أن يضاعف على هواه أدوات الإنتاج التي تمتلك الدرجة نفسها من الإنتاجية، أي قطع الأرض التي لها درجة الخصوبة نفسها، ثم إنه مع ازدياد السكان يبدأ استغلال الأرض ذات النوعية الأدنى، أو استثمار مزيد من رأس المال ـ أقل إنتاجية نسبياً من ذي قبل ـ في قطعة الأرض نفسها. وفي كلتا الحالتين تنفق كمية أكبر من العمل للحصول على ناتج أقل نسبياً. ولما كانت زيادة السكان قد جعلت هذه الزيادة في العمل ضرورية فإن ناتج الأرض التي يكون استغلالها أكثر تكلفة سيباع بالتأكيد شأنه شأن ناتج قطعة من الأرض يكون استغلالها أرخص تكلفة. ولما كانت المنافسة تسوّي سعر السوق فإن ناتج الأرض الأفضل سيباع بسعر ناتج الأرض الأدنى نفسه. وزيادة ثمن منتجات الأرض الأفضل على تكلفة إنتاجها هي التي تشكل الريع. ولو كانت تحت تصرفنا دائماً قطع من الأرض على الدرجة من الخصوبة عينها، أو لو استطعنا ـ كما هو الحال في صناعة المانيفاكتورة ـ أن نلجأ باستمرار إلى آلات أرخص وأكثر إنتاجية، أو لو أن الاستثمارات التالية من رأس المال كانت تنتج قدر ما تنتجه الاستثمارات الأولى، لتحدد ثمن المنتجات الزراعية بثمن السلع التي تنتجها أفضل أدوات الإنتاج، كما رأينا بالنسبة لثمن المنتجات الصناعية، ولكن في هذه اللحظة أيضاً سيكون الريع قد اختفى.

ولكي يكون مذهب ريكاردو صحيحاً عموماً فإن من الضروري أن يكون رأس المال قابلاً للاستخدام بحرية في مختلف فروع الصناعة، وأن تكون المنافسة شديدة التطور بين الرأسماليين قد وصلت بالأرباح إلى معدل متساو، وألا يكون المزارع أكثر من رأسمالي صناعي يطالب من أجل استخدام رأسماله في أرض أدنى بربح مساو لما كان سيحصل عليه من رأسماله لو أنه استخدمه مثلاً في صناعة القطن، وأن يكون الاستغلال الزراعي خاضعاً لنظام الصناعة الكبيرة، وأخيراً ألا يستهدف مالك الأرض نفسه شيئاً أكثر من العائد النقدي.

ففي ايرلندا لا يوجد الريع بعد رغم أن إيجار الأرض قد وصل إلى تطور بالغ هناك. فلما كان الريع هو الزيادة لا فوق الأجور فقط بل فوق الربح الصناعي فإنه لا يمكن أن يوجد حيثما لا يكون عائد المالك سوى استقطاع من الأجور.

وهكذا فإن الريع أبعد من أن يحوِّل مستغل الأرض من مستأجر إلى عامل بسيط

«وينتزع من المزارع الإقطاعي فائض الناتج الذي لا يمكن إلا أن يعتبره مملوكاً له»،

وإنما هو يواجه مالك الأرض بالرأسمالي الصناعي، وليس بالعبد، ولا بالقن، ولا بدافع الأتاوة، ولا بالأجير.

وحين تتشكل ملكية الأرض كريع للأرض لا يكون في حوزتها إلا الزائد عن تكاليف الإنتاج، التي لا تتحدد فقط

بالأجر بل كذلك بالربح الصناعي. ومن هنا فإن الريع إنما ينتزع من مالك الأرض جزءاً من دخله.

وهكذا مرت فترة طويلة من الوقت قبل أن يحل الرأسمالي الصناعي محل المزارع الإقطاعي. ففي ألمانيا مثلاً لم يبدأ هذا التحول إلا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، ولم تتخذ هذه العلاقة بين الرأسمالي الصناعي ومالك الأرض تطورها الكامل إلا في إنجلترا.

وطالما لم يكن هناك سوى مزارع برودون الإقطاعي لم يكن هناك ريع، وفي اللحظة التي وجد فيها الريع لم يعد المزارع هو المستأجر وإنما العامل، مزارع مستأجر. إن انحدار العامل ـ الذي انتهى إلى دور عامل بسيط، عامل باليومية، أجير ـ يعمل للرأسمالي الصناعي؛ وتدخل الرأسمالي الصناعي، الذي يستغل الأرض كأي مصنع آخر؛ وتحول مالك الأرض من مِلِك صغير إلى مرابٍ مبتذل: تلك هي العلاقات المختلفة التي يعبّر عنها الريع.

فالريع ـ بمعناه عند ريكاردو ـ هو الزراعة الأبوية متحولة إلى صناعة تجارية، هو رأس المال الصناعي مستخدماً في الأرض، المدنية البورجوازية منقولة إلى الريف. والريع بدلاً من أن يربط الإنسان بالطبيعة إنما ربط استغلال الأرض بالمنافسة. وحين تتشكل ملكية الأرض كريع فإنها ذاتها نتيجة للمنافسة، لأنها منذ ذلك الحين تتوقف على

القيمة السوقية للمنتجات الزراعية. وكريع تُعبَّأ ملكية الأرض وتصبح مادة للتجارة. وليس الريع ممكناً إلا منذ اللحظة التي يجبر فيها تطور صناعة المدن، والتنظيم الاجتماعي الناشئ عنها، مالك الأرض على ألا يستهدف سوى ربح السوق، سوى العلاقة النقدية لمنتجاته الزراعية، وباختصار ألا يرى في ملكية الأرض إلا آلة لسكّ النقود. لقد فصل الريع مالك الأرض تماماً عن الأرض، عن الطبيعة، بحيث لم تعد به حاجة حتى إلى أن يعرف ضيعته كما نشاهد في إنجلترا، أما المزارع والرأسمالي الصناعي والعامل الزراعي فإنهم لم يعودوا مرتبطين بالأرض التي يستغلونها إلا بمقدار ما يرتبط صاحب العمل والعامل في المصانع بالقطن والصوف الذين يصنعونهم. إنهم لا يشعرون بارتباط إلا بثمن ناتجهم، بالناتج النقدي. ومن هنا جاء نواح الأحزاب الرجعية ـ التي تدعو من كل قلوبها إلى عودة الإقطاع ـ على الحياة الأبوية القديمة الطيبة ، على الأخلاق البسيطة والفضائل العظيمة لأسلافنا. إن خضوع الأرض للقوانين التي تسيطر على كل الصناعات الأخرى هو ـ وسيظل دائماً ـ موضع أسى غير بريء. وهكذا نستطيع أن نقول إن الريع قد أصبح القوة المحركة التي أطلقت الغزليات الرعوية (Idylle) في حركة التاريخ.

وبعد أن يفترض ريكاردو الإنتاج البورجوازي كأمر ضروري لتحديد الريع يطبق مفهوم الريع رغم هذا على ملكية

الأرض في كل العصور وكل البلاد. وهذا هو الخطأ الشائع بين كل الاقتصاديين، الذين يصورون علاقات الإنتاج البورجوازية كمقولات أبدية.

وينتقل برودون من الهدف الإلّهي للريع ـ وهو عنده تحويل **المزارع الإقطاعي إلى عامل مسؤول** ـ إلى التوزيع المتساوي للريع.

فالريع ـ كما رأينا لتونا ـ يتشكّل **بالثمن المتساوي** لمنتجات الأراضي **ذات الخصوبة غير المتساوية**، بحيث أن هكتوليتراً من القمح تكلف عشرة فرنكات يباع بعشرين فرنكاً إذا بلغت تكاليف الإنتاج عشرين فرنكاً في الأرض ذات النوعية الأدنى.

وطالما تفرض الضرورة شراء كل المنتجات الزراعية التي تجلب إلى السوق فإن سعر السوق يتحدد بأعلى تكاليف الإنتاج. ومن هنا فإن هذه التسوية للثمن، الناشئة عن المنافسة وليس عن الخصوبات المختلفة للأرض، هي التي تكفل لمالك الأرض الأفضل ريعاً قدره عشرة فرنكات في كل هكتوليتر يبيعها مستأجره.

فلنفترض لحظة أن ثمن القمح يتحدد بوقت العمل اللازم لإنتاجه، وعلى الفور سيباع الهكتوليتر من القمح الناتج من الأرض الأفضل بعشرة فرنكات، في حين سيباع الهكتوليتر من القمح الناتج من الأرض الأدنى بعشرين فرنكاً، فإذا سلمنا بهذا فسيكون متوسط سعر السوق خمسة عشر فرنكاً في حين أنه طبقاً لقانون المنافسة عشرين فرنكاً. وإذا كان متوسط

السعر خمسة عشر فرنكاً فلن تكون هناك فرصة لأي توزيع ـ متساو أو غير متساو ـ لأنه لن يكون هناك ريع. فالريع لا يوجد إلا حيثما يباع هكتوليتر القمح ـ الذي كلف المنتج عشرة فرنكات ـ بعشرين فرنكاً. ويفترض برودون تساوي سعر السوق مع تكاليف الإنتاج غير المتساوية لكي يصل إلى إعادة توزيع متساوية لناتج عدم التساوي.

إننا نفهم أن يطالب علماء اقتصاد مثل ميل وشربوليز وهيلديتش وغيرهم بتسليم الريع إلى الدولة سداداً للضرائب، فهذا هو التعبير الصريح عن الحقد الذي يكنه الرأسمالي الصناعي لمالك الأرض، الذي يبدو له شيئاً عديم الجدوى زائداً على مجموع الإنتاج البورجوازي.

أما أن نجعل أولاً ثمن هكتوليتر القمح عشرين فرنكاً، لكي نقوم بعد ذلك بتوزيع عام للعشرة فرنكات الزائدة المفروضة على المستهلك، فإن هذا يكفي لكي تتابع **العبقرية الاجتماعية طريقها الملتوي في أسى**، حتى تضرب رأسها **بزاوية ما**.

وبقلم برودون يصبح الريع،

«مسحاً هائلاً يجريه الملّاك والمزارعون بصورة متناقضة، ودون صدام ممكن، ومن أجل مصلحة أسمى، ولا بد أن تكون نتيجته النهائية هي المساواة في ملكية الأرض بين مستغلي الأرض والصناعيين».

وكيما يكون لأي مسح قائم على الريع قيمة عملية ينبغي أن نظل دائماً في ظروف المجتمع الحالي.

فلقد أوضحنا أن الإيجار الذي يدفعه المستأجر لمالك الأرض لا يعبّر عن الريع بدقة إلا في البلاد الأكثر تقدماً في الصناعة والتجارة. وحتى هذا الإيجار كثيراً ما يشمل فائدة مدفوعة لمالك الأرض على رأس المال المتجسد في الأرض. ويؤثر موقع الأرض، وجيرة المدن، وكثير من الظروف الأخرى، على الإيجار وتعدل ريع الأرض. وتكفي هذه الأسباب القاطعة لإثبات عدم دقة المسح القائم على الريع.

ومن ناحية أخرى لا يمكن للريع أن يكون المؤشر الثابت لدرجة خصوبة قطعة من الأرض، لأن الاستخدام الحديث للكيمياء يغيّر في كل لحظة طبيعة الأرض، ولأن المعرفة الجيولوجية قد بدأت في أيامنا بالتحديد تقلب كل التقدير القديم للخصوبة النسبية: فلم ينقض سوى عشرين عاماً على تطهير المساحات الواسعة في المقاطعات الشرقية من إنجلترا، وهي أراض كانت قد تركت دون زراعة لعدم التقدير الصحيح للعلاقة بين الدبال(*) وتكوين التربة السفلى.

وهكذا فإن التاريخ لا يقدم في الريع مسحاً جاهزاً

(*) humus ـ مادة سوداء تتكون من تحلل المواد العضوية وتشكل الجزء العضوي من التربة ـ المترجم.

للأرض بل هو لا يفعل إلا أن يغيّر أنواع المسح القائمة بالفعل ويقلبها رأساً على عقب.

وأخيراً فإن الخصوبة ليست صفة طبيعية بالقدر الذي يتصوره البعض: بل هي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات الاجتماعية الراهنة. فقد تكون قطعة من الأرض خصبة للغاية إذا ما زرعت قمحاً، ورغم هذا فإن سعر السوق قد يدفع الزارع إلى أن يحولها إلى مرعى صناعي، وبذا يجعلها غير خصبة.

ولم يرتجل برودون مسحه ـ الذي ليس له حتى قيمة المسح العادي ـ إلا لكي يجسد **الهدف الإلَهي** للريع، **هدف تحقيق المساواة.**

ويستطرد برودون قائلاً:

«الريع هو الفائدة التي تدفع لرأسمال لا يهلك أبداً هو الأرض. ولمّا كان هذا الرأسمال غير قادر على أية زيادة في مادته وإنما فحسب على تحسين لا نهائي في استخدامه، فإنه يترتب على ذلك أنه في حين أن الفائدة أو الربح على قرض بالتبادل تميل إلى الانخفاض باستمرار بسبب وفرة رؤوس الأموال فإن الريع يميل دائماً إلى الزيادة بسبب اكتمال الصناعة، الذي ينشأ عنه التحسين في استخدام الأرض... وهذا هو الريع في جوهره»[1].

---

(1) برودون، م س، المجلد الثاني، ص 265.

وفي هذه المرة يرى برودون في الريع كل أعراض الفائدة، باستثناء أنه مستمد من رأسمال له طبيعة خاصة، وهذا الرأسمال هو الأرض، وهو رأسمال أبدي،

«غير قادر على أية زيادة في مادته وإنما فحسب على تحسين لا نهائي في استخدامه».

وفي مسيرة المدينة إلى الأمام تميل الفائدة باستمرار إلى الهبوط، في حين يميل الريع باستمرار إلى الارتفاع. والفائدة تهبط بسبب وفرة رؤوس الأموال، والريع يرتفع نتيجة التحسينات التي تحققها الصناعة، مما يؤدي إلى استخدام أوسع على الدوام للأرض.

وهذا هو رأي برودون في جوهره.

فلندرس أولاً مدى صحة القول بأن الريع فائدة على رأس المال.

يمثل الريع بالنسبة لمالك الأرض ذاته الفائدة على رأس المال الذي كلفته إياه الأرض، أو التي يمكن أن يحصل عليه منها لو باعها. لكنه حين يبيع الأرض أو يشتريها إنما يبيع أو يشتري الريع، ويتحدد الثمن الذي يدفعه للحصول على الريع بمعدل الفائدة عموماً وليست له علاقة بطبيعة الريع ذاتها. وفائدة رؤوس الأموال المستثمرة في الأرض عموماً أدنى من فائدة رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة أو التجارة. وهكذا فبالنسبة لمن لا يميز بين الفائدة التي تمثلها الأرض وبين الريع ذاته فإن الفائدة على رأسمال الأرض تنخفض عن

فائدة رؤوس الأموال الأخرى. لكن المسألة هنا ليست مسألة ثمن شراء أو بيع الريع، القيمة السوقية للريع، للريع المرسمل، وإنما مسألة الريع ذاته.

فالإيجار يمكن أن يتضمن أيضاً ـ إلى جانب الريع بالمعنى الدقيق ـ الفائدة على رأس المال المتجسد في الأرض. وفي هذه الحالة يحصل المالك على هذا الجزء من الإيجار لا كمالك بل كرأسمالي، لكن هذا ليس الريع بالمعنى الدقيق الذي نتحدث عنه.

فالأرض طالما لا تستغل كوسيلة انتاج ليست رأسمالاً، والأرض كرأسمال يمكن أن تزداد شأنها شأن أدوات الانتاج الأخرى. إننا لا نضيف شيئاً إلى مادتها ـ إذا استخدمنا تعبير برودون ـ لكننا نضاعف الأراضي المستخدمة كأدوات انتاج. فيكفي أن نستخدم في الأرض ـ التي تحولت بالفعل إلى وسيلة انتاج ـ دفعات أخرى من رأس المال حتى نكون قد زدنا الأرض كرأسمال دون أن نضيف شيئاً إلى الأرض كمادة، أي إلى مساحة الأرض، فأرض برودون كمادة هي الكرة الأرضية بحدودها، أما عن الأبدية التي يضيفها على الأرض فإننا نسلم لها عن طيب خاطر بهذه الفضيلة كمادة، أما الأرض كرأسمال فليست أبدية شأنها شأن أي رأسمال آخر.

فالذهب والفضة ـ اللذان يولّدان فائدة ـ في ثبات الأرض وأبديتها. وإذا كان ثمن الذهب والفضة ينخفض في

حين يواصل ثمن الأرض الارتفاع، فإن هذا لا يرجع بالتأكيد إلى طبيعتها الأبدية إلى هذا الحد أو ذاك.

والأرض كرأسمال هي رأسمال ثابت، لكن رأس المال الثابت يستهلك شأنه شأن رأس المال المتداول. وتحسينات الأرض تتطلب تكرار انتاج وصيانة، ولا تستمر إلّا فترة من الوقت. وهي تشترك في هذا كله مع كل التحسينات الأخرى التي تستخدم لتحويل المادة إلى وسيلة انتاج. ولو أن الأرض كرأسمال كانت أبدية لبدت بعض الأراضي في هيئة مختلفة تماماً عما تبدو عليه اليوم، ولرأينا ريف روما وصقلية وفلسطين بكل روعة ازدهاره القديم.

بل إن ثمة حالات تختفي فيها الأرض كرأسمال في حين تبقى التحسينات متجسدة في الأرض.

ويحدث هذا ـ في المقام الأول ـ في كل مرة يزول فيها الريع بالمعنى الدقيق نتيجة منافسة أراضي أكثر خصوبة؛ وثانياً فإن التحسينات التي ربما كانت ذات قيمة في وقت ما تكف عن أن تكون ذات قيمة حالما تصبح عامة بفضل تطور علم الزراعة.

وممثل الأرض كرأسمال ليس مالك الأرض بل المستأجر، والعائد الذي تعطيه الأرض كرأسمال هو الفائدة والربح الصناعي وليس الريع. وهناك أراض تعطي هذه الفائدة وهذا الربح ولا تعطي ريعاً.

وباختصار فإن الأرض بمقدار ما تعطي فائدة هي الأرض كرأسمال، وهي كأرض رأسمال لا تعطي ريعاً، أنها لا

تشكل ملكية الأرض. وينشأ الريع عن العلاقات الاجتماعية التي يجري في ظلها استغلال الأرض. وهو ليس نتيجة طبيعة الأرض التي تتسم بقدر أو آخر من الصلابة، بقدر أو آخر من الثبات. إن الريع من نتاج المجتمع لا من نتاج الأرض.

وطبقاً لبرودون يؤدي «التحسين في استخدام الأرض» ـ نتيجة «لاكتمال الصناعة» ـ إلى الارتفاع المستمر للريع. لكن التحسين يؤدي بالعكس إلى هبوطه دورياً.

فممّ يتألف عموماً أي تحسين ـ سواء في الزراعة أو في المانيفاكتوره؟ من انتاج أكثر بالعمل عينه، من انتاج القدر عينه ـ أو حتى أكثر ـ بعمل أقل. وبفضل هذه التحسينات يُعفى المستأجر من استخدام قدر أكبر من العمل للحصول على ناتج أقل نسبياً، ومن هنا فلن يكون بحاجة إلى اللجوء إلى أراض أدنى، وتظل دفعات رأس المال المستخدمة على التوالي في الأرض عينها على الانتاجية عينها. ومن هنا فإن هذه التحسينات لا تزيد الريع باستمرار كما يقول برودون وإنما على العكس تمثل عقبات مؤقتة كثيرة تواجه زيادته.

ولقد كان الملّاك الانجليز في القرن السابع عشر يدركون هذه الحقيقة جيداً حتى لقد عارضوا نظام الزراعة خشية أن تنخفض دخولهم»[1].

---

(1) راجع بيتي عالم اقتصاد في زمن شارل الثاني.

5 ـ اضرابات العمال وروابطهم

«وكل حركة ارتفاع للأجور لا يمكن أن يكون لها من أثر إلّا ارتفاع في أثمان القمح والنبيذ الخ. . . ، أي تأثير القحط. إذ ما هي الأجور؟ إنها سعر تكلفة القمح الخ. . . ، إنها الثمن المتكامل لكل شيء. بل نستطيع أن نمضي إلى أبعد من ذلك: الأجور هي تناسب العناصر التي تشكل الثروة، والتي تستهلكها جماهير العمال كل يوم لتكرار الانتاج. وهكذا فإن مضاعفة الأجور. . تعني أن نعطي لكل منتج نصيباً يزيد عن انتاجه، وهو أمر متناقض. وإذا لم تشمل الزيادة سوى عدد صغير من الصناعات فإنها تؤدي إلى اضطراب عام في المبادلات، وفي كلمة واحدة إلى القحط. . . وإني لأعلن أن من المستحيل للاضرابات التي تتبعها زيادة في الأجور ألا تنتهي إلى ارتفاع عام في الأسعار: هذا أمر مؤكد، تماماً كما أن اثنين زائد اثنين تساوي أربعة»[1].

ونحن ننكر كل هذه المزاعم، فيما عدا أن اثنين زائد اثنين تساوي أربعة.

ففي المقام الأول ليس هناك ما يسمى ارتفاع عام في الأسعار، فإذا تضاعفت أسعار كل شيء وتضاعفت الأجور في نفس الوقت فليس ثمة تغيير في الأسعار، ليس من تغيير إلّا في العبارات.

---

(1) برودون، م س، المجلد الأول ص 110 و111.

ثم إن ارتفاعاً عاماً في الأجور لا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع عام بدرجة أو أخرى في أسعار البضائع. فالواقع أنه إذا كانت كل صناعة تستخدم نفس عدد العمال بالنسبة لرأس المال الثابت أو للأدوات التي تستخدمها فإن ارتفاعاً عاماً في الأجور سيؤدي إلى هبوط في الأرباح، أما الثمن الجاري للسلع فلن يتعرض لأي تغيير.

ولكن لمّا كانت نسبة العمل اليدوي لرأس المال الثابت ليست واحدة في مختلف الصناعات، فإن كل الصناعات التي تستخدم كتلة أكبر نسبياً من رأس المال الثابت وعمالاً أقل ستجبر عاجلاً أو آجلاً على تخفيض أثمان سلعها. أما في الحالة العكسية حيث لا ينخفض ثمن سلعها فإن ربحها سيرتفع عن المعدل العام للأرباح. والآلات ليست عاملة بالأجر، ومن ثم فإن الارتفاع العام في الأجور سيؤثر بدرجة أقل على تلك الصناعات التي تستخدم ـ مقارنة بغيرها ـ آلات أكثر من العمال. ولكن لمّا كانت المنافسة تتجه دائماً إلى تسوية معدل الأرباح فإن تلك الأرباح التي ترتفع عن المعدل العادي لا يمكن إلّا أن تكون مؤقتة. ومن هنا ـ ففيما عدا بضع ذبذبات ـ فإن ارتفاعاً عاماً في الأجور لن يؤدي ـ كما يقول برودون ـ إلى ارتفاع عام في الأثمان وإنما إلى انخفاض جزئي، أي إلى انخفاض في الثمن الجاري للسلع التي تُصنع أساساً بواسطة الآلات.

إن الارتفاع والانخفاض في الأرباح والأجور إنما يعبران عن النسبة التي يتقاسم بها الرأسماليون والعمال ناتج يوم العمل، دون أن يؤثرا في أغلب الأحوال على ثمن الناتج. أمّا أن

«الاضرابات التي تتبعها زيادة في الأجور تنتهي إلى ارتفاع عام في الأسعار... بل إلى القحط»،

فتلك أفكار لا يمكن أن تخطر إلّا في ذهن شاعر لم يلقَ التقدير بعد.

ففي انجلترا أدت الاضرابات بانتظام إلى اختراع آلات جديدة واستخدامها. ويمكن أن نقول إن الآلات كانت السلاح الذي استخدمه الرأسماليون لدحر تمرد العمل المتخصص. **فالمغزل ذاتي الحركة**، أكبر اختراع للصناعة الحديثة، قد أبطل فعل عمال الغزل المتمردين. ولو لم يكن للاضرابات والاتحادات من تأثير إلّا دفع جهود العبقرية الميكانيكية لمواجهتها، فإنها بهذا تمارس تأثيراً هائلاً على تطور الصناعة.

ويستطرد برودون قائلاً:

«وجدت في مقال نشره ليون فوشيه... سبتمبر 1845، أن العمال البريطانيين تخلوا منذ فترة عن عادة الروابط، وهذا بالتأكيد تقدم لا يمكن للمرء إلّا أن يهنئهم عليه: لكن هذا التحسن في معنويات العمال يأتي بوجه خاص من تعليمهم الاقتصادي. فقد صاح أحد

عمال الغزل في بولتون قائلاً إن الأجور لا تتوقف على الصناعيين، ففي زمن الكساد ليس السادة إلّا السوط الذي تُسلّح به الضرورة نفسها، وسواء أرادوا أو لم يريدوا فإن عليهم أن يوجهوا الضربات. إن المبدأ المنظم هو العلاقة بين العرض والطلب، ولا يمتلك السادة هذه القوة». ويصيح برودون «مرحى مرحى مرحى! أولئك عمال مدربون جيداً، عمال نموذجيون الخ، الخ. هذا البؤس هو ما كان ينقص انجلترا: لكنه لن يعبر المضيق»[1].

ومن بين كل مدن انجلترا تمد بولتون المدينة التي تطورت فيها الراديكالية إلى أقصى حد. وعمال بولتون معروفون بأنهم أكثر الجميع ثورية، وفي فترة الاضطرابات الكبيرة التي جرت في انجلترا من أجل إلغاء قوانين القمح لم يتصور الصناعيون الانجليز أنهم يستطيعون مواجهة ملّاك الأرض إلّا بدفع العمال إلى المقدمة. ولكن لما لم تكن مصالح العمال أقل تعارضاً مع مصالح الصناعيين من تعارض مصالح الصناعيين مع مصالح ملّاك الأرض فقد كان طبيعياً أن يُغلب الصناعيون على أمرهم في اجتماعات العمال. فماذا فعل الصناعيون؟ لكي يحافظوا على المظاهر نظموا اجتماعات تتألف في قسمها الأكبر من رؤساء الورديات ومن العدد القليل من العمال المخلصين لهم ومن أصدقاء التجارة

(1) برودون، م س، المجلد الأول ص 261 و262.

الحقيقيين. وحين حاول العمال الحقيقيون فيما بعد ـ كما حدث في بولتون ومانشستر ـ أن يشتركوا في هذه الاجتماعات للاحتجاج على هذه المظاهرات الزائفة مُنعوا من الدخول بحجة أنها **اجتماعات بالبطاقات**، أي اجتماعات لا يحضرها إلّا من يحمل بطاقة دخول. غير أن اللافتات التي ألصقت على الجدران كانت تعلن عن اجتماعات عامة. وفي كل مرة كان يعقد فيها واحد من هذه الاجتماعات كانت صحف الصناعيين تقدم عرضاً إضافياً تفصيلياً للخطابات التي تلقى. وغني عن البيان أن رؤساء الورديات كانوا هم الذين يلقون هذه الخطابات. ونشرتها صحف لندن حرفياً كلمة كلمة. ومن سوء حظ برودون أنه أخذ رؤساء الورديات على أنهم عمال عاديون، ودعاهم ألا يعبروا المضيق.

وإذا لم يكن عاما 1844 و1845 قد شهدا من الاضرابات ما شهدته الفترة السابقة فما ذلك إلّا لأن عامي 1844 و1845 كانا أول عامي ازدهار تحققهما الصناعة البريطانية منذ عام 1837. ورغم هذا فإن أياً من **النقابات** لم يُحل.

ولنصغ الآن إلى ما يقوله، رؤساء الورديات في بولتون. إن الصناعيين ـ حسب قولهم ـ لا يتحكمون في الأجور لأنهم لا يتحكمون في ثمن المنتجات، وهم لا يتحكمون في ثمن المنتجات لأنهم لا يتحكمون في السوق العالمي، ولهذا السبب فإنهم يعلنون أن الروابط ينبغي ألا تتكوَّن لانتزاع زيادة

في الأجور من السادة. أما برودون فإنه على العكس يحظر عليهم الروابط، خوفاً من أن تتبعها زيادة في الأجور، تجلب معها قحطاً عاماً. ولسنا في حاجة لأن نقول إن هناك اتفاقاً ودياً بين رؤساء الورديات وبرودون: أن ارتفاعاً في الأجور يساوي ارتفاعاً في ثمن المنتجات.

ولكن هل الخوف من القحط هو السبب الحقيقي لضغينة برودون؟ كلا. وإنما هو ببساطة يضايقه أن رؤساء الورديات في بولتون يحددون القيمة **بالعرض والطلب**، ولا يعبأون كثيراً **بالقيمة المشكَّلة**، بالقيمة التي وصلت إلى حالة التشكل، بتشكل القيمة، بما في ذلك **القابلية الدائمة للتبادل وكل تناسبات العلاقات وعلاقات التناسب الأخرى** وإلى جانبها العناية الإلّهية.

> «اضراب العمال غير مشروع، وليس قانون العقوبات وحده هو الذي يقول ذلك، بل هو النظام الاقتصادي، ضرورة النظام القائم... فإن يتصرف كل فرد بحرية في شخصه وذراعيه أمر يمكن السماح به: أما أن يتعاهد العمال عن طريق الروابط على أن يتصرفوا بعنف تجاه الاحتكار، فهذا ما لا يمكن للمجتمع أن يسمح به»[1].

إن برودون يريد أن يمرر إحدى مواد قانون العقوبات على أنها نتيجة ضرورية وعامة لعلاقات الانتاج البورجوازية.

---

(1) برودون، م س، المجلد الأول ص 235 و237.

وفي انجلترا يسمح بالروابط قانون للبرلمان، وكان النظام الاقتصادي هو الذي أجبر البرلمان على منح هذا التصريح القانوني. ففي عام 1825 ـ حين كان على البرلمان في ظل وزارة هوسكيسون أن يعدل القانون لكي يجعله أكثر وأكثر اتفاقاً مع الوضع الناشئ عن المنافسة الحرة ـ كان عليه بالضرورة أن يلغي كل القوانين التي تحظر روابط العمال. وكلما زاد تطور الصناعة الحديثة والمنافسة زادت العناصر التي تدعو إلى الروابط وتقويها، وما إن تصبح الروابط حقيقة اقتصادية تزداد تماسكاً يوماً بعد يوم حتى يصبح مقيضاً لها أن تغدو قبل أمد طويل حقيقة قانونية.

وهكذا فإن مادة قانون العقوبات تثبت على أكثر تقدير أن الصناعة الحديثة والمنافسة لم تكونا قد تطورتا بعد تماماً في ظل الجمعية التأسيسية وفي ظل الأمبراطورية(*).

ويتفق الاقتصاديون والاشتراكيون[1] في نقطة واحدة: إدانة الروابط، إلّا أن لكل منهم دافعاً مختلفاً لهذه الإدانة.

(*) كانت القوانين السارية في فرنسا في ذلك الحين تحظر على العمال تكوين الروابط والنقابات وتنظيم الاضرابات، وتفرض على ذلك عقوبات قاسية. وقد ألغي حظر النقابات في فرنسا في عام 1884 ـ المترجم.

(1) أي الاشتراكيون في ذلك الحين: أتباع فورييه في فرنسا، وأتباع أوين في إنجلترا (ملحوظة لانجلس في الطبعة الألمانية في عام 1885).

فالاقتصاديون يقولون للعمال: لا تترابطوا، فأنتم بترابطكم تعرقلون المسيرة المنتظمة للصناعة، أنتم تمنعون الصناعيين من تنفيذ طلبياتهم، وتثيرون الاضطراب في التجارة، وتسرِّعون بغزو الآلات التي تجبركم ـ إذ تجعل عملكم غير مفيد جزئياً ـ على قبول أجور أدنى مما هي الآن. وفضلاً عن ذلك فأياً كان ما تفعلون فإن أجوركم ستظل دائماً تتحدد بالعلاقة بين الأيدي المطلوبة والأيدي المعروضة، وأنه لجهد أحمق بقدر ما هو خطر أن تتمردوا على القوانين الأبدية للاقتصاد السياسي.

والاشتراكيون يقولون للعمال: لا تترابطوا إذ ماذا ستكسبون من ذلك في نهاية الأمر؟ زيادة في الأجور؟ سيثبت لكم علماء الاقتصاد بوضوح أن البضعة سنتات التي قد تكسبونها لبضع لحظات إذا ما نجحتم سيعقبها انخفاض دائم، وسيثبت لكم المحاسبون المهرة أنكم ستقضون سنوات لكي تسترجعوا فحسب من خلال زيادة الأجور النفقات التي تحملتموها لتنظيم الروابط والإبقاء عليها.

ونحن كاشتراكيين نقول لكم أنه بصرف النظر عن مسألة النقود هذه فإنكم ستظلون رغم ذلك عمالاً وسيظل السادة سادة كما كان الأمر من قبل. وهكذا فلا روابط، ولا سياسة، أفليس الانضمام إلى الروابط سياسة؟

والاقتصاديون يريدون أن يبقى العمال في المجتمع كما هو مشكّل، وكما أودعوه وأغلقوا عليه في كتبهم.

والاشتراكيون يريدون أن يترك العمال المجتمع القديم وشأنه، حتى يكونوا أقدر على الدخول في المجتمع الجديد الذي أعدّوه لهم بثاقب بصرهم.

ورغم هؤلاء وأولئك، رغم الكتب ورغم الإيتوبيات، لم تكف الروابط لحظة عن السير إلى الأمام والنمو مع تطور الصناعة الحديثة ونموها. وقد بلغت الآن درجة أصبحت فيها درجة تطور الروابط في أي بلد شاهداً واضحاً على الدرجة التي تشغلها في سلم السوق العالمي. ففي انجلترا ـ التي بلغت أعلى درجة من التطور ـ أوسع الروابط وأكثرها تنظيماً.

إنهم لم يتوقفوا في انجلترا عند الروابط الجزئية التي ليس لها من هدف إلّا اضراب عابر ثم تختفي معه. فقد تشكلت روابط دائمة، نقابات، تعمل كدرع للعمال في معاركهم مع أصحاب العمل. وفي الوقت الحالي تتوحد كل هذه الروابط في «الاتحاد الوطني للمهن المتحدة»(*)، ولجنته المركزية في لندن، وهو يضم بالفعل ثمانين ألف عضو. وقد سار تنظيم هذه الاضرابات والروابط والنقابات جنباً إلى جنب

(*) «الاتحاد الوطني للمهن المتحد» ـ تنظيم نقابي أقيم في إنجلترا في عام 1845 واقتصر على المعارك الاقتصادية من أجل ظروف أفضل لبيع قوة العمل وقوانين عمل أفضل، وظل قائماً حتى بداية ستينات القرن الماضي، وأخذ دوره يضعف بعد عام 1851 ـ المترجم.

مع المعارك السياسية للعمال الذين يشكلون الآن حزباً سياسياً باسم **الميثاقيين**.

وتتخذ محاولات العمال الأولى **للاتحاد** فيما بينهم دائماً شكل الروابط.

فالصناعة الكبيرة تركز في مكان واحد حشداً من الناس لا يعرفون بعضهم البعض، والمنافسة تفرّق بين مصالحهم. لكن المحافظة على الأجور ـ هذه المصلحة المشتركة التي تجمعهم ضد صاحب عملهم ـ توحّدهم في فكرة واحدة للمقاومة ـ **الروابط**. ومن هنا فإن للرابطة دائماً هدفاً مزوجاً، وقف المنافسة بين العمال حتى يستطيعون أن يواصلوا المنافسة العامة مع الرأسمالي. وإذا كان الهدف الأول من المقاومة هو المحافظة على الأجور فبقدر ما يتحد الرأسماليون بدورهم في فكرة واحدة للقمع فإن الروابط ـ التي كانت معزولة في البداية ـ تشكل نفسها في مجموعات، وفي وجه رأس المال المتحد على الدوام تصبح المحافظة على الاتحاد أكثر ضرورة لهم من المحافظة على الأجور، وهذا صحيح إلى حد أن الاقتصاديين الانجليز يذهلون إذ يرون العمال يضحون بجزء كبير من أجورهم لصالح الاتحادات التي لا تقوم ـ في نظر هؤلاء الاقتصاديين ـ إلّا من أجل الأجور. وفي هذا الصراع ـ وهو حرب أهلية حقيقية ـ تتحدد وتتطور كل العناصر اللازمة لمعركة قادمة. وما إن يبلغ الاتحاد هذه النقطة حتى يتخذ طابعاً سياسياً.

لقد حولت الظروف الاقتصادية جماهير البلاد إلى عمال، وخلقت سيطرة رأس المال لهذه الجماهير وضعاً مشتركاً، مصالح مشتركة. ومن هنا فإن هذه الجماهير هي بالفعل طبقة، في مواجهة رأس المال، ولكنها ليست بعد طبقة لذاتها. وفي الصراع الذي لم نشر إلّا إلى بعض جوانبه تتوحد هذه الجماهير وتتشكل كطبقة لذاتها، وتغدو المصالح التي تدافع عنها مصالح طبقية، لكن صراع طبقة ضد طبقة هو صراع سياسي.

ونستطيع أن نميز في البورجوازية مرحلتين: تلك التي شكلت نفسها فيها كطبقة في ظل الإقطاع والمَلَكية المطلقة، وتلك التي أطاحت فيها ـ بعد أن تشكلت كطبقة ـ بالإقطاع والمَلَكية، لكي تجعل المجتمع مجتمعاً بورجوازياً. وكانت المرحلة الأولى هي المرحلة الأطول، وتطلبت جهوداً أكبر. وقد بدأت بدورها بروابط جزئية ضد السادة الإقطاعيين.

وقد أجريت كثير من الأبحاث لتتبع مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البورجوازية منذ العامية إلى أن تشكلت كطبقة.

ولكن حين يتعلق الأمر بإجراء دراسة دقيقة للاضرابات والروابط وغيرها من الأشكال التي ينفذ بها البروليتاريون تحت أنظارنا تنظيمهم كطبقة فإن البعض يتملكهم خوف حقيقي، والآخرون يبدون ازدراءً متعالياً.

إن الطبقة المقهورة هي الشرط الحيوي لأي مجتمع يقوم

على تناحر الطبقات. ومن هنا يتضمن انعتاق الطبقة المقهورة بالضرورة إقامة مجتمع جديد. ومن الضروري لكي تتمكن الطبقة المقهورة من تحرير نفسها ألا تكون القوى الانتاجية التي اكتسبت بالفعل والعلاقات الاجتماعية القائمة قادرة على التواجد جنباً إلى جنب. ومن بين كل أدوات الانتاج فإن أكبر قوة انتاجية هي الطبقة الثورية ذاتها. ويفترض تنظيم العناصر الثورية كطبقة وجود كل القوى الانتاجية التي يمكن أن تولد في رحم المجتمع القديم.

هل يعني هذا أنه بعد سقوط المجتمع القديم ستكون هناك سيطرة طبقية جديدة تتبلور في سلطة سياسية جديدة؟ كلا.

فشرط تحرر الطبقة العاملة هو إلغاء كل طبقة، تماماً كما كان شرط تحرر المرتبة الثالثة، النصاب البورجوازي، هو إلغاء كل الفئات[1] وكل الرتب.

وستُحِل الطبقة العاملة ـ في مجرى تطورها ـ محل المجتمع المدني القديم اتحاداً يستبعد الطبقات والتناحرات

---

(1) Etats بالمعنى التاريخي كما كانت قائمة في العصر الإقطاعي أي مراتب لكل منها اعتبارات محددة. وقد ألغت الثورة البورجوازية هذه المراتب وامتيازاتها. ولم يعد المجتمع البورجوازي يعرف سوى الطبقات. ومن هنا فإن تسمية البروليتاريا «المرتبة الرابعة» يعد تناقضاً تاريخياً (ملحوظة لانجلس في الطبعة الألمانية لعام 1885).

فيما بينها، ولن تعود هناك سلطة سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة، لأن السلطة السياسية هي بالتحديد التعبير الرسمي عن التناحر في المجتمع المدني.

وحتى ذلك الحين فإن التناحر بين البروليتاريا والبورجوازية هو صراع طبقة ضد طبقة، صراع إذا ما وصل إلى أكمل تعبير له كان ثورة كاملة. فهل مما يثير الدهشة أن يصل مجتمع قائم على تعارض الطبقات إلى التناقض العنيف، إلى صدام جسد بجسد، كنهاية أخيرة؟

ولن تكف التطورات الاجتماعية عن أن تكون ثورات سياسية إلّا في وضع لم تعد فيه طبقات وتناحرات طبقية. وحتى ذلك الحين، وعشية كل تغيير عام للمجتمع، ستكون الكلمة الأخيرة للعلم الاجتماعي دائماً هي:

«القتال أو الموت: النضال الدامي أو العدم. هكذا تطرح المسألة، وما من طريق آخر» (جورج صاند).

من ماركس إلى ب. ف. انينكوف

بروكسل في 28 ديسمبر 1846

عزيزي أنينكوف

كان يمكن أن تتلقى ردي على رسالتك المؤرخة في أول نوفمبر منذ فترة طويلة، لولا أن بائع كتبي لم يرسل لي كتاب برودون «فلسفة البؤس» إلّا في الأسبوع الماضي، وقد قرأته على عجل في يومين حتى أتمكن من أن أرسل لك رأيي على الفور. ولما كنت قد قرأت الكتاب على عجل للغاية فلن أستطيع أن أدخل في التفصيلات وإنما أن أحدثك عن الانطباع العام الذي تركه لدي. ويمكن أن أدخل في التفصيلات في رسالة أخرى إذا أردت.

ويجب أن أعترف أني وجدت الكتاب في مجموعه سيئاً، وأنت نفسك تضحك في رسالتك على «رقعة الفلسفة الألمانية» التي يستعرضها برودون في كتابه المدّعي عديم

الشكل. لكنك تفترض أن نقاشه الاقتصادي لم يتأثر بالسم الفلسفي، وأنا أيضاً أبعد من أن أنسب الأخطاء في النقاش الاقتصادي إلى فلسفة برودون. فبرودون لا يعطينا نقداً زائفاً للاقتصاد السياسي لأن لديه نظرية فلسفية حمقاء، بل هو يعطينا نظرية فلسفية حمقاء لأنه يعجز عن فهم النظام الاجتماعي الحاضر في تسلسله إذا استخدمنا كلمة استعارها برودون ككثير غيرها من فورييه.

لماذا يتحدث برودون عن اللّه، عن العقل الكلي، عن العقل غير الشخصي للبشرية، الذي لا يخطئ أبداً، والذي كان دائماً معادلاً لنفسه طيلة العصور، والذي لا يحتاج المرء إلى الوعي الصحيح به لكي يعرف الحقيقة؟ لماذا يلجأ إلى هيجلية ضعيفة ليضفي على نفسه مظهر المفكر الجريء؟

إنه بنفسه يعطيك مفتاح هذا اللغز. فبرودون يرى في التاريخ سلسلة من التطورات الاجتماعية؛ إنه يجد التقدم متحققاً في التاريخ؛ وأخيراً فإنه يجد أن الناس ـ كأفراد ـ لم يكونوا يعرفون ماذا يفعلون، وأخطأوا في فهم حركتهم، أي أن تطورهم الاجتماعي يبدو لدى الوهلة الأولى متميزاً ومنفصلاً ومستقلاً عن تطورهم الفردي. وهو لا يستطيع أن يفسر هذه الوقائع، ومن هنا فهو إنما يبتدع فرض العقل الكلي الذي يكشف عن ذاته، وليس أسهل من ابتداع أسباب صوفية، أي عبارات تفتقر إلى الحس السليم.

ولكن حين يسلم برودون بأنه لا يفهم شيئاً عن التطور

التاريخي للإنسانية ـ وهو يسلم بذلك باستخدام كلمات عالية الرنين مثل: العقل الكلي والله، الخ. ـ أفلا يسلم ضمناً وبالضرورة بأنه عاجز عن فهم **التطور الاقتصادي؟**

ما هو المجتمع أياً كان شكله؟ إنه نتاج فعل الناس المتبادل. هل الناس أحرار في اختيار هذا الشكل أو ذاك من أشكال المجتمع لأنفسهم؟ كلا بأي حال. افترض حالة خاصة من تطوير القوى الانتاجية للإنسان وستحصل على شكل خاص للتجارة والاستهلاك. افترض مراحل خاصة لتطور الانتاج والتجارة والاستهلاك وستحصل على تكوين اجتماعي مماثل، على تنظيم مماثل للعائلة أو للمراتب أو للطبقات، وباختصار على مجتمع مدني مماثل. افترض مجتمعاً مدنياً خاصاً وستحصل على ظروف سياسية معينة ليست إلّا التعبير الرسمي عن المجتمع ولن يفهم برودون ذلك أبداً لأنه يعتقد أنه يفعل شيئاً عظيماً بالتحول من الدولة إلى المجتمع ـ أي من الموجز الرسمي للمجتمع إلى المجتمع الرسمي.

ومن نافلة القول أن نضيف أن الناس ليسوا أحراراً في اختيار **قواهم الانتاجية**، التي هي أساس كل تاريخهم، لأن كل قوة انتاجية هي قوة مكتسبة، نتاج نشاط سابق. ومن هنا فإن القوى الانتاجية هي نتيجة الطاقة الإنسانية العملية، لكن هذه الطاقة ذاتها مشروطة بالظروف التي يجد الناس أنفسهم فيها، بالقوى الانتاجية المكتسبة من قبل، بالشكل الاجتماعي

الموجود قبل أن يوجدوا، الذي لم يخلقوه، الذي هو نتاج الجيل السابق، وبسبب هذه الحقيقة البسيطة، وهي أن كل جيل لاحق يجد نفسه حائزاً لقوى انتاجية اكتسبها الجيل السابق، وتكون بالنسبة له المادة الأولية للانتاج الجديد، يظهر تلاحم في التاريخ الإنساني، ويتشكل تاريخ للإنسانية يغدو بدرجة أكبر تاريخاً للإنسانية إذ تصبح قوى الإنسان الانتاجية ومن ثم علاقاته الاجتماعية أكثر تطوراً، ومن هنا ينتج بالضرورة أن التاريخ الاجتماعي للناس ليس سوى تاريخ تطورهم الفردي سواء وعوا ذلك أو لم يعوه، فعلاقاتهم المادية هي أساس كل علاقاتهم. وليست هذه العلاقات المادية سوى الأشكال الضرورية التي يتحقق فيها نشاطهم المادي والفردي.

وبرودون يخلط الأفكار والأشياء. فالناس لا يتخلون عما كسبوه، لكن هذا لا يعني أنهم لا يتخلون أبداً عن الشكل الاجتماعي الذي كسبوا فيه قوى انتاجية معينة. بالعكس إنهم لكي لا يحرموا من النتائج المتحققة، ولا يفقدوا ثمار المدنية، مضطرون منذ اللحظة التي لا يعود فيها شكل صلاتهم متمشياً مع القوى الانتاجية المكتسبة إلى أن يغيروا كل أشكالهم الاجتماعية التقليدية. وأنا استخدم كلمة «صلات» هنا بأوسع معانيها كما تستخدم كلمة Verkeher في الألمانية. وعلى سبيل المثال: كانت الامتيازات، ومؤسسة النقابات والاتحادات الحرفية، ونظام الضوابط في العصور

الوسطى علاقات اجتماعية هي وحدها التي تتمشى مع القوى الانتاجية المكتسبة، ومع الظرف الاجتماعي الذي وجد من قبل والذي نشأت عنه هذه المؤسسات. وفي حماية نظام الاتحادات والضوابط كان رأس المال يتراكم، وتطورت التجارة عبر البحار، وأقيمت المستعمرات. لكن الناس كانوا سيفقدون ثمار ذلك لو أنهم حاولوا أن يحتفظوا بالأشكال التي نضجت هذه الثمار في حمايتها. ومن هنا انفجرت صاعقتان ـ ثورتا 1640 و1688. وتحطمت في انجلترا كل الأشكال الاقتصادية القديمة، والعلاقات الاجتماعية التي تتمشى معها، والظروف السياسية التي كانت التعبير الرسمي عن المجتمع المدني القديم. وهكذا فإن الأشكال الاقتصادية التي ينتج فيها الناس ويستهلكون ويتبادلون **انتقالية وتاريخية**. ومع اكتساب قدرات انتاجية جديدة يغير الناس أسلوب انتاجهم، ومع أسلوب الانتاج كل العلاقات الضرورية التي لا تعدو أن تكون العلاقات الضرورية لهذا الأسلوب الخاص للانتاج.

وهذا ما لا يفهمه برودون وبالأحرى لم يثبته. وإذ يعجز برودون عن متابعة الحركة الواقعية للتاريخ فإنه يخلق أضغاث أحلام يزعم في ادعاء أنها جدلية. وهو لا يشعر أن من الضروري أن يتحدث عن القرن السابع عشر أو الثامن عشر لأن تاريخه ينطلق في مملكة الخيال الغامضة، ويرتفع إلى ما فوق المكان والزمان. وباختصار إنه ليس تاريخاً وإنما هو

سقط المتاع الهيجلي القديم، إنه ليس تاريخاً دنيوياً ـ تاريخ الإنسان ـ وإنما تاريخ مقدس ـ تاريخ الأفكار. وليس الإنسان من وجهة نظره إلّا الأداة التي تستخدمها الفكرة أو العقل الأبدي لكي يكشف عن ذاته. **والتطورات** التي يتحدث عنها برودون تُفهم على أنها تطورات انجزت داخل الرحم الصوفي للفكرة المطلقة. ولو أنك نزعت القناع عن هذه اللغة الصوفية فإن ما تنتهي إليه هو أن برودون يعرض عليك النظام الذي ترتب به المقولات الاقتصادية ذاتها داخل رأسه هو. ولن احتاج من جانبي إلى جهد كبير كي أثبت لك أنه نظام عقل غير منتظم إلى حد كبير.

يبدأ برودون كتابه ببحث عن **القيمة**، وهي موضوعه المفضل، ولن أدخل في دراسة لهذا البحث اليوم.

وتبدأ سلسلة التطورات الاقتصادية للعقل الأبدي بتقسيم **العمل**. وتقسيم العمل عند برودون شيء بسيط للغاية. ولكن أفلم يكن نظام الطوائف بدوره تقسيماً معيناً للعمل؟ ألم يكن نظام الاتحادات تقسيماً آخر للعمل؟ أفلم يكن تقسيم العمل في ظل نظام المانيفاكتورة ـ الذي بدأ في انجلترا في نحو منتصف القرن السابع عشر وانتهى في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ـ يختلف كلية عن تقسيم العمل في الصناعة الكبيرة الحديثة؟

إن برودون بعيد عن الحقيقة حتى ليهمل ما يهتم به الاقتصاديون الدنيويون. فهو حين يتحدث عن تقسيم العمل لا

يشعر أن من الضروري أن يذكر السوق. حسناً، ولكن أفلم يكن تقسيم العمل في القرنين الرابع عشر والخامس عشر حين لم تكن هناك بعد مستعمرات، وحين لم تكن أميركا قد وجدت بعد بالنسبة لأوروبا، ولم تكن آسيا الشرقية موجودة بالنسبة لها إلّا من خلال القسطنطينية، مختلفاً اختلافاً أساسياً عما كان عليه في القرن السابع عشر حين كانت المستعمرات قد تطورت بالفعل؟

وليس هذا كل شيء. هل كل التنظيم الداخلي للأمم، هل كل علاقاتهم الدولية، شيء آخر سوى التعبير عن تقسيم معين للعمل؟ أفلا يجب أن تتغير حين يتغير تقسيم العمل؟

ولم يفهم برودون مشكلة تقسيم العمل إلى حد أنه لا يذكر أبداً الانفصال بين المدينة والريف، الذي حدث في ألمانيا مثلاً من القرن التاسع إلى القرن الثامن عشر، وهكذا فإن هذا الانفصال ـ عند برودون ـ قانون أبدي لأنه لا يعرف أصله ولا تطوره، وهو يتحدث طيلة كتابه وكأن هذا النتاج لأسلوب انتاج معين سيستمر حتى نهاية الزمن، وليس كل ما يقوله برودون عن تقسيم العمل سوى موجز ـ بل موجز سطحي للغاية وغير كامل ـ لما قاله من قبله آدم سميث وألف غيره.

والتطور الثاني هو الآلة، والصلة بين تقسيم العمل والآلة غامضة تماماً على برودون، فكل نوع من تقسيم العمل له أدوات انتاجه المحددة. ففيما بين منتصف القرن السابع

عشر ومنتصف القرن الثامن عشر مثلاً لم يكن الناس يصنعون كل شيء بأيديهم. فقد كانت هناك آلات، وآلات معقدة جداً، مثل الأنوال والسفن والروافع، الخ.

وهكذا فليس ثمة شيء أكثر حماقة من استنباط الآلة من تقسيم العمل عموماً.

ويمكن أن ألاحظ أيضاً ـ بهذه المناسبة ـ أنه كما لم يفهم برودون أصل الآلة لم يفهم تطورها بقدر أكبر. ويستطيع المرء أن يقول إنه حتى عام 1825 ـ فترة الأزمة العامة الأولى ـ زادت مطالب الاستهلاك عموماً بسرعة أكبر من الانتاج، وكان تطور الآلة نتيجة ضرورية لاحتياجات السوق. ومنذ عام 1825 كان اختراع الآلات واستخدامها مجرد نتيجة للحرب بين العمال وأصحاب العمل. لكن هذا ليس صحيحاً إلّا بالنسبة لانجلترا. أما الأمم الأوروبية الأخرى فقد دُفعت إلى تبني الآلات بفعل المنافسة الانجليزية سواء في أسواقها الداخلية أو في السوق العالمي. وأخيراً كان دخول الآلات إلى أميركا الشمالية راجعاً إلى كل من المنافسة في البلاد الأخرى وإلى الافتقار في الأيدي العاملة، أي عدم التناسب بين عدد سكان أميركا الشمالية واحتياجاتها الصناعية، ومن هذه الوقائع نستطيع أن نرى أية حكمة يطورها برودون حين يستحضر شبح المنافسة باعتبارها التطور الثالث، نقيض الآلة.

وأخيراً وبشكل عام فإن من الحماقة تماماً أن نجعل

الآلة مقولة اقتصادية إلى جانب تقسيم العمل والمنافسة والائتمان، الخ.

فالآلة ليست مقولة اقتصادية إلّا بقدر ما يكون الثور الذي يجر المحراث مقولة اقتصادية. إن استخدام الآلة في الوقت الراهن هو إحدى علاقات نظامنا الاقتصادي الحالي، لكن الطريقة التي تستخدم بها الآلة متميزة كلية عن الآلة عينها، فالبارود يظل هو البارود سواء استخدم لجرح إنسان أو لتضميد جرحه.

وينتصر برودون على نفسه حين يسمح للمنافسة أو الاحتكار أو الضرائب أو الشرطة، والميزان التجاري والائتمان والملكية بأن تتطور في رأسه بالترتيب الذي ذكرتها به. فكل مؤسسات الائتمان تقريباً قد تطورت في انجلترا في بداية القرن الثامن عشر قبل اكتشاف الآلة. ولم يكن الائتمان العام إلّا أسلوباً جديداً لزيادة الضرائب وتحقيق المطالب الجديدة التي خلقها وصول البورجوازية إلى السلطة. وأخيراً فإن المقولة الأخيرة في مذهب برودون تشكلها **الملكية**؛ أما في العالم الواقعي ـ من الناحية الأخرى ـ فإن تقسيم العمل وكل مقولات برودون الأخرى علاقات اجتماعية تشكل في كليتها ما يُعرف اليوم باسم **المُلكِّية**: فخارج هذه العلاقات ليست الملكية البورجوازية إلّا وهماً ميتافيزيقياً أو فقهياً. وملكية عصر مختلف ـ المُلكِّية الإقطاعية ـ تتطور في سلسلة علاقات اجتماعية مختلفة كلية. وبرودون بارسائه للمُلكية

كعلاقة مستقلة يرتكب أكثر من خطأ في المنهج: إنه يوضح بجلاء أنه لم يدرك الرابطة التي تربط معاً كل أشكال الانتاج البورجوازي، إنه لم يفهم الطابع **التاريخي والانتقالي** لأشكال الانتاج في عصر معين. فبرودون الذي لا يعتبر مؤسساتنا الاجتماعية منتجات تاريخية، والذي لا يستطيع أن يفهم أصلها ولا تطورها، لا يمكن أن ينتج إلّا نقداً دوجماطيقيا لها.

ومن هنا فإن برودون مضطر أن يلجأ إلى **الخيال**. إنه يتصور أن تقسيم العمل والائتمان والآلة، الخ. قد ابتدعت كلها لخدمة فكرته الثابتة، فكرة المساواة، وتفسيره ساذج للغاية. لقد ابتدعت هذه الأشياء لصالح المساواة، لكن من سوء الحظ أنها استدارت ضد المساواة، وهذا ما يشكل حجته كلها. وبعبارة أخرى إنه يضع افتراضاً لا مسوغ له، ثم إذ يناقض التطور الفعلي خياله في كل لحظة يستخلص أن هناك تناقضاً. وهو يخفي عنك أن التناقض إنما يوجد بين أفكاره الثابتة والحركة الواقعية.

وهكذا فإن برودون ـ وأساساً لأنه يفتقر إلى المعرفة التاريخية ـ لم يدرك أن الناس إذ يطورون قواهم الانتاجية، أي إذ يعيشون، يطورون علاقات معينة ببعضهم البعض، وأن طبيعة هذه العلاقات لا بدّ أن تتغير مع تغير القوى الانتاجية ونموها. إنه لم يدرك أن **المقولات الاقتصادية** ليست سوى **تعبيرات مجردة** عن هذه العلاقات الفعلية، وإنها لا تظل

صحيحة إلّا طالما وجدت هذه العلاقات. ومن هنا فإنه يقع في خطأ الاقتصاديين البورجوازيين الذين يعتبرون هذه المقولات الاقتصادية أبدية وليس قوانين تاريخية لا تعدو أن تكون قوانين تطور تاريخي معين، قوانين تطور محدد للقوى الانتاجية. ومن هنا فبدلاً من النظر إلى مقولات الاقتصاد السياسي كتعبيرات مجردة عن العلاقات الاجتماعية التاريخية الانتقالية فإن برودون ـ بفضل عملية مسخ صوفي ـ لا يرى في العلاقات الواقعية إلّا تجسيدات لهذه التجريدات. وهذه التجريدات ذاتها صيغ كانت تغفو في صدر الإلّه الأب منذ بداية العالم.

لكن برودون الطيب يقع هنا في تقلصات فكرية حادة. فإذا كانت كل هذه المقولات الاقتصادية فيضاً من صدر الرب، إذا كانت هي الحياة الخبيئة الأبدية للإنسان، فكيف يمكن، أولاً، أن يوجد شيء اسمه التطور، وثانياً، ألا يكون برودون محافظاً؟ وهو يفسر هذه التناقضات الجلية بمذهب كامل من التناقضات.

وكي نلقي الضوء على هذا المذهب من التناقضات دعنا نأخذ مثالاً.

الاحتكار شيء حسن، لأنه مقولة اقتصادية ومن ثم من فيض اللّه. والمنافسة شيء حسن لأنها أيضاً مقولة اقتصادية. لكن ما ليس حسناً هو واقع الاحتكار وواقع المنافسة. والأسوأ من ذلك هو أن المنافسة والاحتكار يلتهم كل منهما

الآخر. فما العمل؟ لما كانت فكرتا الرب الأبديتان هاتان تناقض كل منهما الأخرى فإنه يبدو واضحاً له أن هناك أيضاً في صدر الرب تركيباً بينهما، توازن فيه المنافسة مساوئ الاحتكار والعكس بالعكس، ونتيجة للصراع بين الفكرتين فلن يظهر إلّا جانبهما الحسن. وعلى المرء أن ينتزع هذه الفكرة السرية من الرب ثم يطبقها وعندئذ سيكون كل شيء على خير وجه. إن الصيغة التركيبية التي ترقد خبيئة في ظلام العقل غير الشخصي للإنسان ينبغي أن تكشف. ولا يتردد برودون لحظة في أن يتقدم باعتباره الكاشف عنها.

ولكن فلننظر لحظة إلى الحياة الواقعية. إنك لا تجد في الحياة الاقتصادية في وقتنا الحالي المنافسة والاحتكار وحدهما بل كذلك تركيبهما، الذي ليس صيغة وإنما حركة. فالاحتكار ينتج المنافسة، والمنافسة تنتج الاحتكار. لكن هذه المعادلة ـ التي لا تزيل صعاب الوضع الحالي كما يتصور علماء الاقتصاد البورجوازيون ـ تؤدي إلى وضع أكثر تشوشاً واضطراباً، ومن هنا فإذا غيرت الأساس الذي تستند إليه العلاقات الاقتصادية الراهنة، إذا حطمت أسلوب الانتاج الحالي، فإنك لن تحطم فقط المنافسة والاحتكار وتناقضهما، بل ستحطم كذلك وحدتهما، تركيبهما، الحركة التي هي التوازن الواقعي للمنافسة والاحتكار.

والآن سأعطيك مثالاً لجدلية برودون.

الحرية والعبودية يشكلان تناقضاً. ولست في حاجة لأن

أحدثك عن الجانب الحسن والجانب السيّئ للحرية، ولا أنا عند الحديث عن العبودية بحاجة إلى أن أتوقف عند جوانبها السيئة. فالشيء الوحيد الذي يحتاج إلى تفسير هو جانبها الحسن. ونحن لا نتعرض للعبودية غير المباشرة، عبودية البروليتاريا، بل للعبودية المباشرة، عبودية الأجناس السوداء في سورينام والبرازيل، وفي الولايات الجنوبية لأميركا الشمالية.

إن العبودية المباشرة محور لصناعتنا اليوم شأنها شأن الآلات والائتمان، الخ. فدون عبودية لا قطن، ودون قطن لا صناعة حديثة. لقد أعطت العبودية قيمة للمستعمرات، وخلقت المستعمرات التجارة العالمية، والتجارة العالمية هي الشرط الضروري للصناعة الآلية الكبيرة. وهكذا فقبل أن تبدأ تجارة الزنوج لم تكن المستعمرات تزود العالم القديم إلّا ببضع منتجات قليلة للغاية، ولم تحدث تغيراً مرئياً في وجه الأرض. ومن هنا فإن العبودية مقولة اقتصادية بالغة الأهمية. ودون العبودية كانت أميركا الشمالية ـ أكثر البلاد تقدمية ـ ستتحول إلى أرض أبوية. وما عليك إلّا أن تزيل أميركا الشمالية من فوق خريطة الأمم حتى تحصل على الفوضى، والتدهور الكامل للتجارة وللمدنية الحديثة، لكن ترك العبودية تختفي يعني إزالة أميركا الشمالية من فوق خريطة الأمم. ومن هنا فلأن العبودية مقولة اقتصادية فإننا نجدها في كل أمة منذ بدء العالم. وكل ما عرفته الأمم الحديثة هو أن تقنّع العبودية

في بلادها هي في حين صدَّرتها صريحة إلى العالم الجديد. وبعد هذه الملاحظات عن العبودية كيف سيتقدم برودون الموقر؟ أنه سيبحث عن التركيب بين الحرية والعبودية، عن المتوسط أو التوازن الذهبيين بين العبودية والحرية.

لقد أدرك برودون جيداً أن الناس ينتجون النسيج والتيل والحرير ـ وإنها لفضيلة عظيمة من جانبه أن يدرك هذا القدر الضئيل! ـ إلّا أنّ ما لم يدركه هو أن هؤلاء الناس ـ وحسب قدراتهم ـ ينتجون أيضاً **العلاقات الاجتماعية** التي يُعِدّون وسطها النسيج والكتان، كما أنه لم يدرك بدرجة أكبر أن الناس ـ الذين ينتجون علاقاتهم الاجتماعية بما يتفق مع انتاجيتهم المادية ـ ينتجون أيضاً **الأفكار**، **المقولات**، أي التعبير المثالي المجرد عن هذه العلاقات الاجتماعية عينها. وهكذا فإن المقولات ليست أكثر أبدية من العلاقات التي تعبر عنها؛ إنها منتجات تاريخية وانتقالية. أما عند برودون فإن التجريدات، المقولات، هي على العكس السبب الأول، إنها ـ عنده ـ هي التي تصنع التاريخ وليس الناس، والتجريد، المقولة، بما هو كذلك، أي بمعزل عن الناس ونشاطهم المادي، هو بالطبع خالد لا يتغير ولا يتحرك، إنه ليس سوى شكل لوجود العقل الخالص، وليست هذه إلّا طريقة أخرى للقول بأن التجريد، بما هو كذلك، تجريد، إنه تحصيل حاصل رائع!

وهكذا فالعلاقات الاقتصادية ـ منظوراً إليها كمقولات ـ هي عند برودون صيغ أبدية ليس لها أصل أو تقدم.

ولنعبر عن ذلك بطريقة أخرى: إن برودون لا يقرر مباشرة أن **الحياة البورجوازية** هي بالنسبة له **حقيقية أبدية**، وإنما هو يقرر ذلك بشكل غير مباشر بتأليه المقولات التي تعبر عن العلاقات البورجوازية في شكل فكر. إنه يأخذ منتجات المجتمع البورجوازي ككائنات أبدية نشأت تلقائياً، ومزمومة بحياتها المستقلة، حالما تقدم نفسها لذهنه في شكل مقولات، في شكل فكر. ومن هنا فهو لا يرتفع عن الأفق البورجوازي، ولما كان يعمل بالأفكار البورجوازية ـ التي يفترض حقيقتها الأبدية ـ فإنه يبحث عن تركيب، عن توازن هذه الأفكار، ولا يرى أن المنهج الحالي الذي تصل به إلى التوازن هو المنهج الوحيد الممكن.

والحق أنه يصنع كل ما يصنعه البورجوازيون الطيبون. إنهم جميعاً يقولون لك إنه من حيث المبدأ ـ أي منظوراً إليها كأفكار مجردة ـ فإن المنافسة والاحتكار، الخ. هي الأساس الوحيد للحياة، لكنها في الممارسة تفتقر إلى الكثير. إنهم جميعاً يريدون المنافسة دون الآثار القاتلة للمنافسة، أنهم جميعاً يريدون المستحيل، أي ظروف الوجود البورجوازي دون النتائج الضرورية لهذا الوجود. واحد منهم لا يفهم أن شكل الانتاج البورجوازي تاريخي وانتقالي، تماماً كما كان الشكل الإقطاعي. وينشأ هذا الخطأ لأن الإنسان

البورجوازي هو بالنسبة إليهم الأساس الوحيد الممكن لكل مجتمع؛ إنهم لا يستطيعون تخيل مجتمع كف الناس فيه عن أن يكونوا بورجوازيين.

ومن هنا فإن برودون بالضرورة **مذهبي**. فعنده تختزل الحركة التاريخية التي تقلب عالم اليوم رأساً على عقب إلى مشكلة اكتشاف التوازن الصحيح، التركيب، بين فكرتين بورجوازيتين. وهكذا فإن هذا الرجل الذكي يستطيع بدهائه أن يكتشف فكر اللّه الخبيء، وحدة الفكرتين المعزولتين ـ وهما ليستا معزولتين إلّا لأن برودون عزلهما عن الحياة العملية، عن الانتاج الحالي، أي عن وحدة الواقع الذي يعبران عنه.

وبدلاً من الحركة التاريخية العظيمة الناشئة عن النزاع بين القوى الانتاجية التي اكتسبها الناس بالفعل وعلاقاتهم الانتاجية التي لم تعد تتجاوب مع هذه القوى الانتاجية، بدلاً من الحروب الرهيبة التي يجري الإعداد لها بين الطبقات المختلفة داخل كل أمّة وبين مختلف الأمم، بدلاً من الفعل العملي والعنيف للجماهير الذي يمكن عن طريقه وحده حل هذه المنازعات ـ بدلاً من هذه الحركة الواسعة الطويلة المعقدة يقدم برودون الحركة غريبة الأطوار لرأسه هو. وهكذا فإن رجال الفكر هم الذين يصنعون التاريخ، أولئك الذين يعرفون كيف يختلسون أفكار الرب السرية. وما على الناس العاديين إلّا أن يطبقوا وحيهم. وستفهم الآن لماذا كان برودون هو العدو الصريح لكل حركة سياسية. فحل

المشكلات الراهنة لا يكمن في العمل العام، وإنما في الدورات الجدلية لذهنه هو. ولما كانت المقولات عنده هي القوة المحركة، فليس ضرورياً أن نغير الحياة العملية لكي نغير المقولات. بالعكس تماماً، ينبغي على المرء أن يغير المقولات وستكون النتيجة تغييراً في النظام القائم.

وبرودون في رغبته للتوفيق بين المتناقضات لا يسأل حتى إذا ما كان أساس هذه التناقضات ذاته ينبغي الإطاحة به. إنه يشبه تماماً المذهب السياسي الذي يريد أن يبقي على المَلِك ومجلس النواب ومجلس النبلاء كأجزاء متكاملة للحياة الاجتماعية، كمقولات أبدية. وكل ما يبحث عنه هو صيغة جديدة يقيم بها توازناً بين هذه القوى، التي يتألف توازنها بالتحديد من الحركة الفعلية التي تكون فيها إحدى القوى قاهرة الأخرى مرة، وعبدها مرة أخرى. وهكذا في القرن الثامن عشر عكف عدد من العقول الصغيرة على اكتشاف الصيغة الحقة التي يمكن أن توازن بين الفئات الاجتماعية النبلاء والمَلِك والبرلمان، الخ. واستيقظوا ذات صباح ليجدوا أنه لم يعد هناك في الواقع ملك أو برلمان أو نبلاء. وكان التوازن الحق في هذا التناقض هو الإطاحة بكل العلاقات الاجتماعية التي كانت أساساً لهذا الوجود الإقطاعي، ولتناقضات هذا الوجود الإقطاعي.

ولأن برودون يضع الأفكار الأبدية، مقولات العقل الخالص، في جانب، والكائنات الإنسانية وحياتها العملية ـ

والتي هي بالنسبة إليه تطبيق هذه المقولات ـ في الجانب الآخر، فإننا نجد عنده منذ البداية ثنائية بين الحياة والأفكار، بين الروح والجسد، وهي ثنائية تتكرر في كثير من الأشكال. وتستطيع الآن أن ترى أن هذا التناقض ليس هو إلّا عجز برودون عن فهم الأصل الدنيوي والتاريخ الدنيوي للمقولات التي يؤلهها.

لقد طالت رسالتي بالفعل حتى لم أعد أستطيع أن أتحدث عن الدعاوى الحمقاء التي يوجهها برودون ضد الشيوعية، ويكفي الآن أن تسلم معي بأن إنساناً لم يفهم الوضع الحالي للمجتمع ينتظر أن يكون أقل فهماً للحركة التي تتجه إلى الإطاحة به، وللتعبيرات الأدبية عن هذه الحركة الثورية.

والنقطة الوحيدة التي أتفق فيها تماماً مع برودون هي كراهيته لأحلام اليقظة الاشتراكية العاطفية. ولقد جررت على نفسي بالفعل ـ قبله ـ قدراً كبيراً من العداء بالسخرية من هذه الاشتراكية العاطفية الطوباوية الغبية. ولكن ألا يخدع برودون نفسه بشكل غريب حين يضع عاطفيته البورجوازية الصغيرة ـ وأنا أشير إلى كلماته الخطابية عن البيت والحب والزوجية وأمثال هذه التفاهات ـ في مواجهة العاطفية الاشتراكية التي تمضي ـ عند فورييه مثلاً ـ إلى أعمق من الأقوال المبتذلة المدعية لبرودوننا الموقر؟ وهو نفسه يعي جيداً فراغ حججه، وعجزه الكامل عن أن يتحدث عن هذه الأشياء، حتى لينفجر

في هبّات حقد عنيفة وصخب وغضب مشروع ويرغي ويزبد، ويلعن ويسب، ويصيح بالعار والدمار، ويلطم صدره، ويفخر أمام اللّه والناس بأنه لم يلوثه رجس الاشتراكية! وهو لا ينتقد بجدية العاطفية الاشتراكية، أو ما يعتبره كذلك، فهو كإنسان مقدس، كبابا، يصدر قراراً بحرمان الخطاة التعساء، ويتغنّى بأمجاد البورجوازية الصغيرة وبالأوهام الأبوية الغزلية التعسة عن البؤرة المنزلية. وليس هذا صدفة. فبرودون من رأسه حتى أخمص قدميه هو فيلسوف البورجوازية الصغيرة واقتصاديّها. البورجوازي الصغير في مجتمع متقدم هو بالضرورة ـ وبحكم مركزه ذاته ـ اشتراكي من جانب واقتصاديّ من الجانب الآخر، ويعني هذا أنه تذهله عظمة البورجوازية الكبيرة ويتعاطف مع آلام الشعب، إنه في الوقت عينه بورجوازي ورجل من أبناء الشعب. وهو في أعماق قلبه يهنئ نفسه بأنه غير متحيّز، وأنه وجد التوازن الصحيح، الذي يزعم أنه مختلف عن الصغار. وبورجوازي صغير من هذا الطراز يمجِّد التناقض لأن التناقض هو أساس وجوده، أنه ذاته ليس أكثر من تناقض اجتماعي متحرك. ولا بدّ أن يبرر في النظرية ما هو عليه في الممارسة. ولبرودون فضيلة أنه المتحدث العلمي باسم البورجوازية الصغيرة الفرنسية ـ وتلك فضيلة حقيقية لأن البورجوازية الصغيرة ستشكل جزءاً متكاملاً من كل الثورات الاجتماعية الوشيكة.

كنت أود لو استطعت أن أرسل لك مع هذه الرسالة

كتابي عن الاقتصاد السياسي، غير أنه كان من المستحيل علي حتى الآن أن أتمكن من طباعة هذا الكتاب والنقد الذي حدثتك عنه في بروكسل للفلاسفة والاشتراكيين الألمان. ولن تصدق المصاعب التي يصطدم بها نشر شيء من هذا القبيل في ألمانيا، من الشرطة من ناحية، ومن ناشري الكتب ـ الذين هم أنفسهم الممثلون ذوو المصلحة لكل الاتجاهات التي أهاجمها ـ من الناحية الأخرى. وأما عن حزبنا فإنه ليس فقط فقيراً بل إن قسماً كبيراً من الحزب الشيوعي الألماني يشعر أيضاً بالغضب علي لمعارضتي لايتوبياهم وكتاباتهم الخطابية.

\- 1 -

حكم ماركس على برودون[1]

لندن في 24 يناير 1865

سيدي العزيز

. . . تلقيت أمس خطابك الذي تطلب فيه مني حكماً تفصيلياً على «برودون». ويمنعني ضيق الوقت من أن أحقق رغبتك، وفضلاً عن ذلك فليس تحت يدي أياً من مؤلفاته، لكني لكي أؤكد لك حسن نيتي سأرسم لك على عجل صورة موجزة، تستطيع أن تكملها وأن تضيف إليها أو تحذف منها، وباختصار افعل بها ما يروقك.

ولم أعد أذكر أبحاث برودون الأولى. ويكشف عمله

(1) Extrait du *Social-Demokrat*, n°16, 17 et 18. 1, 3 et 5 février 1865 (N.R.)

المدرسي عن «اللغة الكلّية» بأي قلة اعتبار كان يتعرض لمشكلات يفتقر إلى مبادئ المعرفة اللازمة لحلها.

وكتابه الأول «ما هي المُلكية؟» هو بلا منازع أفضل كتبه، فهو كتاب كان فاتحة عصر، إن لم يكن من أجل جدة محتوياته فعلى الأقل بسبب الطريقة الجديدة الجريئة التي يقول بها أشياء معروفة. وبالطبع لم تكن **المُلكية**[1] قد انتقدت فحسب بمختلف الطرق في كتابات الاشتراكيين الفرنسيين الذين كان يعرف كتاباتهم بل قضى عليها بالأسلوب الطوباوي، وتبدو صلة برودون في كتابه هذا بسان سيمون وفورييه أشبه بعلاقة فيورباخ بهيجل. ففيورباخ فقير إلى أقصى حد بالمقارنة بهيجل، ورغم هذا فقد كان فاتحة عصر بعد هيجل لأنه أكد نقاطاً معيّنة لم تكن مقبولة لدى الوعي المسيحي لكنها هامة بالنسبة لتقدم النقد الفلسفي، وهي نقاط تركها هيجل في شبه غموض[2] صوفي.

ويسود كتاب برودون هذا أسلوبه القوي ذو العضلات إذا جاز هذا التعبير، وأسلوب الكتاب ـ في نظري ـ هو ميزته الكبرى. ونحن نرى أنه حتى حيثما كان برودون يعيد عرض مواد قديمة فقد كان يكشف عن أن ما يقوله جديد بالنسبة إليه، ويستخدمه باعتباره جديداً.

---

(1) بالفرنسية في النص.
(2) بالفرنسية في النص.

إن ذلك الإقدام المستفزّ الذي يضع به على «قدس الأقداس» الاقتصادي، وهذه المفارقات الذكية التي يسخر بها من الحس البورجوازي المشترك، ونقده الكاسح، وسخريته المريرة، وذلك الشعور العميق بالسخط على دنس الوضع القائم الذي يكشف عن نفسه هنا وهناك، وحماسه الثوري ـ هذا ما يفسر التأثير «الكهربي»، تأثير الصدمة، الذي أحدثه كتاب «ما هي المُلكية؟» فور ظهوره. ولا يكاد الكتاب يستحق الذكر في تاريخ علمي دقيق للاقتصاد السياسي، لكن الكتابات المثيرة تلعب دورها في العلوم تماماً كما في الأدب. فلنأخذ مثلاً كتاب مالتوس «بحث عن السكان». لم يكن هذا الكتاب في طبعته الأولى سوى كتيب مثير[1]، بل ومنتحل بأسره بالإضافة إلى هذا، ورغم هذا فأية صدمة سببها هذا القذف للجنس البشري.

ولو كان كتاب برودون أمامي لاستطعت أن أعطيك بسهولة بضعة أمثلة توضح أسلوبه الأول. وهو في الفصول التي يعتبرها هو نفسه أكثر أهمية يقلّد معالجة كانط للنقائض ـ وكان كانط في ذلك الحين هو الفيلسوف الألماني الوحيد الذي قرأه مترجماً؛ وهو يترك لدى المرء انطباعاً بأن حل

---

(1) هاتان الكلمات بالإنكليزية في النص «sensational pamphlet».

النقائض ـ عنده كما كان الأمر عند كانط ـ شيء «فوق» قدرة التفكير الإنساني، أي شيء ظل فهمه هو عاجزاً عن حله.

ولكن رغم مظهر برودون كمعاد للتقاليد فإن المرء يستطيع أن يجد حتى في «ما هي المُلكية؟» تناقضاً هو أن برودون ـ من ناحية ـ يهاجم المجتمع من وجهة نظر وبأعين الفلاح الصغير (وفيما بعد البورجوازي الصغير)[1]، ومن ناحية أخرى يطبق عليه المقاييس التي ورثها عن الاشتراكيين.

وتبدو نقيضة الكتاب من عنوانه ذاته. فقد صيغ السؤال بصورة خاطئة بحيث لم يمكن أن يجاب عنه بطريقة صحيحة. «فعلاقات المُلكية» القديمة قد حلت محلها المُلكية الإقطاعية، وحلت محل هذه المُلكية البورجوازية. ومن هنا فقد أخضع التاريخ ذاته علاقات الملكية السابقة للنقد. وما كان برودون يتناوله هو في الواقع المُلكية البورجوازية الحالية. ولم يكن في الوسع الإجابة عما هي هذه المُلكية إلّا بتحليل نقدي **للاقتصاد السياسي يشمل علاقات المُلكية** هذه في مجموعها، لا في تعبيرها **القانوني كعلاقات إرادية** بل في شكلها الواقعي أي كعلاقات انتاج. ولكن لمّا كان برودون قد دمج كل هذه العلاقات الاقتصادية في المفهوم القانوني عن الملكية فإنه لم يكن يستطيع أن يمضي إلى أبعد من

---

(1) بالفرنسية في النص.

الإجابة التي قدمها بريسو ـ وقبل عام 1789 ـ في كتاب مماثل وبالكلمات عينها: «المُلكية هي السرقة»[1].

وأفضل ما يمكن الوصول إليه من ذلك هو أن مفهومات البورجوازية القانونية عن السرقة تنطبق بالمثل كذلك على مكاسبها الأمينة. ومن الناحية الأخرى لمّا كانت السرقة ـ كانتهاك عنيف للمُلكية ـ **تفترض مسبقاً وجود المُلكية**، فقد انغمس برودون في كل أنواع الخيالات الغامضة حتى عليه هو حول **المُلكية البورجوازية الحقة**.

وخلال إقامتي في باريس في عام 1844 ارتبطت بعلاقة شخصية ببرودون. وأنا أذكر هذا الظرف لأني مسؤول إلى حد ما عن «تحريفاته» ـ وهي كلمة يستخدمها الإنجليز للإشارة إلى غش البضائع التجارية ـ ففي مجرى مناقشات طويلة كثيراً ما دامت الليل بأكمله أصبته ـ لسوء حظه ـ بعدوى الهيجلية التي لم يكن يستطيع أن يدرسها بعمق لافتقاره إلى معرفة الألمانية. وبعد طردي من باريس واصل كارل جرون ما بدأته، وكانت لهذا الأخير ميزة عليَّ كمدرس للفلسفة الألمانية هي أنه هو نفسه لا يفهم شيئاً عنها.

---

(1) BRISSOT DE WARVILLE: *Recherches sur le droit de propriété et sur le vol*, etc., Berlin 1782. (Dans le VI^{e} vol. de la *Bibliothèque philosophique de législateur)* par BRISSOT DE WARVILLE).

وقبيل ظهور كتاب برودون الثاني: «فلسفة البؤس الخ.» أعلن لي هذا الخبر بنفسه، في خطاب مفصل كان من بين ما قاله لي فيه: «أنا انتظر سوط نقدك»[1] وسرعان ما هوى عليه هذا السوط (في كتابي «بؤس الفلسفة» الخ، باريس، 1847) بطريقة أنهت صداقتنا إلى الأبد.

ومما قلته من قبل تستطيع أن ترى أن كتاب برودون «فلسفة البؤس أو مذهب التناقضات الاقتصادية» هو الذي حوى للمرة الأولى بالفعل إجابته عن سؤال: «ما هي المُلكية؟». والواقع أن برودون لم يبدأ دراساته الاقتصادية إلّا بعد نشر كتابه الأول، فوجد أن السؤال الذي طرحه لا يمكن أن يجاب عنه بالسباب بل بتحليل للاقتصاد السياسي الحديث. وقد حاول في الوقت عينه أن يعرض مذهب المقولات الاقتصادية جدلياً، ومحل نقيضة كانط التي لا حل لها أدخل التناقض الهيجلي كوسيلة للتطور.

ولنقد هذا الكتاب المؤلف من مجلدين سميكين لا بدّ أن أحيلك إلى الكتاب الذي وضعته رداً عليه. فهناك أوضحت من بين ما أوضحت مدى ضآلة نفاذه إلى سر الجدل العلمي، وإلى أي حد يشارك ـ من الناحية الأخرى ـ بالعكس يشارك في أوهام الفلسفة «التأملية»: وإنه بدلاً من أن

(1) بالفرنسية في النص.

يعتبر المقولات الاقتصادية تعبيرات نظرية عن علاقات الانتاج التاريخية تتجاوب مع درجة محددة من تطور الانتاج المادي فإنه يحولها بخياله إلى أفكار أبدية، سابقة الوجود على أي واقع، وبهذه الطريقة يجد نفسه ـ بطريق ملتو ـ عند النقطة التي بدأ منها، عند وجهة نظر الاقتصاد البورجوازي»[1].

ثم أوضحت بعد ذلك مدى نقص معرفته بالاقتصاد السياسي وبدائيتها، الذي أخذ على عاتقه نقده، وكيف أنه هو والطوباويون يتلمسون «علماً» مزعوماً يمكن أن تستنبط منه صيغة جاهزة ومسبقة «لحل المسألة الاجتماعية» بدلاً من أن يستمدوا علمهم من معرفة نقدية بالحركة التاريخية، تلك الحركة التي تنتج بذاتها الظروف المادية للتحرر. لكن ما أوضحته بشكل خاص هو أن برودون لم تكن لديه سوى أفكار غير كاملة ومشوّشة وخاطئة عن القيمة التبادلية ـ أساس كل اقتصاد سياسي، الأمر الذي دفعه إلى أن يرى في تفسير طوباوي لنظرية القيمة عند ريكاردو أساساً لعلم جديد.

---

(1) «حين يقول علماء الاقتصاد أن العلاقات الحالية ـ علاقات الانتاج البورجوازي ـ هي علاقات طبيعية فإنهم يعنون ضمناً أنها هي العلاقات التي تخلق في ظلها الثروة، وتتطور الانتاجية، في توافق مع قوانين الطبيعة، ومن هنا فإن هذه العلاقات هي ذاتها قوانين طبيعية مستقلة عن تأثير الزمن، إنها قوانين أبدية لا بد دائماً أن تحكم المجتمع. وهكذا كان هناك تاريخ ولكن لم يعد هناك تاريخ» (بؤس الفلسفة).

وأخيراً لخصت حكمي على وجهة نظره العامة بهذه الكلمات:

«لكل علاقة اقتصادية جانب حسن وجانب سيء، وتلك هي النقطة الوحيدة التي لا يناقض فيها برودون نفسه. وهو يرى علماء الاقتصاد يعرضون الجانب الحسن، ويرى الاشتراكيين يدينون الجانب السيّئ. وهو يستعير من علماء الاقتصاد ضرورة العلاقات الأبدية، ويستعير من الاشتراكيين الوهم الذي لا يجعلهم يرون في البؤس سوى البؤس (بدلاً من أن يروا فيه الجانب الثوري المدمر الذي سيطيح بالمجتمع القديم). وهو يتفق مع الجانبين في الرغبة بالاستناد إلى سند من العلم. والعلم عنده يختزل ذاته في الأبعاد الضئيلة لصيغة علمية؛ إنه الرجل الباحث عن صيغ. وهكذا يهنئ برودون نفسه لأنه انتقد كلاً من الاقتصاد السياسي والشيوعية، وهو أدنى منهما معاً. أدنى من علماء الاقتصاد ـ لأنه كفيلسوف تحت يده صيغة سحرية ـ يظن أنه يستطيع الاستغناء عن المضي إلى تفصيلات اقتصادية، وأدنى من الاشتراكيين إذ ليست لديه الشجاعة ولا البصيرة كيما يرتفع ـ ولو بشكل تأملي ـ فوق الأفق البورجوازي.

«... إنه يريد أن يحلّق ـ كرجل من رجال العلم ـ فوق البورجوازيين والبروليتاريين، وهو ليس إلّا البورجوازي الصغير، الذي يتأرجح على الدوام بين رأس المال والعمل، بين الاقتصاد السياسي والشيوعية»[1].

---

(1) أنظر الصفحات 276-278 من هذه الطبعة.

ومهما بدا الحكم السابق قاسياً فإني أساند كل كلمة فيه اليوم. غير أن من المهم أن نذكر أنه في الوقت الذي أعلنت فيه أن كتاب برودون هو دستور البورجوازية الصغيرة عن الاشتراكية، وأثبت ذلك نظرياً، كان برودون هذا نفسه يعتبر ثورياً متطرفاً سواء من جانب رجال الاقتصاد السياسي أو الاشتراكيين، وهذا هو السبب في إنني لم أشارك فيما بعد أولئك الذي أطلقوا الصرخات عن «خيانته» للثورة. فليس خطأه أنه ـ إذ أساء الآخرون في الأصل فهمه كما أساء هو فهم نفسه ـ لم يحقق الآمال التي لم يكن لها ما يبررها.

وإذا ما قارنا «فلسفة البؤس» بـ «ما هي الملكية؟» لوجدنا أنه يبرز كل نقائص أسلوب برودون في العرض. وكثيراً ما كان أسلوبه هو الأسلوب الذي يسميه الفرنسيون متكلفاً فتظهر على المسرح على الدوام رطانة طنّانة يفترض أنها عبارات فلسفية ألمانية وذلك حيثما خذلته حدة فهمه الفرنسية. وتصرخ في أذن المرء باستمرار ـ في نغمة بهلوانية مدّعية ـ ثرثرة مملة عن «العلم» يتباهى بها عن غير حق. وبدلاً من الحرارة الحقة الطبيعية التي كانت تتوهج في كتابه الأول نجد هنا برودون يستخدم عبارات رنانة في مواضع كثيرة ليضفي عليها حرارة وقتية. أضف إلى هذا تلك الحذلقة الخرقاء البغيضة للعصامي الذي يتظاهر بأنه علامة، للعامل السابق الذي فقد اعتزازه بأنه مفكر مستقل أصيل ويشعر أن عليه الآن ـ كمحدث علم ـ أن يتباهى ويتفاخر بما ليس عليه

وما ليس لديه. ثم هناك بعد ذلك مشاعر البورجوازي الصغير التي تدفعه إلى أن يهاجم بطريقة وحشية وغير مهذبة، لكنها ليست نافذة ولا عميقة، ولا حتى عادلة، رجلاً مثل كابيه يجب أن يحترم لموقفه العملي من البروليتاريا الفرنسية في حين يتملق إنساناً مثل دونوييه (وصحيح أنه «مستشار دولة») كل أهميته هي أنه دعا بوقار يثير الضحك وطيلة مجلدات ثلاثة سميكة مملة لا تحتمل إلى صرامة كتلك التي وصفها هلفيتيوس قائلاً: «إنهم يريدون أن يكون التعساء راضين»[1].

والواقع أن ثورة فبراير قد جاءت في لحظة غير ملائمة لبرودون الذي كان قد أثبت بما لا يحتمل الجدل قبلها بعدة أسابيع فحسب أن «عصر الثورات» قد انتهى إلى الأبد. بيد أن موقفه في الجمعية الوطنية كان جديراً بكل تقدير بالرغم من أنه يثبت ضيق فهمه للوضع. فبعد عصيان يونيو كان هذا الموقف عملاً يدل على شجاعة كبيرة. وفضلاً عن ذلك فقد ترتبت عليه نتيجة موقفه هذا أنّ تيير في رده على اقتراحات برودون ـ الذي نشر بعد ذلك في كتيب ـ قد كشف أمام أوروبا كلها على أي قاعدة من التعاليم الطفولية يقوم العمود الفكري للبورجوازية الفرنسية. والحق أن برودون بالمقارنة بتيير في ضخامة عمالقة ما قبل الطوفان. وكان اكتشاف

---

(1) بالفرنسية في النص.

برودون «للائتمان المجاني» و «بنك الشعب» الذي سيقوم بتنفيذه هو آخر «مآثره» الاقتصادية. وستجد في كتابي «اسهام في نقد الاقتصاد السياسي» - برلين 1859 (من ص 59 إلى ص 64، الطبعة الألمانية)[1] البرهان على أن الأساس النظري لهذه الفكرة إنما ينشأ عن سوء فهم كامل للمبادئ الأولية «للاقتصاد السياسي» البورجوازي: العلاقة بين **السلعة** والنقود، بينما أن تركيبها الفوقي العملي هو مجرد صورة من خطط أقدم وأنضج.

وليس من شك - بل من الجلي تماماً - أن نظام الائتمان الذي ساعد في إنجلترا مثلاً في بداية القرن الثامن عشر ثم أخيراً في بداية القرن التاسع عشر على تحويل ملكية طبقة إلى أخرى يمكن أيضاً أن يساعد - في ظروف سياسية واقتصادية معينة - على الإسراع بتحرر الطبقة العاملة. ولكن اعتبار **رأس المال الربوي الشكل الرئيسي لرأس المال**، ومحاولة جعل شكل خاص من الائتمان، والإلغاء المزعوم للفائدة، أساساً للتحول الاجتماعي - هو خيال سوقي تماماً. ومن هنا نجد هذا الخيال - وقد مضى إلى حد أبعد - بين **الممثلين الاقتصاديين للبورجوازية الصغيرة الإنجليزية في القرن السابع عشر**. وجدال برودون مع باستيا. بشأن رأس المال

(1) K. MARX: *Contribution à la critique de l'économie politique.* Editions sociales, Paris, 1957, pp. 39 à 49.

الربوي (1850) أدنى في مستواه كثيراً من «فلسفة البؤس». لقد نجح في أن يتلقى الهزيمة حتى من باستيا، وأخذ يطلق صيحات عالية بطريقة هزلية في كل مرة كان خصمه يوجه له فيها لطمة.

ومنذ بضع سنوات كتب برودون بحثاً عن الضرائب، في مسابقة نظمتها على ما أعتقد حكومة مقاطعة ڤو (Vaud). وهنا خمدت آخر جذوات العبقرية. ولم يعد متبقياً سوى البورجوازي الصغير الخالص[1].

ولكل كتابات برودون السياسية والفلسفية هذا الطابع المزدوج المتناقض الذي تكشف عنه مؤلفاته الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك فليست لها سوى أهمية محلية قاصرة في فرنسا. ورغم هذا فقد كانت هجماته على الدين والكنيسة فضيلة كبيرة في فرنسا في وقت كان الاشتراكيون الفرنسيون يتباهون فيه بمشاعرهم الدينية كميزة على الفولتيرية البورجوازية في القرن الثامن عشر والإلحاد الألماني في القرن التاسع عشر. وإذا كان بطرس الأكبر قد هزم البربرية الروسية بالبربرية فقد بذل برودون أفضل ما في وسعه لهزيمة العبارات الفارغة الفرنسية بالعبارات الفارغة.

أما ما ينبغي أن يوصف لا بأنه كتابات سيئة فحسب بل

---

(1) بالفرنسية في النص.

بأنه دناءة ـ تتفق مع ذلك تماماً مع وجهة النظر البورجوازية الصغيرة ـ فهو كتابه عن الانقلاب حيث يغازل لويس بونابرت، ويسعى في الواقع إلى جعله مقبولاً لدى العمال الفرنسيين وكتابه الأخير ضد بولندا الذي يكشف فيه ـ تمجيداً للقيصر ـ عن شك الأبله.

وكثيراً ما شُبِّه برودون بجان جاك روسو. وليس هناك ما هو أكثر خطأً من هذا التشبيه. إنه أشبه بنيكولا لينعويه الذي يعد كتابه «نظريات القوانين المدنية» عملاً عبقرياً.

إن طبيعة برودون تدفعه نحو الجدل، لكنه إذ لم يفهم أبداً الجدل العلمي حقاً فإنه لم يمض إلى أبعد من السفسطة. والواقع أن هذا يرتبط بوجهة نظره البورجوازية الصغيرة. فالبورجوازي الصغير شأنه شأن المؤرخ رومر ـ يتألف من عبارتي «من ناحية» و «ومن الناحية الأخرى». نفس التجاذب المتضاد في مصالحه المادية وبالتالي في أفكاره الدينية والعلمية والفنية، وفي أخلاقه، وباختصار في وجوده كله. إنه التناقض وقد تجسد رجلاً. فإذا كان بالإضافة إلى ذلك موهوباً كبرودون فسرعان ما سيتلاعب بتناقضاته الخاصة ويطورها وفقاً للظروف إلى مفارقات صارخة صاخبة، تكون أحياناً فاضحة وأحياناً نابهة. ولا يمكن أن يفصل الدجل في العلم والوفاقية في السياسة عن مثل وجهة النظر هذه، ولا يعود هناك سوى دافع واحد هو غرور الفرد، ولا يعود يهمه ـ ككل المغرورين ـ سوى التأثير الوقتي والنجاح اليومي.

وبهذه الطريقة تخمد بالضرورة تلك الحصافة الخلقية البسيطة التي صانت روسو مثلاً من كل وفاقية ـ ولو ظاهرية ـ مع السلطات القائمة.

وربما كانت الأجيال القادمة ستلخص المرحلة الأخيرة من التاريخ الفرنسي قائلة إن لويس بونابرت كان هو نابليونها، وكان برودون روسو وفولتير تلك المرحلة.

لقد عهدت إلي بدور القاضي... بعد وقت قليل من وفاة الرجل: وعليك الآن أن تتحمل المسؤولية.

المخلص

كارل ماركس

ـ 2 ـ

جون جراي وبونات العمل[1]

كان جون جراي[2] أول من طور بشكل واسع منظم نظرية وقت العمل كوحدة نقدية مباشرة.

وهو يقيم بنكاً وطنياً مركزياً يشهد ـ من خلال فروعه ـ بوقت العمل المبذول في انتاج مختلف السلع. ويحصل المنتج مقابل السلعة على شهادة رسمية بقيمتها، أي على

(1) Extrait de Karl MARX: *Contribution à la critique de l'économie politique*, pp. 55-58. Editions sociales 1957.

(2) جون جراي «النظام الاجتماعي... بحث في مبدأ التداول» ـ ادينبرج 1831. وانظر لنفس الكاتب «محاضرات عن طبيعة النقود واستخدامها» ـ ادينبرج 1848. وبعد ثورة فبراير بعث جراي مذكرة إلى الحكومة الفرنسية المؤقتة قال فيها إن فرنسا ليست في حاجة إلى تنظيم للعمل وإنما إلى تنظيم للتبادل. وردت خطته الكاملة في نظام النقود الذي ابتدعه. ولم يكن لدى جراي الطيب أدنى فكرة عن أنه بعد ستة عشر عاماً من صدور «النظام الاجتماعي» سيستصدر برودون ـ هذا الرجل ذو العقل المبتكر ـ براءة اختراع عن الاكتشاف عينه.

ايصال بكمية العمل التي تحويها سلعته[1]، وتستخدم الأوراق النقدية هذه ـ بأسبوع عمل، ويوم عمل، وساعة عمل الخ ـ في الوقت نفسه كبونات للحصول على ما يعادلها من كل السلع المخزونة في مخزن البنك[2]. وهذا هو المبدأ الأساسي الذي وضعت كل تفصيلات تطبيقه بعناية، بالاستناد دائماً إلى المؤسسات الإنجليزية القائمة. ويقول جراي أنه بهذا النظام:

«فإن البيع مقابل النقود يمكن أن يكون في كل الأوقات في السهولة عينها للشراء بالنقود الآن، وسيصبح الانتاج المصدر الموحد الذي لا ينضب أبداً للطلب»[3].

وستفقد المعادن الثمينة «امتيازها» في مواجهة السلع الأخرى

«وتأخذ مكانها الصحيح في السوق إلى جانب الزبدة والبيض والصوف يافطة الختام، وعندئذ لن تعود

---

(1) جراي «النظام الاجتماعي، الخ»، ص 63، «ينبغي أن تكون النقود عموماً مجرد ايصال يشهد بأن حاملها قد أسهم بقدر معين من القيمة في رصيد الثروة الوطنية، أو أنه قد اكتسب الحق في القيمة المذكورة من شخص أسهم فيه».

(2) وبعد أن يقدر الناتج بقيمة معينة فليودع في بنك، ويسحب ثانية عند الاقتضاء، ونكتفي بالنعي ـ بالاتفاق العام ـ على أن من يودع ثروة أياً كانت في البنك ولا يلزم بأن يسحب الناتج عينه الذي أودعه» (م ن، ـ ص 67 ـ 68).

(3) م ن، ص 16.

قيمة المعادن الثمينة تشغلنا إلّا بمقدار ما تشغلنا قيمة الماس»[1].

«فهل ينبغي أن نحتفظ بمقياسنا الوهمي للقيم ـ الذهب ـ ونعوق بذلك القوى الانتاجية للبلاد؟ أم أن علينا أن نلجأ إلى المقياس الطبيعي القديم ـ العمل ـ وبذا نطلق القوى الانتاجية للبلاد؟»[2].

ولما كان وقت العمل هو المقياس المتأصل للقيم فلماذا يكون لدينا مقياس خارجي إلى جانبه؟ لماذا تتطور القيمة التبادلية إلى ثمن؟ لماذا تجد كل السلع قيمها مقدرة بسلعة على حدة تتحول بذلك إلى أسلوب وجود القيمة التبادلية، إلى نقود؟ تلك هي المشكلة التي كان على جراي أن يحلها. وبدلاً من أن يحلها فإنه يتصور أن السلع يمكن أن تكون لها علاقة مباشرة ببعضها البعض كمنتجات للعمل الاجتماعي. غير أنها لا يمكن أن ترتبط ببعضها البعض إلّا بما هي عليه. فالسلع هي بشكل مباشر منتجات لأعمال خاصة مستقلة معزولة ينبغي أن تتأكد ـ خلال انسلابها في عملية التبادل الخاص ـ كعمل اجتماعي عام، وبعبارة أخرى أن العمل ـ على أساس الانتاج السلعي ـ لا يصبح عملاً اجتماعياً إلّا عن طريق الانسلاب الكلي للأعمال الفردية. ولكن جراي إذ يصور وقت العمل الذي تحويه السلع كوقت عمل اجتماعي

(1) جراي «محاضرات عن النقود، الخ»، ص 182 ـ 183.

(2) م ن، ص 169.

مباشر فإنه يصور كوقت عمل اجتماعي أو وقت أفراد مرتبطين ارتباطاً مباشراً. وهكذا فإن سلعة محددة - مثل الذهب والفضة - لن تكون في الواقع قادرة على أن تواجه كل السلع الأخرى كتجسيد للعمل العام، ولن تصبح القيمة التبادلية ثمناً، لكن القيمة الاستعمالية لن تتحول بدورها إلى قيمة تبادلية، ولن يصبح الناتج سلعة، وهكذا سيلغى أساس الانتاج البورجوازي بالذات. لكن هذا ليس بأي حال ما يدور في فكر جراي. إن **المنتجات** ينبغي أن تنتج **كسلع** على ألا **تتبادل** كسلع.

ويعهد جراي لبنك وطني بتحقيق هذه الرغبة الورعة. ومن ناحية يجعل المجتمع - في شكل البنك - الأفراد مستقلين عن ظروف التبادل الخاص، ومن ناحية أخرى يترك نفس هؤلاء الأفراد يواصلون الانتاج على أساس التبادل الخاص. غير أن المنطق الداخلي يدفع جراي - في الوقت عينه - إلى أن ينكر ظروف الانتاج البورجوازي واحداً بعد الآخر رغم أن كل ما يريده هو أن «يصلح» النقود المتولدة عن التبادل السلعي. وهكذا فإنه يحول رأس المال إلى رأسمال قومي[1] وملكية الأرض إلى ملكية قومية[2]، وإذا

(1) «إن عمل كل أمة سيدار على أساس رأسمال قومي» (جون جراي «النظام الاجتماعي الخ» ص 171).

(2) «يجب أن تتحول الأرض إلى ملكية قومية»، م ن، ص 298.

نحن فحصنا بنكه عن قرب فسنجد أنه لا يحصل فقط على سلع بيد ويعطي بالأخرى شهادات بالعمل المقدم، بل إنه ينظم الانتاج ذاته. ويغرق جراي نفسه في لغو أكثر وضوحاً في كتابه الأخير «محاضرات عن النقود» الذي يسعى فيه جاهداً أن يصور نقود العمل التي يقترحها كإصلاح بورجوازي خالص.

إن كل سلعة هي نقود بشكل مباشر. كانت هذه نظرية جراي المستمدة من تحليله غير الكامل ـ والزائف بالتالي ـ للسلعة. فالبناء «العضوي» «لنقود العمل» و «للبنك الوطني» و «مستودعات السلع» ليس سوى صورة خيالية يعرض فيها الركن وكأنه قانون يحكم الكون. وحتى يصبح الركن القائل إن السلعة نقود مباشرة، أو أن ما تحويه السلعة من عمل محدد لفرد خاص هو عمل اجتماعي مباشر، حتى يصبح هذا الركن حقيقة لا يكفي بالطبع أن يؤمن بها بنك، ويعمل وفقاً لها. وبالعكس إن الأرجح هو أن الإفلاس هو الذي سيأخذ مكان النقد العملي في هذه الحالة. وما يستتر في كتاب جراي ـ ويبقى في الواقع سراً حتى عليه هو ـ وهو أن نقود العمل تعبير ذو رنين اقتصادي يعكس الرغبة الورعة في التخلص من النقود، ومع النقود في التخلص من القيمة التبادلية، ومع القيمة التبادلية في التخلص من السلعة، ومع السلعة في التخلص من الشكل البورجوازي للانتاج، هو ما أعلنه دون لبس بعض الاشتراكيين الإنجليز الذين كتب بعضهم

قبل جراي[1] وبعضهم بعده. بيد أنه بقيت لبرودون ومدرسته الدعوة بجدية إلى تحقير النقود وتأليه السلعة باعتبار ذلك لب الاشتراكية ذاتها، ومن هنا الهبوط بالاشتراكية إلى عدم فهم أولي للصلة الضرورية بين السلعة والنقود[2].

---

(1) انظر على سبيل المثال و. تومبسون «بحث في توزيع الثروة الخ..»، لندن 1824 وبراي «أخطاء العمل وعلاج العمل»، ليدز 1836.

(2) ويمكن أن يعتبر كتاب ألفريد داريمون «عن إصلاح البنوك»، باريس، 1856، خلاصة لهذه النظرية الميلودرامية عن النقود.

– 3 –

خطاب عن مسألة التجارة الحرة[1]

أيها السادة

يُعد إلغاء قوانين القمح في إنجلترا أكبر انتصار للتجارة الحرة في القرن التاسع عشر. وفي كل بلد يتحدث فيه الصناعيون عن التجارة الحرة تدور في رؤوسهم أساساً التجارة الحرة في القمح والمواد الأولية عموماً. ففرض رسوم حماية على القمح الأجنبي أمر مشين، إنه مضاربة على جوع الشعب.

الطعام الرخيص والأجور العالية، هذا هو الهدف الوحيد الذي أنفق من أجله أنصار حرية التجارة في إنجلترا الملايين. وقد امتد حماسهم بالفعل إلى أخوتهم في القارة.

---

(1) خطاب ألقاه كارل ماركس في اجتماع عام نظمه «الاتحاد الديمقراطي في بروكسل» في 7 يناير 1848. وقد أخذ النص الوارد هنا عن نص الكتيب الأصلي الذي أصدره الاتحاد في بروكسل في عام 1848.

وبشكل عام فإن من يريدون التجارة الحرة يرغبون فيها لكي يخففوا عن كاهل الطبقة العاملة.

لكن من الغريب للغاية أن أولئك الذين تبذل كل الجهود لجلب الطعام الرخيص لهم أناس ناكرون للجميل إلى أقصى حد. فالطعام الرخيص يلقى من سوء السمعة في إنجلترا ما تلقاه الحكومة الرخيصة في فرنسا. ويرى الشعب في هؤلاء السادة المنكرين لذاتهم، في باورينج وبرايت وشركاهما، ألد أعدائه، وأكثر المنافقين قحة.

وكلنا نعرف أن الصراع بين الليبراليين والديمقراطيين في إنجلترا يتخذ اسم الصراع بين أنصار حرية التجارة والميثاقيين.

ولنر الآن كيف أثبت أنصار حرية التجارة الإنجليز للشعب المشاعر الطيبة التي تحركهم.

هذا ما يقولونه لعمال المصانع:

إن الرسوم المفروضة على القمح ضريبة على الأجور، وأنتم تدفعون هذه الضريبة لسادة الأرض، لارستقراطيي العصور الوسطى هؤلاء، وإذا كان وضعكم تعساً، فذلك راجع إلى غلاء ضرورات الحياة الأولية.

ويسأل العمال بدورهم الصناعيين.

كيف حدث أنه في مجرى الثلاثين عاماً الأخيرة حيث مرت صناعتنا بأكبر تطور هبطت أجورنا بسرعة أكبر من نسبة ارتفاع ثمن القمح؟

إن الضريبة التي تقولون إننا ندفعها إلى ملّاك الأرض تبلغ نحو ثلاثة بنسات أسبوعياً للعامل. بيد أن أجور عامل النسيج بالنول اليدوي هبطت فيما بين عام 1818 وعام 1843 بما يتراوح بين 28 بنساً و5 بنسات أسبوعياً، وأجور عامل النسيج بالنول الأوتوماتيكي فيما بين عام 1823 وعام 1843 بما يتراوح بين 20 بنساً وثمانية بنسات أسبوعياً.

وخلال تلك الفترة لم يتجاوز نصيب الضريبة الذي ندفعه لمالك الأرض ثلاثة بنسات. ثم ماذا قلتم لنا في عام 1834 حين كان الخبز رخيصاً للغاية والتجارة على خير حال؟ قلتم لنا «إذا كنتم تعساء فلأن لديكم عدداً كبيراً من الأطفال، وزواجكم أكثر انتاجية من عملكم!».

تلك بالدقة هي الكلمات التي وجهتموها لنا، وبدأتم في وضع قوانين الفقراء وبناء دور العمل، تلك الباستيلات التي تحصر فيها البروليتاريا.

ويرد الصناعيون على هذا قائلين:

أنتم على حق أيها السادة العمال، فليس ثمن القمح وحده هو الذي يحدد الأجور، بل كذلك المنافسة بين الأيدي العاملة.

ولكن فكروا جيداً في شيء واحد هو: أن أرضنا لا تتكون إلّا من صخور ورمال. وأنتم بالتأكيد لا تتصورون أن القمح يمكن أن يزرع في أصص. فلو أننا بدلاً من تبديد رأسمالنا وعملنا على أرض مجدبة تماماً قد تخلينا عن

الزراعة، وكرسنا أنفسنا كلية للصناعة فإن كل أوروبا ستتخلى عن صناعاتها، وتشكل إنجلترا مدينة صناعية واحدة كبيرة، وتكون أوروبا بأكملها ريفاً لها.

وخلال حديث الصناعي بهذه الطريقة مع عماله يقاطعه التاجر قائلاً:

ولكن لو أننا ألغينا قوانين القمح فسنحطم الزراعة حقاً لكننا لن نجبر بهذا الأمم الأخرى على أن تتخلى عن مصانعها وتشتري من مصانعنا.

فماذا ستكون النتيجة؟ سأخسر ما لدي الآن من عملاء في الريف، وستخسر التجارة الداخلية أسواقها.

ويدير الصناعي ظهره للعامل، ويرد على البقال قائلاً:

أما هذا فدعوه لنا! فما إن نتخلص من الرسم على القمح حتى نستورد قمحاً أرخص من الخارج. وعندئذ سنخفض الأجور في الوقت عينه الذي سترتفع فيه في البلاد التي نحصل منها على قمحنا.

وهكذا ففضلاً عن المزايا التي نتمتع بها بالفعل ستكون لدينا أيضاً ميزة الأجور الأدنى، وبكل هذه المزايا سنجبر القارة بسهولة على أن تشتري منا.

ولكن ها هو المستأجر والعامل الزراعي يشتركان الآن في المناقشة: فماذا إذن سيحدث لنا؟

هل سنصدر حكم الإعدام على الزراعة التي نحصل منها على قوتنا؟ هل سنسمح للأرض بأن تنتزع من تحت أقدامنا؟

وكان كل رد رابطة خصوم قوانين القمح هو أن تخصص جوائز لأفضل ثلاثة أبحاث تتناول التأثير المفيد لإلغاء قوانين القمح على الزراعة الإنجليزية.

ومنحت هذه الجوائز للسادة هوب وموريس وجريج ووزعت آلاف النسخ من كتبهم في الريف.

وقد انهمك أحد الفائزين بالجائزة في إثبات أنه لا المزارع المستأجر ولا العامل الزراعي سيخسر شيئاً من حرية استيراد القمح الأجنبي، وإنما المالك وحده هو الخاسر.

وهو يصيح ليس المستأجر الإنجليزي بحاجة إلى أن يخشى من إلغاء قوانين القمح، لأنه ما من بلد آخر يمكن أن ينتج مثل هذا القمح بمثل هذا الثمن الزهيد كما تفعل إنجلترا.

وهكذا فحتى لو هبط ثمن القمح فإن هذا لن يضركم، لأن هذا الهبوط لن يمس سوى الريع الذي سينخفض، لكنه لن يمس بحال الأرباح الصناعية والأجور التي ستظل كما هي عليه.

أما موريس ـ الفائز الثاني ـ فيزعم على العكس أن ثمن القمح سيرتفع نتيجة للإلغاء. وهو يجهد نفسه للغاية في إثبات أن رسوم الحماية لم تستطع أبداً أن تكفل ثمناً مجزياً للقمح.

وهو يورد تأييداً لزعمه حقيقة أنه حيثما تم استيراد قمح أجنبي ارتفع ثمن القمح في إنجلترا كثيراً، وأنه حين انخفض حجم القمح المستورد انخفض الثمن كثيراً. وينسى حائز

الجائزة هذا أن الاستيراد لم يكن هو سبب ارتفاع الثمن، بل إن ارتفاع الثمن كان هو سبب الاستيراد.

وهو يزعم ـ في تناقض صريح مع زميله الفائز بالجائزة ـ أن كل ارتفاع في ثمن القمح مربح للمستأجر والعامل وليس لمالك الأرض.

أما جريج ـ الفائز الثالث بالجائزة ـ وهو صناعي كبير يوجه كتابه إلى كبار المستأجرين فهو لا يرضى عن مثل هذه الحماقات، ولغته أكثر علمية.

وهو يسلِّم أن قوانين القمح لا يمكن أن تزيد الريع إلّا بزيادة ثمن القمح، وأنها لا تستطيع زيادة ثمن القمح إلّا بأن تفرض على رأس المال ضرورة الاستثمار في أرض أدنى، وهذا أمر له تفسيره الطبيعي تماماً.

فبقدر ما يزيد السكان ـ مع عدم دخول قمح أجنبي إلى البلاد ـ نضطر إلى استخدام أرض أقل خصوبة، تتطلب زراعتها مزيداً من التكلفة، وبالتالي تكون منتجاتها أعلى سعراً.

ولما كان القمح يباع حتماً فسيتحدد ثمنه بالضرورة بثمن ناتج أكثر الأراضي تكلفة. ويشكل الفارق بين هذا الثمن وتكلفة الانتاج في الأرض الأفضل الريع.

وهكذا فإذا هبط ثمن القمح ـ وبالتالي الريع ـ نتيجة لإلغاء قوانين القمح فذلك لأننا نكف عن زراعة الأرض

المجدية. وهكذا فإن تخفيض الريع يؤدي حتماً إلى تدمير جزء من المستأجرين.

وقد كانت هذه الملاحظات ضرورية لكي نجعل لغة جريج مفهومه.

فهو يقول إن صغار المستأجرين الذين لا يعودون قادرين على أن يعيلوا أنفسهم بالزراعة سيجدون مورداً في الصناعة. أما كبار المستأجرين فلا بد أن يربحوا. فأما أن يضطر ملاك الأرض إلى أن يبيعوهم الأرض بسعر بخس، أو يعقدون الإيجارات معهم لفترة طويلة للغاية، الأمر الذي سيمكن المستأجرين من أن يوجهوا رؤوس أموال كبيرة إلى الأرض، وأن يستخدموا الآلات الزراعية على نطاق أوسع، وبذا يوفرون العمل اليدوي، الذي سيكون فضلاً عن ذلك عملاً أرخص بحكم الانخفاض العام في الأجور، وهو نتيجة مباشرة لإلغاء قوانين القمح.

وقد أضفى الدكتور باورينج على كل هذه الحجج خاتماً دينياً حين صاح في أحد الاجتماعات العامة:

«يسوع المسيح هو التجارة الحرة، والتجارة الحرة هي يسوع المسيح!».

ونستطيع أن نرى أن كل هذا النفاق لا يستهدف تقديم الخبز الرخيص إلى العمال. وفضلاً عن ذلك فكيف يستطيع العامل أن يفهم حب الخير الفجائي الذي هبط على الصناعيين، على نفس أولئك الذين ما زالوا منغمسين في

معركة ضد مشروع قانون العشر ساعات الذي يستهدف تخفيض يوم عمل عمال المصانع من اثنتي عشرة ساعة إلى عشر ساعات؟

وكيما أعطيكم فكرة عن الخير لدى هؤلاء أذكركم أيها السادة باللوائح السارية في كل المصانع.

إن لدى كل صناعي قانوناً جنائياً لاستخدامه الخاص، تُفرض فيه الغرامات على كل خطأ عمدي أو غير عمدي. وعلى سبيل المثال يدفع العامل مبلغاً معيناً إذا ارتكب خطيئة الجلوس في مقعد، أو إذا همس أو تحدث أو ضحك، أو إذا وصل متأخراً بضع دقائق، أو تحطم جزء من الآلة، أو إذا لم يقدم ناتجاً بالنوعية المطلوبة الخ، الخ. والغرامات دائماً أكبر من الضرر الذي سببه العامل فعلاً. ولإعطاء الفرصة للعامل لتوريد الغرامات تقدم ساعة المصنع، ويعطى مواد أولية سيئة ليخرج منها انتاجاً قيماً. ويفضل المشرف غير الماهر مضاعفة حالات الخروج على القواعد.

وترون أيها السادة أن هذا التشريع الداخلي يُسن لغرض خاص هو توليد هذه الانتهاكات، وأن الانتهاكات تُخلق لجلب النقود. وهكذا يستخدم الصناعي كل وسيلة لتخفيض الأجر الأسمى، ولتحقيق الربح حتى من الحوادث التي ليس للعامل سيطرة عليها.

وهؤلاء الصناعيون هم نفس محبي الخير الذين حاولوا

أن يدفعوا العمال إلى الاعتقاد بأنهم قادرون على أن ينفقوا مبالغ طائلة لغرض واحد هو تحسين نصيب العمال.

إنهم يقيمون قصوراً عظيمة بتكاليف هائلة تجعل منها الرابطة ـ بشكل ما ـ مقرها الرسمي، ويرسلون جيشاً من المبشرين إلى كل أنحاء إنجلترا ليدعوا إلى إنجيل التجارة الحرة، لقد طبعوا آلاف الكتيبات ووزعوها مجاناً لتنوير العامل بمصالحه، وهم ينفقون مبالغ هائلة لكسب الصحف إلى جانب قضيتهم، وينظمون شبكة إدارية واسعة لتوجيه حركة أنصار التجارة الحرة، ويعرضون كل ثروة بلاغتهم في الاجتماعات العامة. وفي واحد من هذه الاجتماعات صاح أحد العمال:

«لو باع ملاك الأرض عظامنا لكنتم أيها الصناعيون أول من يشتريها كي تضعوها في طاحونة بخارية وتصنعون منها دقيقاً».

لقد أدرك العمال الإنجليز جيداً مغزى الصراع بين ملّاك الأرض والرأسماليين الصناعيين. وهم يعلمون جيداً أنهم يريدون تخفيض ثمن الخبز ليخفضوا الأجر، وأن الربح الصناعي سيرتفع بمقدار ما ينخفض الريع.

ويتفق ريكاردو ـ رسول أنصار حرية التجارة الإنجليز، وأبرز اقتصادي في قرننا ـ كل الاتفاق مع العمال في هذه النقطة.

فهو يقول في كتابه الشهير عن الاقتصاد السياسي:

«ولو أننا بدلاً من زراعة القمح لدينا قد اكتشفنا سوقاً جديدة نستطيع أن نجلبه منها بسعر أرخص، ففي هذه الحالة ستهبط الأجور وترتفع الأرباح. فالهبوط في ثمن المنتجات الزراعية لن يخفض فقط أجور العمال المستخدمين في زراعة الأرض بل أجور كل من يعملون في المصانع أو يستخدمون في التجارة».

ولا تصدقوا أيها السادة أن حصول العامل على أربعة فرنكات نتيجة لرخص القمح في حين كان يحصل على خمسة فرنكات من قبل هو أمر لا يعنيه.

أفلم يهبط أجره دائماً بالمقارنة بالربح، أوليس واضحاً أن وضعه الاجتماعي قد ازداد سوءاً بالمقارنة بوضع الرأسمالي؟ وفضلاً عن هذا فإنه يخسر أيضاً في واقع الأمر.

فحين كان ثمن القمح أعلى وكان الأجر بدوره أعلى، فإن توفيراً بسيطاً في استهلاك الخبز كان يكفي ليجلب له متعاً أخرى، أما في اللحظة التي يصبح فيها الخبز رخيصاً للغاية، والأجر بالتالي منخفضاً للغاية فإنه لن يستطيع أن يدخر شيئاً من الخبز لشراء مواد أخرى.

لقد تمكن العمال الإنجليز من أن يجعلوا أنصار حرية التجارة الإنجليز يدركون أنهم لم ينخدعوا بأوهامهم أو أكاذيبهم. وإذا كان العمال ـ رغم هذا ـ يقفون معهم ضد ملّاك الأرض فذلك يفرض تدمير آخر بقايا الإقطاع، وحتى لا يكون لديهم سوى عدو واحد يتعاملون معه. ولم يخطئ العمال في حسابهم، لأن ملّاك الأرض ـ كي يثأروا لأنفسهم

من الصناعيين ـ وقفوا في قضية مشتركة مع العمال لإصدار قانون العشر ساعات، الذي ظل الأخيرون يطالبون به عبثاً طيلة ثلاثين عاماً، والذي صدر فور إلغاء قوانين القمح.

وحين أخرج الدكتور باورينج من جيبه في مؤتمر علماء الاقتصاد قائمة تبين عدد الأبقار وكميات لحم الخنزير وعدد الخنازير والدواجن، الخ. التي استوردتها إنجلترا كي يستهلكها ـ في زعمه ـ العمال نسي لسوء الحظ أن يقول لكم أن عمال مانشستر وغيرها من المدن الصناعية كانوا يلقون على الأرصفة نتيجة الأزمة التي بدأت في ذلك الحين.

ومن المسائل المبدئية في الاقتصاد السياسي ألا تؤخذ أرقام عام واحد أساساً لاستخلاص قوانين عامة. فلا بد أن يؤخذ دائماً متوسط فترة تتراوح بين ستة وسبعة أعوام ـ فترة من الوقت تمر خلالها الصناعة الحديثة بمختلف مراحل الازدهار وفائض الانتاج والركود والأزمة، وتستكمل دورتها الحتيمة.

ولا شك أنه لو انخفضت أسعار كل السلع ـ وتلك هي النتيجة الضرورية للتجارة الحرة ـ فإنني أستطيع أن أشتري بالفرنك أكثر مما كنت أشتري من قبل. وفرنك العامل لا يقل عن فرنك أي إنسان آخر. ومن هنا ستكون التجارة الحرة مفيدة للغاية للعامل. وليست هناك سوى صعوبة صغيرة في هذا الشأن وهي أن العامل قبل أن يبادل فرنكه بالسلع الأخرى قد بادل أولاً عمله مع رأس المال. ولو أنه حصل

في هذه المبادلة على الفرنك المذكور مقابل نفس العمل، في حين هبطت أسعار كل السلع الأخرى، فسيكون الرابح دائماً في مثل هذه الصفقة. فنقطة الصعوبة ليست هي إثبات أنه إذا هبطت أسعار كل السلع فسأحصل على مزيد من السلع مقابل نفس القدر من النقود.

والاقتصاديون يأخذون دائماً سعر العمل في لحظة تبادله مع السلع الأخرى. لكنهم يتجاهلون كلية اللحظة التي يُجري فيها العامل مبادلته مع رأس المال.

فحين نحتاج إلى تكلفة أقل لتسيير الآلة التي تنتج السلع فإن الأشياء اللازمة للإبقاء على هذه الآلة ـ التي تسمى العامل ـ ستكلف أيضاً أقل. وإذا كانت كل السلع أرخص سعراً فإن العمل ـ وهو بدوره سلعة ـ سيهبط ثمنه كذلك. وستهبط سلعة العمل هذه ـ كما سنرى فيما بعد ـ أكثر كثيراً بالنسبة للسلع الأخرى. وسيجد العامل ـ الذي ما زال يثق بحجج الاقتصاديين ـ أن فرنكه قد ذاب في جيبه، ولم تبق له سوى خمس سنتات.

وعندئذ سيقول لكم علماء الاقتصاد: حسناً، إننا نسلم بأن المنافسة بين العمال ـ التي لن تقل بالتأكيد في نظام التجارة الحرة ـ لن تلبث أن توفق بين الأجور وأسعار السلع المنخفضة، ولكن من الناحية الأخرى فإن انخفاض أسعار السلع سيزيد الاستهلاك، وسيتطلب الاستهلاك الأكبر انتاجاً

أكبر، مما سيتبعه طلباً أكبر على الأيدي العاملة، وسيتبع هذا الطلب الأكبر على الأيدي العاملة زيادة في الأجور.

وينتهي هذا التدليل كله إلى ما يلي: التجارة الحرة تزيد القوى الانتاجية. وإذا استمرت الصناعة في النمو، إذا زادت الثروة، إذا زادت القوة الانتاجية، وباختصار رأس المال الانتاجي، فإن الطلب على العمل، وثمن العمل، وبالتالي معدل الأجور، سيرتفع بالمثل. وأفضل الظروف بالنسبة للعامل هي نمو رأس المال. هذا أمر ينبغي الاعتراف به. فلو بقي رأس المال ساكناً فلن تبقى الصناعة ساكنة فحسب بل ستتدهور. وفي هذه الحالة سيكون العامل هو الضحية الأولى، فهو سيهلك قبل الرأسمالي. فماذا سيكون مصيره في حالة استمرار رأس المال في النمو، في ذلك الوضع الذي قلنا إنه أفضل الأوضاع بالنسبة إلى العامل؟ إنه سيهلك أيضاً. فنمو رأس المال الانتاجي يستتبع تراكم رؤوس الأموال وتركزها. ومركزة رأس المال تؤدي إلى قدر أكبر من تقسيم العمل، واستخدام أوسع للآلات. والقدر الأكبر من تقسيم العمل يدمر تخصص العمل. وهو إذ يضع مكان هذا التخصص عملاً يستطيع أي إنسان أن يؤديه يزيد المنافسة بين العمال.

ومما يزيد من عنف هذه المنافسة أن تقسيم العمل يمكّن عاملاً واحداً من أن يؤدي عمل ثلاثة عمال.

وتحقق الآلات نفس النتيجة على نطاق أوسع كثيراً.

ويؤدي نمو رأس المال الانتاجي ـ الذي يجبر الرأسماليين على العمل بوسائل تتزايد باستمرار ـ إلى تدمير صغار الصناعيين، ويلقي بهم في صفوف البروليتاريا. ثم إنه مع هبوط سعر الفائدة بقدر تراكم رؤوس الأموال فإن صغار أصحاب الريع الذين لم يعودوا قادرين على أن يعيشوا على عوائدهم سيجبرون على الاتجاه إلى الصناعة، وبذلك تتضخم صفوف البروليتاريا.

وأخيراً فكلما زاد رأس المال الانتاجي اضطر بدرجة أكبر إلى أن ينتج لسوق لا يعرف احتياجاته، وازداد سباق الانتاج للاستهلاك، وازداد ضغط العرض على الطلب، وبالتالي ازدادت الأزمات سرعة وحدَّة. لكن كل أزمة بدورها تسرِّع بمركزة رأس المال، وتزيد من صفوف البروليتاريا.

وهكذا فبقدر نمو رأس المال الانتاجي تنمو المنافسة بين العمال بنسبة أكبر، ويهبط جزاء العمل بالنسبة للجميع، ويزيد عبء العمل بالنسبة للبعض.

ففي عام 1829 كان في مانشستر 1.088 عاملاً لغزل القطن يعملون في 36 مصنعاً. وفي عام 1841 لم يكن هناك سوى 448 عاملاً، وكان هؤلاء العمال يديرون مغازل تزيد بمقدار 53.353 مغزلاً عمّا كان يديره الألف والثمانية وثمانين عامل غزل في عام 1829. ولو أن العمل اليدوي قد زاد بنفس نسبة القوة الانتاجية لكان مفروضاً أن يبلغ عدد

عمال المغازل 1848 عاملاً، مما يعني أن التحسينات التي تحققت في الآلات قد حرمت 1.100 عامل من العمل.

ونحن نعرف مقدماً رد علماء الاقتصاد. فسيقولون أن أولئك الذين حرموا من العمل سيجدون أنواعاً أخرى من العمل. ولم يفت الدكتور باورينج أن يقدم هذه الحجة في مؤتمر علماء الاقتصاد، لكنه أيضاً لم يفته أن يفند ما يقوله بنفسه.

ففي عام 1833 ألقى الدكتور باورينج خطاباً في مجلس العموم بشأن 50.000 عامل نسيج يدوي في لندن ظلوا يتضورون أمداً طويلاً دون أن يجدوا هذا النوع الجديد من العمل الذي لوح لهم أنصار التجارة الحرة به من بعيد.

وسنعرض أبرز فقرات هذا الخطاب الذي ألقاه الدكتور باورينج.

«إن ما أمامنا من بؤس لعمال النسيج اليدوي هو المصير الحتمي لكل نوع من العمل يتم تعلمه بسهولة، ويتعرض في كل لحظة لأن تحل محله وسائل أقل تكلفة. ولما كانت المنافسة بين العمال في هذه الحالة كبيرة للغاية فإن أدنى انخفاض للطلب يؤدي إلى أزمة. ويجد عمال النسيج اليدوي أنفسهم بشكل ما على حافة الوجود الإنساني. فبعد خطوة واحدة أخرى يصبح وجودهم مستحيلاً. وتكفي أدنى صدمة لتلقي بهم إلى الهلاك. وتحسينات الآلة إذ تلغي العمل اليدوي أكثر فأكثر تجلب معها احتمالاً خلال فترة الانتقال كثيراً من الآلام المؤقتة. ولا يمكن تحقيق الصالح القومي إلّا على

حساب بعض الأضرار الفردية، فلا يتحقق تقدم في الصناعة إلّا على حساب من يقفون في المؤخرة. ومن بين كل الاختراعات كان النول البخاري أثقل ما رزح على عمال النسيج اليدوي. لقد لقي عامل النسيج الهزيمة بالفعل في كثير من المواد التي كانت تصنع يدوياً، لكنه سيلقى الهزيمة في كثير من الأشياء التي ما زالت تصنع يدوياً».

ثم يمضي بعد ذلك قائلاً:

«إن تحت يدي المراسلات المتبادلة بين الحاكم العام للهند وشركة الهند الشرقية بشأن موضوع عمال النسيج في دكا. ويقول الحاكم العام في رسائله: منذ عدة سنوات كانت شركة الهند الشرقية تحصل من ناتج الأنوال في البلاد على ما يتراوح بين ستة ملايين وثمانية ملايين قطعة من المنسوجات القطنية. وهبط الطلب بالتدريج حتى وصل إلى نحو مليون قطعة.

«وقد توقف الطلب الآن كلية. وفضلاً عن ذلك ففي عام 1800، أخذت الولايات المتحدة من الهند نحو 800.000 قطعة من المنسوجات القطنية. أما في عام 1830 فلم تأخذ حتى أربعة آلاف قطعة. وأخيراً ففي عام 1800، شحنت مليون قطعة من المنسوجات القطنية إلى البرتغال. أما في عام 1830 فلم تتلق البرتغال سوى 20.000 قطعة.

«إن الأنباء عن كارثة عمال النسيج الهنود رهيبة. فماذا كان سبب هذه الكارثة؟

«وجود المنتجات الإنجليزية الأرخص في الأسواق: إنتاج النسيج بواسطة النول البخاري. إن عدداً كبيراً من عمال النسيج قد مات جوعاً، ومن بقوا قد انتقلوا إلى

مهن أخرى، وبخاصة إلى الأعمال الزراعية. وكان معنى عدم القدرة على تغيير المهنة الحكم بالإعدام. وفي الوقت الحالي تزخر منطقة دكا بالغزل والنسيج الإنجليزيين. إن نسيج دكا الحريري الذي اشتهر بجماله ومتانة نسيجه في العالم كله قد اختفى أيضاً أمام منافسة الآلات الإنجليزية. ولا يكاد يوجد نظير في كل تاريخ التجارة للآلام التي كان على طبقات بأسرها في الهند الشرقية أن تعانيها».

ويزيد من أهمية خطاب الدكتور باورينج أن الوقائع الواردة فيها دقيقة، وأن العبارات التي سعى بها إلى التخفيف منها تتسم تماماً بذلك الرياء الشائع في كل مواعظ أنصار التجارة الحرة. إنه يصور العمال كوسائل انتاج ينبغي أن تحل محلها وسائل انتاج أقل تكلفة. وهو يتظاهر بأنه يرى في العمل الذي يتحدث عنه عملاً استثنائياً تماماً، وفي الآلة التي سحقت عمال النسيج آلة استثنائية بالمثل، وينسى أنه ليس ثمة عمل يدوي ليس عرضة لأن يتعرض بين يوم وآخر لمصير النسيج.

«والواقع أن الهدف الدائم لكل تحسين في الآلة واتجاهه هو الاستغناء كلية عن العمل البشري وتخفيض ثمنه بإحلال عمل النساء والأطفال محل عمل العامل الناضج، أو إحلال عمل العمال غير المهرة محل عمل الحرفيين الماهرين. وفي أغلب المغازل الإنجليزية تدير كل المغازل فتيات في سن السادسة عشرة أو أقل. وقد أدى إحلال المكوك الأوتوماتيكي محل المكوك العادي

إلى تسريح غالبية عمال الغزل الرجال والإبقاء على الأطفال والمراهقين».

إن كلمات الدكتور أوري ـ أكبر المتحمسين للتجارة الحرة ـ هذه تصلح تكملة لاعترافات باورينج. إن الدكتور باورينج يتحدث عن بعض الأضرار الفردية، لكنه يقول في الوقت نفسه أن هذه الأضرار الفردية قضت على طبقات بأسرها، أنه يتحدث عن آلام مؤقتة أثناء فترة الانتقال، لكنه لا يخفي في نفس الوقت أن هذه الآلام الانتقالية كانت بالنسبة إلى الغالبية الانتقال من الحياة إلى الموت، وللباقين الانتقال إلى ظروف أسوأ من تلك التي كانوا عليها من قبل. وإذا هو زعم ـ بعد ذلك ـ أن آلام هؤلاء العمال لا تنفصل عن تقدم الصناعة، وأنها ضرورية للصالح القومي فإنه إنما يقول ببساطة إن الشرط الضروري لصالح الطبقة البورجوازية هو آلام الطبقة العاملة.

وتنتهي كل الترضية التي يقدمها باورينج للعمال الذين يهلكون، وفي الواقع كل مذهب التعويض الذي يعرضه أنصار التجارة الحرة إلى ما يلي:

أنتم يا آلاف العمال الذين تهلكون، لا تيأسوا! إنكم تستطيعون أن تموتوا بضمير هادئ. فطبقتكم لن تهلك. وستبلغ دائماً من العدد ما يسمح للطبقة الرأسمالية بأن تقضي على الكثيرين دون أن تزيلها. وكيف تريدون أن يجد رأس المال استخداماً مفيداً إذا لم يحرص دائماً على الإبقاء على

المادة القابلة للاستغلال ـ أي العمال ـ لكي يستغلهم من جديد.

كذلك فلماذا نطرح كمشكلة ما زالت دون حل مسألة أي تأثير سيكون للتجارة الحرة على ظروف الطبقة العاملة؟ إن كل القوانين التي صاغها رجال الاقتصاد السياسي منذ كيسناي حتى ريكاردو قد قامت على افتراض أن كل العقبات التي ما زالت تقيِّد حرية التجارة لم تعد قائمة. وتتأكد هذه القوانين بقدر ما تتحقق التجارة الحرة.

وأول هذه القوانين هو أن المنافسة تقلل ثمن كل سلعة إلى حد أدنى هو تكلفة الانتاج. وهكذا فإن الحد الأدنى للأجور هو الثمن الطبيعي للعمل. وما هو الحد الأدنى للأجور؟ إنه بالدقة ما هو مطلوب لانتاج المواد التي لا غنى عنها لبقاء العامل. وتمكينه من أن يعيل نفسه بقدر أو آخر ومن تكاثر جنسه ولو بقدر محدود.

ولكن لا تتصوروا ـ بسبب ذلك ـ أن العامل لن يحصل إلّا على هذا الحد الأدنى للأجور، ولا تتصوروا أيضاً أنه سيحصل عليه دائماً.

كلا، فطبقاً لهذا القانون ستكون الطبقة العاملة أسعد حظاً في بعض الأحيان، ستحصل أحياناً على أكثر من الحد الأدنى، لكن هذه الزيادة لن تكون إلّا تعويضاً عن حصولها على أقل من الحد الأدنى في أوقات الركود الصناعي. ويعني هذا أنه خلال فترة زمنية معينة تحدث دورياً، خلال الدورة

التي تمر بها الصناعة وهي تمر بذبذبات الازدهار وفائض الانتاج والركود والأزمة، فسنرى عندما نحسب كل ما حصلت عليه الطبقة العاملة أكثر أو أقل من الضروريات أنها لم تحصل في المجموع على أكثر أو أقل من الحد الأدنى، أي أن الطبقة العاملة ستكون قد حافظت على نفسها كطبقة بعد كثير من التعاسة والبؤس، وبعد أن تركت خلفها كثيراً من الجثث في ميدان القتال الصناعي. ولكن ماذا في هذا؟ إن الطبقة قد ظلت باقية، بل لقد زادت عدداً.

وليس هذا كل شيء. فتقدم الصناعة يخلق وسائل معيشة أدنى تكلفة. وهكذا حلت المشروبات الروحية محل البيرة، وحل القطن محل الصوف والكتان، والبطاطس محل الخبز.

وهكذا فحيثما تكتشف وسائل لتغذية العمل أرخص وأسوأ فإن الحد الأدنى للأجور يهبط على الدوام. وإذا كان هذا الأجر قد بدأ بجعل الإنسان يعمل لكي يعيش فإنه ينتهي بأن يجعله يعيش حياة الآلة. ولا تعود لوجوده قيمة إلّا كمجرد قوة انتاجية، ويعامله الرأسمالي وفقاً لذلك.

وسيتأكد هذا القانون عن سلعة العمل، عن الحد الأدنى للأجر، بقدر ما يصبح افتراض علماء الاقتصاد ـ حرية التجارة ـ حقيقة واقعة. وهكذا فإن أمامنا أمراً من اثنين: أمّا أن نرفض كل الاقتصاد السياسي القائم على افتراض حرية التجارة، أو أن نسلم بأن العمال ـ في ظل حرية التجارة هذه ـ سيعانون كل قسوة القوانين الاقتصادية.

ولنوجز ما قلناه: ما هي إذن التجارة الحرة في ظل ظروف المجتمع الحالية؟ إنها حرية رأس المال. فبعد أن نطيح بالحواجز القومية التي لا تزال تحد تقدم رأس المال سيكون كل ما فعلناه هو أننا وفرنا له حرية العمل الكاملة. وطالما أبقيت على علاقة العمل بالأجر برأس المال، فسيجري تبادل السلع فيما بينها في أكثر الظروف مؤاتاة، وستكون هناك دائماً طبقة تستغِل وطبقة تُستغل. ومن الصعب حقاً أن نفهم دعوة أنصار التجارة الحرة أن الاستخدام الأكثر فائدة لرأس المال سيلغي التناحر بين الرأسماليين الصناعيين والعمال بالأجراء. بالعكس إن النتيجة الوحيدة ستكون بروز التعارض بين هاتين الطبقتين بدرجة أكبر.

فلنفترض لحظة أنه لم تعد هناك قوانين قمح أو رسوم جمركية أو منح، وباختصار إن كل الظروف العارضة التي قد يرى العامل اليوم أنها سبب وضعه البائس، قد اختفت تماماً، فستكون قد مزّقت كثيراً من الستائر التي تحجب عن عينيه عدوه الحقيقي.

وسيرى أن رأس المال وقد أصبح حراً يجعل منه عبداً تماماً كرأس المال الذي تعوقه الرسوم الجمركية.

ولا تتركوا كلمة **الحرية** المجردة تخدعكم أيها السادة. حرية من؟ إنها ليست حرية فرد بالنسبة لآخر، أنها حرية رأس المال في سحق العامل.

فلماذا ما زلتم تريدون أن تمهروا المنافسة الحرة بفكرة

الحرية هذه في حين ليست هذه الحرية إلّا نتاجاً لوضع يقوم على حرية المنافسة؟

لقد أوضحنا أي نوع من الإخاء تولِّده التجارة الحرة بين مختلف طبقات نفس الأمّة. ولن يكون الإخاء الذي تقيمه التجارة الحرة بين مختلف أمم الأرض أكثر إخاءً. فتسمية الاستغلال الكوسموبوليتي إخاءً عالمياً فكرة لا يمكن أن تنشأ إلّا في صفوف البورجوازية، فكل الظواهر الهدامة التي تثيرها المنافسة الحرة داخل بلد واحد تتكرر بأبعاد أضخم في السوق العالمي. ولسنا بحاجة لأن نتوقف طويلاً عند سفسطة أنصار حرية التجارة في هذا الموضوع، التي لا ترجح كثيراً حجج حائزي الجوائز الثلاثة السادة هوب ومورس وجريج.

وعلى سبيل المثال يقال لنا أن حرية التجارة ستخلق تقسيماً دولياً للعمل، ومن هنا تعهد لكل بلد بالانتاج الذي ينسجم أكثر مع مزاياه الطبيعية.

وربما كنتم تتصورون أيها السادة أن انتاج البن والسكر هو المصير الطبيعي لجزر الهند الغربية. ومنذ قرنين لم تنبت الطبيعة ـ التي لا تنشغل بالتجارة ـ أشجار البن ولا قصب السكر هناك.

وربما بعد أقل من نصف قرن لن تجدوا هناك بنّاً أو سكَّراً لأن جزر الهند الشرقية قد نجحت فعلاً ـ عن طريق انتاج أرخص ـ في أن تهزم هذا المصير الطبيعي المزعوم لجزر الهند الغربية. وغدت جزر الهند الغربية هذه بكل

ثرواتها الطبيعية عبئاً على الإنجليز شأنها شأن نسّاجي دكا الذين قدر لهم أيضاً منذ بداية الزمان أن ينسجوا بأيديهم.

وثمة أمر آخر ينبغي ألا يغيب عن أبصارنا هو أنه ـ تماماً كما أن كل شيء قد أصبح احتكاراً ـ فإن هناك في أيامنا بعض فروع صناعية تسيطر على كل الفروع الأخرى، وتكفل للأمم التي تستغلها بقدر أكبر السيطرة على السوق العالمي. وهكذا فإن للقطن وحده في التجارة الدولية أهمية تجارية تفوق كل المواد الأولية الأخرى المستخدمة في صناعة الملابس مجموعاً معاً. ومن المضحك حقاً أن نرى أنصار التجارة يبرزون بضع تخصصات في كل فرع صناعي لكي يوازنوا بها منتجات الاستخدام الواسع التي تُنتج بتكلفة أقل في البلاد التي حققت الصناعة فيها أعلى تطور.

وليس ما يدعو للعجب إذا كان أنصار التجارة الحرة لا يستطيعون أن يفهموا كيف يمكن لبلاد أن تثرى على حساب أخرى، لأن هؤلاء السادة أنفسهم يرفضون أيضاً أن يفهموا كيف يمكن لطبقة ـ داخل بلد واحد ـ أن تثرى على حساب أخرى.

ولا تتصوروا أيها السادة أننا في انتقادنا للحرية التجارية تخامرنا أدنى نية للدفاع عن نظام الحماية.

فالمرء قد يعلن عداءه للنظام الدستوري، دون أن يعلن بهذا صداقته للنظام القديم.

كما أن نظام الحماية ليس سوى وسيلة لإقامة الصناعة

الكبيرة لدى شعب ما، أي لجعله تابعاً للسوق العالمي، ومن اللحظة التي يصبح فيها تابعاً للسوق العالمي فإنه يكون تابعاً إلى حد أو آخر للتجارة الحرة، وفضلاً عن هذا فإن نظام الحماية يسهم في تطوير المنافسة الحرة داخل البلد. وبهذا فإننا نرى أنه في البلد الذي تبدأ فيه البورجوازية تبرز كطبقة ـ كما في ألمانيا على سبيل المثال ـ فإنها تبذل أكبر الجهود للحصول على رسوم الحماية. إنها في نظرها أسلحة ضد الإقطاع والحكومة المطلقة، ووسيلة لتركيز قواها، وتحقيق التجارة الحرة داخل البلد.

لكن نظام الحماية في أيامنا هو ـ بشكل عام ـ نظام محافظ، في حين أن التجارة الحرة نظام هدّام، أنه يذيب القوميات القديمة، ويدفع التناحر بين البورجوازية والبروليتاريا إلى مداه. وباختصار فإن نظام الحرية التجارية يسرِّع بالثورة الاجتماعية، وبهذا المعنى وحده أيها السادة أصوّت مع التجارة الحرة.

المحتويات

بؤس الفلسفة

كارل ماركس

وضع الكتاب الحالي في شتاء 1846وخلال العام1847 في الوقت الذي كانت قد اتضحت فيه أمام ماركس المبادىء الأساسية لنظرته التاريخية والاقتصادية الجديدة. وقد أتاح له كتاب برودون «مذهب التناقضات الاقتصادية أو فلسفة البؤس» - وكان قد صدر لتوه - فرصة تطوير هذه المبادىء بمعارضتها لأفكار رجل سيشغل منذ ذلك الوقت المكان الرئيسي بين الاشتراكيين الفرنسيين حينئذ. وخلال الفترة التي كان فيها الرجلان ينفقان ليالي بأكملها في باريس في مناقشة المسائل الاقتصادية تباعدت طرقهما أكثر فأكثر. وقد أكد كتاب برودون أن هناك بالفعل هوّة لا يمكن تجاوزها بينهما، كما أن تجاهلها لم يعد ممكناً. وقد سجل ماركس بهذا الرد القطيعة التي لا رجعة فيها.

ويمكن أن نجد مجمل حكم ماركس على برودون في المقال الذي نقدمه كملحق لهذه الطبعة، والذي نشر للمرة الاولى في الاعداد 16 و 17 و 18 من صحيفة «سوسيال ديموكرات» في برلين.

ISBN 978-9953-71-191-1

